

د. صالح ياسر:

**الخصخصة و"الإصلاحات الاقتصادية"
خيبات العقيدة و رهانات الواقع**

**من الجرد الى المموس
بعض تجارب الخصخصة على الصعيد العالمي - أفريقيا**

الحلقة الخامسة

2018

المبحث الأول: التجربة التونسية – خيبات الفخصة تقود الى الانتفاضة الشعبية !

العودة للجذور والمهدات

في منتصف الثمانينات من القرن العشرين وجدت الدولة التونسية نفسها في ازمة اقتصادية اجتماعية وسياسية عميقة. فقد عرفت البلاد عجزا كبيرا في ميزانيتها قبل تبنيها "برنامج الاصلاح الاقتصادي"، بلغ 2.6% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1979 ليستمر في الارتفاع حتى وصل الى 7.7% من الناتج المذكور في عام 1982، أي ان العجز المذكور زاد خلال اربع سنوات بحوالي ثلاث مرات. هذا طبعا اضافة الى تنامي المديونية الخارجية وتفاقم خدمة الدين وتناقص الاحتياطيات من العملة الصعبة وتردي معدلات النمو السنوية (وهو ما يعكسه الجدول ادناه – رقم 1).

جدول رقم (1)

الاقتصاد التونسي – مؤشرات اقتصادية مختارة

التفاصيل	79	80	81	82
العجز (-) أو الفائض (+) في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	2.6-	8.2-	7.6-	7.7-
مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)	3.77	4.06	4.09	4.9
خدمة الدين إلى الصادرات (%)	15.6	19.3	22.7	24.8
الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	0.64	0.61	0.41	0.24
معدل النمو الاقتصادي (%)	-	7.3	5.4	0.4-

المصدر: رواج عبد الباقي، "المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (دراسة تحليلية مقارنة)"، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة (الجزائر)، 2006، ص 262.

بعد تردي مختلف المؤشرات الاقتصادية الأساسية وبلوغ الاحتياطيات الأجنبية مستويات حرجة كما اشرنا الى ذلك اعلاه؛ اعتمدت تونس سنة 1986، برامج "التصحيح الهيكلي" على وفق وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف "بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة وإعادة التوازن المفقود بفعل السياسات التوسعية التي كانت متبعة قبل تبني برامج التصحيح الاقتصادي"¹. ومن المفيد الاشارة هنا الى ان الحكومة التونسية كانت قد بدأت قبل هذه الفترة في تطبيق بعض السياسات "التعديلية" للحد من عجز الميزانية². وفي هذا الاطار قررت الدولة في عام 1983 انهاء دعم المواد الاولية، وكانت هذه القرارات وراء "انتفاضة الخبز" في كانون الثاني/يناير 1984 التي دفعت الحكومة الى توخي حذر اكبر في تطبيق برامج التكيف الهيكلي³. من المعروف انه تم رفع أسعار الخبز بنسبة 100 بالمائة في كانون الثاني 1984 طبقا لما طالب صندوق النقد الدولي في حينه بهذه الزيادة في إطار برنامج "إعادة الهيكلة" في تونس، الأمر الذي قاد إلى إطلاق حركة احتجاجية واسعة. كان رفع الدعم عن الخبز في واقع الحال شرطا لإبرام اتفاقية قرض مع صندوق النقد الدولي.

¹ فطيمة حفيظ، "الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر – باتنة/الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية، 2012، ص 151.

² لمزيد من التفاصيل قارن: المنصف عباس، "تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخصوصية"، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 349 ولاحقا.

³ لمزيد من التفاصيل قارن: د.حكيم بن حمودة، "الازمة الاقتصادية ونقد السياسي في تونس". في: د.علي الكنز، عبد الناصر جاني، د.عبد الحكيم بن حمودة، د.عبد الغاني ابو هاني، "المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة" (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1988)، ص 109.

في ذلك الوقت، أعلن الرئيس التونسي حينذاك **الحبيب بورقيبة** حالة الطوارئ لمواجهة الاضطرابات. أحدث عرض القوّة هذا في النهاية هدوءاً حذراً، لكن بعد مقتل ما يزيد عن 50 شخصاً من المتظاهرين والمنفجّين. بعد ذلك، وفي بث إذاعي وتلفزيوني مفاجئ، أعلن بورقيبة تراجعاً عن رفع أسعار الخبز. بعد هذا التراجع، عادت أسعار الخبز إلى ما كانت عليه، وأقال بورقيبة وزير داخلية رافضاً الالتزام بمطالب "توافق واشنطن".

ومع ذلك، تمّ لاحقاً إقرار **الأجندة النيوليبرالية**، التي أدت إلى تضخّم مفرط وبطالة شاملة. بعد ذلك بثلاث سنوات، أزيح بورقيبة وحكومته بانقلاب "أبيض"، بحجّة "عدم الأهلية"، وعُيّن الجنرال **زين العابدين بن علي** رئيساً في 8 تشرين الثاني 1987. لم يكن الانقلاب موجّهاً إلى بورقيبة فقط، بل هدف إلى التفكيك النهائي لهيكل "السياسة الوطنية" الذي تشكّل وسط خمسينيات القرن العشرين، وخصخصة ممتلكات الدولة.

ومن جانب آخر لم يكن الانقلاب العسكري مؤشراً على تصفية "النزعة الوطنية" لما بعد الاستعمار والتي قادها بورقيبة فحسب، بل على إضعاف الدور الفرنسي أيضاً. فقد أصبحت حكومة بن علي منحازةً بالكامل إلى واشنطن بدل باريس⁴.

بعد بضعة أشهر من تعيين **بن علي** رئيساً للبلاد (في الواقع هو الذي عين نفسه رئيساً لأنه هو الذي قام بالانقلاب على بورقيبة)، تمّ توقيع **اتفاقية كبرى مع صندوق النقد الدولي**، كما تمّ التوصل إلى عقد اتفاقية مع بروكسل (العاصمة البلجيكية) تتعلّق بتأسيس نظام تجارة حرّة مع الاتحاد الأوروبي. كذلك، انطلق برنامج شامل للخصخصة بإشراف صندوق النقد والبنك الدوليين. ومع أجرٍ ساعي يعادل 0.75 يورو فقط، أصبحت تونس أيضاً "فردوساً" لليد العاملة الرخيصة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي.

كان لاعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وما ترتب عليه من دخول البلاد في مرحلة خصخصة الشركات العمومية والضغط على الأجور والنفقات الاجتماعية، أثراً كبيراً في تعميق التفاوت الاجتماعي وتضخّم الاقتصاد الموازي "اقتصاد الظل"، الذي أضحى قُبلة الباحثين عن العمل وتحصيل مورد رزق خارج الأطر القانونية وآليات الحماية الاجتماعية. كما أن تراجع دور الدولة لم يمنع نظام بن علي من جعل الخطاب حول دعم الطبقة الوسطى حجر زاوية في بناء "مشروعته" القائمة على **المزج** بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي. كانت الطبقة الوسطى بموجب هذا الخطاب ضمانة الاستقرار السياسي، وصارت معدلات النمو دليل نجاح النظام في إدارة الشأن الاقتصادي.

مكّن التركيز على النمو الاقتصادي من تجاهل مسألة توزيع الثروة وتنامي أعداد المهمّشين الذين تم إقصاؤهم من ثمار هذا النمو. وفي غياب إحصاءات نزيهة عن حجم "الطبقة الوسطى"، عمل النظام على إثبات وجوده عبر التلاعب بالأرقام كما حصل في عام 2007، عندما اعتبر **(المعهد الوطني للإحصاء)** في بحثه حول مصاريف العائلات كلّ من يصرف يومياً (1.6) دينار (1 دولار تقريباً) على الأقل ضمن هذه الطبقة. هذا البحث كان محلّ سخريّة وتندرّ الصحافة التونسية، رغم القيود التي كانت مسلّطة عليها، خصوصاً أنها اعتبرت أنّ عدد الأغنياء يفوق عدد الفقراء في تونس (747 ألف عائلة غنيّة و 376 ألف عائلة فقيرة، وهي تُعدّ بهذا المعنى من مسخرات ديكتاتورية بن علي)⁵.

وبهذا المعنى تلعب "الطبقة الوسطى" في تونس دور المنطقة العازلة بين الطبقات الفقيرة والغنيّة، مساهمة بذلك في استيعاب التوترات والتقليل من حدّة التجاذبات، وتؤدّي في النهاية إلى تميع الصراع

⁴ قارن: ميشيل شوسودوفسكي، "تونس وإملاءات صندوق النقد الدولي". ترجمة قاسيون، الإحد، 13 شباط 2011.
⁵ لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: حمزة المؤيّب، "من هي 'الطبقة الوسطى'؟ تونس مثلاً". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

http://www.lcparty.org/index.php?option=com_content&id=3691:-l-r

داخل المجتمع حول مسألة العدالة الاجتماعية وعزله داخل منطقة رخوة في مكان ما في وسط الهرم السكاني.

وكالعادة، كان **الهدف المعطن** من "الاصلاحات" و سياسة التكييف الهيكلي هو **تمكين** تونس من تسديد ديونها الخارجية وتحقيق المزيد من ادماج الاقتصاد التونسي في المنظومة الراسمالية العالمية عبر مزيد من تعميق انفتاح البلاد امام رؤوس الاموال القادمة من الدول الراسمالية المتقدمة وسلعها، وذلك عبر خصخصة القطاع العام؛ والابقاء على الاجور العمالية منخفضة، وتحرير الاسعار، وعدم الزام المالكين بقوانين تشغيل صارمة لصالح الطبقة العاملة، والتركيز على الصناعات والنشاطات التصديرية، والتخفيض من نفقات الدولة في مجالات الصحة والتعليم واعانة المحتاجين والمناطق المعوزة⁶. من المفيد ملاحظة أنّ إصرار صندوق النقد الدولي على النقشف المالي وإلغاء الدعم الحكومي تزامن مع الارتفاع المفاجئ والمتكرر في أسعار السلع الغذائية الرئيسية في بورصات السلع في لندن ونيويورك وشيكاغو. إن الجزء الأكبر من هذا الارتفاع في الأسعار هو حصيلة عمليات المضاربة التي تمارسها الشركات الزراعية والمالية الكبرى.

وكعادته وضمن "ثوابته" المعروفة، سعى برنامج التكييف الهيكلي الى الحد من نمو الطلب الداخلي وتكييف الاقتصاد التونسي حسب حاجات السوق الراسمالية العالمية. وفي هذا الاطار سعى البرنامج المذكور الى القطع مع التعايش الذي ميّز الاقتصاد التونسي بين القطاعات الموجهة للسوق الداخلية والقطاعات الموجهة للتصدير، وعمل هذا البرنامج على تغيير وجهة الاختيارات الاقتصادية العامة وتوجيهها نحو القطاعات المصدرة وبالتالي تشجيع انخراط الاقتصاد التونسي في السوق الراسمالية العالمية وفي التقسيم الدولي الراسمالي المعاصر للعمل على قواعد "أكثر حداثة" !.

إن اجراءات السلطة الحاكمة التونسية وتوجهاتها واختياراتها الاقتصادية الجديدة طبقا لوصفة صندوق النقد والبنك الدوليين قوبلت بتحفضات وقلق من أوساط مختلفة وبخاصة البرجوازية الصناعية المحلية المرتبطة بالسوق الداخلية. وحاولت الحكومة التونسية آنذاك التباطؤ في تطبيق بعض مفردات برنامج التكييف الهيكلي وخاصة تلك المتعلقة بتحرير الواردات، إلا ان ضغوطات البنك الدولي اجبرت الحكومة على التعجيل بتطبيق هذه "الاصلاحات"⁷.

ومن جهة اخرى فقد بدأت عملية الخصخصة بحسب وصفة المؤسسات المالية والنقدية الراسمالية الدولية في تونس في عام (1989) اثر مصادقة مجلس النواب على القانون (رقم 9 لعام 1989)، واهم ما جاء في هذا القانون⁸:

- تمكين الحكومة من التخلي كليا أو جزئيا عن مساهمات الدولة.
- تحديد مفهوم الخصخصة بما يلي:
 - * التخلي أو تبادل الأسهم أو السندات التي تملكها الدولة.
 - * إدماج أو ضم أو انفصال المنشآت التي تملك الدولة فيها مساهمة مباشرة في رأسمالها.
 - * التخلي عن كل عنصر من مكونات الأصول من شأنه أن يستعمل كوحدة استغلال مستقلة في منشأة تمتلك الدولة فيها مساهمة مباشرة في راس المال.

ومع تقدم برنامج الخصخصة، عدلت الحكومة سياستها فحددت في عام (2000) برنامجا يشمل (44) مؤسسة عامة يراد خصصتها. ومنذ بدء البرنامج وحتى نهاية عام (2001)، تمت خصخصة حوالي (138) مؤسسة عامة وبمبلغ إجمالي يقدر بحوالي مليار دولار أمريكي . هذا وشكلت حصيلة بيع أربع

⁶ قارن: د. الهادي التيمومي، "عن العناصر التكوينية للثورة التونسية"، مجلة "الطريق" اللبنانية، العدد الاول/السنة 70، صيف 2011، ص 102.

⁷ المصدر السابق، ص 110.

⁸ قارن: ريهام عبد المعطي، "الخصخصة والتحويلات الاقتصادية في مصر" (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والنشر، 1997)، ص 47.

شركات متوسطة الحجم لإنتاج الاسمنت في الفترة ما بين عامي (1998 و 2001) أكثر من (50%) من مجمل إيرادات الخصخصة في حين تتكون باقي الإيرادات من حصيلة بيع نحو (146) شركة صغيرة⁹. واستمر هذا الاتجاه، فمع نهاية عام 2009 تم خصخصة 219 شركة في حصيلة حققت عائدات مالية تصل الي نحو 4.55 مليار دولار.

وافادت بيانات (اللجنة العليا للخصخصة) في تونس ان خصخصة نحو (219) شركة تدخل في اطار العملية التي بدأتها الحكومة التونسية منذ اكثر منذ أكثر من عقدين والمتمثلة في انسحابها من "القطاعات غير الحيوية". وكان من المقرر في (2010) خصخصة (12) شركة من بينها خمس مؤسسات صناعية وخمس مؤسسات في قطاع الخدمات وشركتان في القطاع الزراعي.

واشتمل البرنامج لعام (2010) خصخصة شركة الحديد والصلب عبر "اشراك مستثمر استراتيجي في رأس المال" وشركة الملاحة حيث "طرح 25% للاكتتاب العام" وشركة توزيع البترول "بيع 20%" وشركة السكر "بيع 68% من رأس المال". وشهد قطاع الخدمات علميات لزيادة رأسمال مجموعة من شركات التأمين عبر طرح أسهم للاكتتاب العام. هذا وكانت الحكومة التونسية قد خصصت في عام (2009) شركة واحدة فقط هي "التونسية لصناعة السيارات" في مسعى لدعم القطاع الخاص وتسريع نموه الاقتصادي في إطار برنامج تعزيز الإصلاحات الاقتصادية¹⁰.

وكشف تقرير اقتصادي أن إجمالي عائدات عمليات الخصخصة في تونس قُدر بستة مليارات دينار تونسي، أي مايعادل (4.3) مليارات دولار أمريكي. وأفاد التقرير أن هذه العائدات نتجت عن خصخصة وإعادة هيكلة (219) منشأة عامة منذ انطلاق برنامج الخصخصة عام 1989¹¹.

ومنذ التسعينيات من القرن العشرين، أصبح الرئيس التونسي آنذاك (زين العابدين بن علي) نموذجاً مدللاً عند القوى الحاكمة في اوربا والولايات المتحدة، وقد كان يشار في حينه إلى نجاحاته ضد الاسلامويين، وإلى "انجازاته الاقتصادية"، التي جرت في إطار نموذج، كان يذكر بنموذج بينوشيت في تشيلي السبعينيات بعد انقلاب 11 أيلول 1973 المدعوم أمريكيا ضد حكومة الرئيس سلفادور أليندي، عندما تمّ جمع القمع العاري للسلطات مع السياسة الاقتصادية النيوليبرالية، التي دعمتها في سانتياغو أيضاً في البداية فئات وسطى ورجال أعمال.

كان الوضع في تونس مختلفاً في تفاصيله عن تشيلي: لم تكن المؤسسة العسكرية هي الحاكمة، كما في تشيلي خلال الفترة 1973-1990، وإنما حاكم فرد (بن علي) استند، إضافة للدعم الدولي، إلى أجهزة الأمن التي امتدت أذرعها لكافة مفاصل السلطة وتحكمت في الإدارة والمؤسسات الاعلامية والثقافية، وإلى رجال أعمال معظمهم أتى بثروته من تحت خيمة السلطة أو استظل بها "راسمالية المحاسيب"¹². ولكن، وكما في تشيلي منتصف الثمانينيات عندما بدأت أزمة مديونية دول أميركا اللاتينية تلقي بظلالها، فإن (بن علي) أيضاً قد بدأت سقوف "معجزته الاقتصادية" تتكشف حدودها القسوى منذ عام 2005 عندما وصلت بطالة الشباب إلى 30%، ثم بان هذا أكثر فأكثر منذ أزمة أيلول 2008 المالية-الاقتصادية العالمية التي أصابت أوروبياً أكثر ما أصابت الحزام الجنوبي الضعيف للجماعة الأوروبية (إيطاليا، اسبانيا، البرتغال)، الذي ترتبط به تونس عبر تشابكات اقتصادية عديدة (العمالة الرخيصة، وتحويل الأموال والاستثمارات الأوروبية على التراب التونسي)، الأمر الذي أدى إلى تفاعلات كبرى في البنية الاقتصادية – الاجتماعية التونسية، التي توضح، أثناء أزمته الاقتصادية الأخيرة، مدى قوة الفوارق

⁹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، ص 162

¹⁰ قارن: "تونس: خصخصة 219 شركة بنهاية 2009". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.masress.com/alalamalyoum/3616948>

¹¹ قارن: "4.3 مليار دولار عائدات الخصخصة في تونس". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.masress.com/moheet/27509>

¹² رأسمالية المحاسيب Crony Capitalism هو مصطلح يصف الاقتصاد الذي يعتمد فيه النجاح في الأعمال التجارية على العلاقات الوشيعة بين القائمين على العمل التجاري والمسؤولين الحكوميين. لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: د.محمود عبد الفضيل، "راسمالية المحاسيب- دراسة في الاقتصاد الاجتماعي" (القاهرة: دار العين للنشر، 2012).

الطبقية في مجتمع كانت فئاته الوسطى في بحبوبة كبيرة حتى أوائل التسعينيات وتمثل نسبة عالية من السكان وخاصة في المدن الساحلية¹³.

ومن المفيد الإشارة هنا الى ان "منظري" المؤسسات المالية والنقدية الدولية وعندما يتحدثون عن برامج هذه المؤسسات المنفذة في البلدان النامية فإنهم عادة ما يربطون بين الخصخصة و "الانتقال الديمقراطي" ويعتبرونها – أي الخصخصة – شرطاً للانتقال هذا. غير ان التجربة التونسية تشير الى انه يمكن ان لا يكون لعملية الخصخصة تأثير على عملية "التحول الديمقراطي" في تونس وذلك بالنظر إلى **عاملين رئيسيين:**

1. الحكومة التونسية احتفظت لنفسها بدرجة مرتفعة من الاستقلالية فيما يخص قرار الخصخصة و أولويات و مراحل تطبيقية.

2. عدم ارتباط برنامج الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة بتطور طبقة رأسمالية قوية في مواجهة الدولة تمتلك أجندة خاصة بل ارتبطت بأجهزة الدولة أكثر من ارتباطها بآليات السوق¹⁴.

فلم يلعب تطبيق برنامج الخصخصة أو مشروع الشراكة الأوربية التونسية دوراً مؤثراً في عملية "الإصلاح السياسي" بسبب التصور و الإفتراضات التي انطلق منها النظام السياسي الجديد (أي نظام بن علي الذي كان قد أطاح بنظام الحبيب بورقيبة)، بشأن العلاقة بين هاذين البرنامجين و عملية الإصلاح السياسي¹⁵.

وكل هذا يتعارض مع "الافتراض بأن الحريات الفردية مضمونة من خلال حرية السوق، وحرية التجارة سمة أساسية كبرى في الفكر النيوليبرالي"¹⁶. والسلطوية في تطبيق نظام السوق لا تتسجم مع قيم ومثل الحريات الفردية. وكلما ازداد توجه النيوليبرالية نحو الأولى تزايدت صعوبة حفاظها على الشرعية في مواجهة الثانية، وازدادت أيضاً ضرورة أن تميظ اللثام عن لونها المناهض للديمقراطية.

ففي فترة "الحكم البورقبيبي" تم بناء هياكل الدولة الحديثة، وتطوير المجتمع على مختلف الأصعدة الثقافية، والاجتماعية والاقتصادية، وتطوير وضع المرأة القانوني بإصدار (مجلة الأحوال الشخصية). غير أنه وفي المقابل فإن تطوير المجتمع وترسيخ ركائز الدولة ترافقا مع شخصنة الحكم؛ و غلق المجال السياسي، وتقليص فضاء المشاركة السياسية والقضاء على التعددية الحزبية، وفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام والمؤسسات المهنية وتعبئتها لخدمة النظام القائم. وعندما استولى زين العابدين بن علي السلطة كانت البلاد تعيش في جوّ من الانسداد السياسي والاستقطاب الاجتماعي.

الحصاد المر لتطبيق برنامج الخصخصة

نتج عن تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي نموا في البطالة، كما تنامي الفقر في اوساط عديدة من المجتمع وبخاصة في اوساط البرجوازية الصغيرة والطبقات الفقيرة.

ويمكن القول ان برنامج تكييف الاقتصاد التونسي لمتطلبات وشروط المؤسسات المالية والنقدية الرأسمالية لم يكن قادرا على تجاوز أزمته، بل على العكس كانت له انعكاسات سلبية كبيرة على المستوى الاقتصادي – الاجتماعي، من بينها:

1. على عكس ما روجت له المؤسسات المالية والنقدية الدولية عن وجود علاقة ايجابية بين معدلات النمو و تطبيق الوصفة الرائجة "الخصخصة"، فان المعطيات الاحصائية الخاصة بالنمو في تونس تشير الى ان متوسط معدل النمو السنوي للفترة 1990-2000 لم يكن عاليا فقد بلغ 1.6% في حين انخفض هذا المعدل الى 0.99% خلال الفترة التالية: 2000-2010¹⁷. أي ان متوسط معدل النمو السنوي في تونس و

¹³ قارن: محمد سيد رصاص، "حركة شعبية بلا أحزاب أطاحت بالحكم التونسي". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.alsafahat.net/blog/?p=30189>

¹⁴ منيسي احمد، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص 165-166.

¹⁵ منيسي احمد، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي..."، المصدر السابق، ص 166.

¹⁶ انظر: ديفيد هارفي، "الوجيز في تاريخ النيوليبرالية"، مصدر سابق، ص 14.

¹⁷ قارن: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014"، ملحق الجداول الاحصائية – جدول رقم 7,3، ص 340.

خلال فترة عشرين عاما (1990 - 2010)، من عمر الخصخصة في هذا البلد، لم يتجاوز الـ 1.3%. هذا مع العلم ان نمط "التنمية" المطبق خلال فترة حكم (بن علي) امتاز بجملته استقطابات من بينها الاستقطاب على المستوى الجهوي، حيث افضى الى تهميش المناطق الداخلية لصالح المناطق الساحلية. وازضافة لذلك فان من النتائج الاقتصادية للرهان على الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية" على وفق وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انها قادت الى **تآكل الطبقة الوسطى**، إذ ان اغلب شرائحها تضررت (وان بشكل متفاوت) نتيجة ارتفاع الاسعار و تفاقم المديونية التي كانت تتخبط فيها أغلب عناصرها (في عام 2009 على سبيل المثال كان 85% من التونسيين وأغلبهم من هذه الطبقة كانوا مدينين)¹⁸.

واضافة لذلك كله فان هذا "النمط التنموي" ساهم في استشراف الفساد واتساع نطاقه واتخاذ مديّات خطيرة. ومن بين علائم هذا الفساد ان "العائلة المالكة" المتحلقة حول زين العابدين بن علي كانت تسيطر على 40% من النشاط الاقتصادي للبلاد وبسطت نفوذها على قطاعات عديدة كالسياحة والعقارات والبنوك والتجارة والاتصالات وكذلك تجارة الكحول والمخدرات¹⁹.

2. **تدني معدلات نمو دخل الفرد الواحد.** حيث تشير المعطيات الاحصائية الى ان متوسط معدل نمو دخل الفرد في تونس انخفض من 3.5% لفترة ما قبل تطبيق الاصلاحات إلى حوالي 2.7% لفترة ما بعد التطبيق. وبعد تحليل احصائي معمق توصلت دراسة علمية الى أن هناك دلائل على أن السياسات الاقتصادية التي طبقت في تونس في إطار "برامج الإصلاح الاقتصادي" لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل النمو طويل الأجل في تونس. إذ يلاحظ أن أثر هذه البرامج في التغيير في معدل النمو الاقتصادي كانت سالبة. ويعني ذلك وجود **علاقة عكسية** بين هذه البرامج ومعدلات النمو²⁰ على عكس ما روج له "منظرو" الصندوق والبنك الدولي الذي ظلوا يروجون لـ "المعجزة التونسية" على غرار "المعجزة التشيلية".

3. **نجم عن سياسات التكيف الهيكلي تعميق لأزمة البطالة وخاصة في أوساط حاملي الشهادات العليا.** وهنا تجب الإشارة الى النمو الهائل في البطالة في اوساط شباب المدن والحاصلين على الشهادات الجامعية. ولأهمية هذه النقطة والتي كانت أحد الاسباب لاندلاع انتفاضة عام 2011، فلا بد من توضيحات اضافية.

ففي تناول وضعية البطالة، وعلى الرغم من التصريحات الرسمية بالتحسن الكبير في مستوى مؤشرات التشغيل خلال (المخطط العاشر للتنمية) فإن معدلات البطالة حسب المستويات التعليمية سجّلت ارتفاعا بارزا في نسب العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا الذين ارتفع عددهم خلال الفترة 2007 - 2008 ليبلغ (127.8) ألفا سنة 2008، مقابل (102.3) ألف سنة 2007، وهو ما يترجم عن تزايد كبير في عدد المتخرجين سنويا من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. هذا مع العلم أن عدد العاطلين عن العمل من ذوي المستويات التعليمية العالية قد بدأ يسجّل ارتفاعا صارخا منذ سنة 1994 حيث بلغ نسبة 10.9% كمعدل سنوي ثم 18.4% بين 2001 و2007. ولا بدّ من الإشارة إلى أن مجموع العاطلين عن العمل من ذوي المستويات التعليمية المحدودة مثّل في سنة 1994 ما نسبته 25% من المجموع العام للعاطلين عن العمل، وانخفض في 2007 إلى 5% فقط. بالمقابل ارتفع عدد العاطلين عن العمل من ذوي المستوى التعليمي الثانوي بالتوازي مع ذلك من 24% إلى 40%. أما بالنسبة إلى عدد العاطلين عن العمل من أصحاب مستوى التعليم العالي فقد تضاعفت عشر مرّات، حيث ارتفعت حصّتهم من العدد العام للعاطلين عن العمل من 2% إلى 20% خلال الفترة 1994 - 2007. ورغم هذا الواقع فإنّ

¹⁸ قارن: قارن: د.الهادي التيمومي، "عن العناصر التكوينية للثورة التونسية"، مصدر سابق، ص 102، 104.
¹⁹ لمزيد من التفاصيل قارن: د.الهادي التيمومي، "عن العناصر التكوينية للثورة التونسية"، المصدر السابق، ص 105.
²⁰ قارن: فطيمة حفيظ، "الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)"، مصدر سبق ذكره، ص 180.

الإحصائيات الرسمية أكدت ارتفاع مستوى المعيشة لدى المواطن التونسي وتراجع نسب الفقر! علما أن الخطاب الرسمي كان يتفّن في الاستثمار السياسي لتلك المعطيات للتدليل على مدى نجاح السياسة الاجتماعية بتونس في احتواء ظاهرة الفقر. إن لعبة الأرقام وفتح القياس المضلل وقصة الترتيب الدولي الجيد لتونس في بعض المجالات، وإن بدت مقنعة في بعض وجوهها، لم تكن كذلك في أغلب الأحيان حتى لدى هؤلاء الساهرين على إنتاج تلك الأرقام وصناعة ذلك الترتيب ضمن اطار عملية تمويه ايديولوجي واسع.²¹

4. أما الخدمات الاجتماعية، ومن ضمنها الصحة والتعليم، فقد انهارت تحت وطأة إجراءات التقشف الاقتصادي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما أدى رفع الدعم عن السلع الأساسية الى نمو الفقر وتدهور كبير في الظروف المعيشية للطبقات الشعبية والحركات الاجتماعية في المدن.

5. نتيجة لخصخصة القطاع العام تم طرد الآلاف من العاملين في مؤسسات هذا القطاع، وأدى ذلك الى انخفاض القدرة الشرائية للعاملين واستشراء ظاهرة التشغيل بالمناوبة، وهو نمط من التشغيل يذكر بالبيرالية المتوحشة في بداية الثورة الصناعية التي شهدتها اوربا.²²

6. و بالقدر الذي أفرزت فيه سياسة الاقتصاد التنافسي، واتفاقيات التبادل الحرّ، تحسّنا نسبيا في الأرقام والمؤشرات العامة للنمو (والتي كانت تباهي بها المؤسسات المالية النقدية الدولية الرأسمالية وفي مقدمتها الصندوق والبنك الدوليين)، فإنها طرحت على الاقتصاد التونسي في الوقت نفسه جملة من الضغوط المتزايدة على سوق العمل وعلى التوازن بين الجهات والمناطق، وتضخمت معه الضرائب الاجتماعية، واتسعت قواعد الشرائح الاجتماعية المبعدة عن دوائر الاستفادة من "خيرات" ذلك النمو.

ولابد من الإشارة الى ان الأزمة الاقتصادية - التي عرفتها تونس منذ أواخر سنة 2007، وارتباطا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية - ضاعفت أزمة نمط التنمية الذي أرسته حكومات زين العابدين بن عليّ، كما أنها عمّقت الفوارق بين مختلف الطبقات و الفئات الاجتماعية وبين مختلف مناطق البلاد. ومثلت مشاكل التشغيل والبطالة أهم المشاكل التي اثارت جميع مكونات المجتمع التونسي والدولة ومنظمات المجتمع المدني، إذ أصبحت إحدى مقدّمات التهميش والإقصاء وتعطل آليات الاندماج الاجتماعي. وقد ترك ذلك كله أثارا عميقة في أوضاع كل الشرائح الاجتماعية، وخاصة الشباب المتعلم (تصل نسبة التعليم إلى أكثر من 95 %) من خزيجي الجامعات، في المناطق الداخلية خاصة، الذي انسدت أمامه أبواب العمل، وظلّ على هامش الدورة الاقتصادية وقتا طويلا، يعاني التهميش والمرارة والاغتراب في الوقت الذي كانت فئات محدودة تنعم بجميع خيرات البلاد.

لقد شهدت السنوات الأخيرة لحكم الرئيس التونسي السابق (زين العابدين بن علي) "تضخما في قوة العمل المعرفي"، وهو تضخم أنتج بطالة عالية، انتقل فيها حشد هائل من الشباب الى قوة عمل معرفي هائلة. ما حصل هو أن قوة العمل المعرفية هذه التي لم يتم تشغيلها و ادماجها ضمن قوى الانتاج و التي وقع اقصاؤها و تهميشها و تعطيلها قد تراكمت و انفجرت. و بكلمة جميلة لـ (نغري) تحولت قوة العمل المعطلة و المقهورة الى "ارغبة في الحرية..تمردت و انتصرت"²³.

²¹ لمزيد من التفاصيل قارن: ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012). متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.dohainstitute.org/release/09183986-ab64-4e26-aff8-9dbb2bf42913>

²² قارن: قارن: د.الهادي التيمومي، "عن العناصر التكوينية للثورة التونسية"، مصدر سابق، ص 102.

²³ ورد عند: أم الزين بنشيخة، "فراغات فلسفية في الثورة التونسية". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.hekmah.org/portal/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

7. وقد نتج عن تفكك الوضع السياسي قبل ما حدث في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 وبعده تعميق للازمة السياسية وما تبع ذلك من آثار كانت لها تداعيات حاسمة توجت بالانتفاضة الشعبية العارمة في اوائل عام 2011 ليغادر نظام زين العابدين بن علي مسرح التاريخ غير مأسوف عليه. إن سيرورة "الإصلاحات الاقتصادية" التي طبقتها تونس على وفق وصفة الصندوق والبنك الدوليين وما رافقها من نتائج أبرزت ما يمكن وصفه - بحسب الباحث السوسولوجي الكويتي الراحل الدكتور **خلدون النقيب**²⁴ بـ " نموذج التنمية التسلطية"، الذي قام على التحالف بين سلطة الدولة وبين شريحة رجال الأعمال الجدد في نمط " احتكار القلّة" وتكوين "رأسمالية المحاسيب"، وتركيز الاستثمارات في قطاع الخدمات في الوقت الذي تقلص فيه حجم الاستثمار العام. وقد أدّى هذا النموذج إلى تحقيق معدلات من النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، و غير ذلك. غير أن ثماره سقطت في "سلال" الطبقات القوية، وفي مقدّماتها شرائح رجال الأعمال الجدد، وارتفعت اختلالات العدالة التوزيعية، وتمفصل ذلك مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وبرزت فجوات التنمية المناطقية والإقليمية. وهو ما كان يعني -في هذا المنظور - أن ارتفاع وتيرة التهميش كان الوجه الآخر لسياسات النمو التسلطي التوزيعية والاستثمارية.

8. تتيح مراجعة وثائق صندوق النقد الدولي أنّه ومنذ تدشين مرحلة زين العابدين بن علي وحتى رحيله في اوائل 2011، التزام حكومته بإخلاصٍ باشتراطات صندوق النقد والبنك الدوليين، ومن ضمنها تسريح عمّال القطاع العام وإلغاء الرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية وتنفيذ برنامج خصخصة شامل. أما إلغاء الحواجز الجمركية الذي أمر به البنك الدولي، فقد أثار موجة من الإفلاسات.

9. استنزاف موارد الاقتصاد الوطني نتيجة تسديد اقساط خدمة الدين. بعد زعزعة الاقتصاد الوطني، أصبحت التحويلات النقدية من العمّال التونسيين في الاتحاد الأوروبي مصدراً متزايد الأهمية من مصادر القطع الأجنبي. فهناك (650) ألف عامل تونسي يعيشون خارج البلاد. وكان إجمالي تحويلات العاملين منهم في الخارج في العام 2010 يعادل (1.96) مليار يورو، بزيادة مقدارها 57 بالمائة عن العام 2003. واستخدمت حصّة ضخمة من هذه التحويلات بالقطع الأجنبي لخدمة دين الدولة الخارجي. ومن المعروف أن دوامة الديون أدت إلى ارتفاع شروط التكيف الهيكلي. فقد مارس كل من الصندوق والبنك الدوليين والجهات المانحة للقروض ضغوطاً متزايدة على المدينين لاعتماد برامج التكيف الهيكلي باعتبار ذلك شرطاً للحصول على إمكانية إعادة جدولة الديون. وكان هدف هذه البرامج - حسب مهندسيتها- استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وكفالة إدارة سليمة لميزانية الحكومة والإسراع بتنفيذ الإصلاحات الموجهة نحو اقتصاد السوق ووضع سياسات فعالة فيما يتعلق بالتجارة وأسعار الصرف. غير أن التجربة الفعلية أثبتت أن برامج التكيف الهيكلي، باعتبارها شرطاً للاستفادة من إمكانية تخفيف عبء أو إعادة جدولة الدين أو غير ذلك من المساعدات الاقتصادية، أدت إلى الحد بشكل كبير من قدرة البلدان النامية على وضع سياسات وبرامج تلائم السياق الوطني²⁵. وفي أيلول 2010، تمّ التوصل إلى تفاهم بين تونس وصندوق النقد، أوصى بإلغاء ما تبقى من الدعم الحكومي كوسيلة لتحقيق "التوازن المالي"!!.

وكل هذه المظاهر، وغيرها الكثير، شكلت مقدمات للانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس في أوائل 2011 والتي مثلت البداية لما أطلق عليه في حينه "الربيع العربي" الذي دشنته هذه الانتفاضة. تكمن فرادة الانتفاضة التونسية في مجالها الاجتماعي والوطني، ووسائل نضالها. كما تكمن فرادتها أيضاً في أشكال تطورها من: احتجاجات اجتماعية ضدّ الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، إلى انتفاضة شعبية عمّت أغلب مناطق البلاد التونسية، ثم إلى "ثورة سياسية" بشعارات استهدفت

²⁴ لمزيد من التفاصيل قارن: خلدون النقيب، "الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنيانية مقارنة" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2004).

²⁵ قارن: الأمم المتحدة/الجمعية العامة، "أثار سياسات الإصلاح الاقتصادي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان"، مذكرة من الأمين العام، مصدر سابق، ص 10.

خيارات النظام السياسي القائم ورموزه البشرية والمادية. ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن تفسير عوامل الانتفاضة التونسية وأسبابها وأبعادها بالعوامل الأنيّة فقط، أي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي أفرزها حكم زين العابدين بن علي لوحدته طيلة أكثر من عقدين من الزمن، بل بالنظام السياسي الذي أقامه الرئيس الحبيب بورقيبة، مؤسس الحزب الحر الدستوري الجديد، هذا الحزب الذي حكم البلاد منذ الاستقلال بآليات غير ديمقراطية وفرض نماذج تنموية وسياسية كان مآلها الفشل.

خلاصة القول: ان ما حدث في تونس حتى لحظة اندلاع الانتفاضة الشعبية في اوائل 2011 هو جزء من مسار اقتصادي عالمي يدمر حيوات البشر من خلال التلاعب المتعمد الذي تقوم به قوى السوق وآلياته الطليقة.

وأخيرا يمكن الاتفاق مع ميشيل شوسودوفسكي في أن "الوقائع الاقتصادية والاجتماعية القاسية الناتجة عن تدخل صندوق النقد الدولي هي أسعار متصاعدة للأغذية ومجاعات على المستوى المحلي وعمليات التسريح الشامل لعمال المدن والموظفين وتدمير البرامج الاجتماعية. تنهار القوة الشرائية، تغلق العيادات الطبية والمدارس، ويحرم مئات ملايين الأطفال من حقهم في التعليم الأساسي" ²⁶.

ومن المؤكد أن تونس تحتاج اليوم إلى إعادة النظر في آليات خلق الثروة، وإلى ثورة في توزيعها. فالضريبة ليست بالضرورة عبئا تنهز منه الطبقات الميسورة بكل الوسائل القانونية وغير القانونية، بل هو دين عليها تجاه المجتمع الذي ساهم في مراكمتها وحمايتها.

وما يثير الانتباه هو انه وفي بلد تبلغ نسبة التهرب الضريبي فيه قرابة 50%، لم تجرؤ الحكومات المتعاقبة بعد كانون الثاني/يناير 2011 على رفع السرية البنكية وتمكين الرقابة المالية من تعقب الأموال المشبوهة ومكافحة التهرب الضريبي. ان إجراء كهذا كان كفيلا بإيجاد مداخيل إضافية تخفف من وطأة الدين، بما هو إقرار للطبقات الضعيفة ومصادرة لحقها في مستقبل أفضل ²⁷.

²⁶ قارن: ميشيل شوسودوفسكي، "تونس وإملاءات صندوق النقد الدولي.."، مصدر سابق.
²⁷ قارن: حمزة المؤدّب، "من هي "الطبقة الوسطى"؟ تونس مثالا". مصدر سبق ذكره.

المبحث الثاني: ملامح التجربة المصرية في الخصخصة وآثارها

ممهّدات/مقدمات "الانعطاف التاريخي" نحو الخصخصة

بداية لا بد من التذكير بان "عقد الزواج" بين مصر و المؤسسات المالية والنقدية الدولية لم يكن قد تم في بداية التسعينات من القرن العشرين عندما بدأت بتطبيق برنامج الخصخصة في أيار/ مايو 1991، بل كان "المحضور" قد وقع قبل ذلك بثلاثة عقود تقريبا. ففي أيار عام 1962 وقّعت مصر أول اتفاق للتثبيت مع صندوق النقد الدولي، وكان ذلك في أعقاب تدهور محصول القطن وانخفاض حصيله البلاد من النقد الأجنبي عام 1961. و نص هذا الاتفاق على أن يقدم الصندوق لمصر تسهيلات قدرها (20) مليون جنيه إسترليني، وفي مقابل ذلك التزمت الحكومة المصرية بتخفيض قيمة الجنيه المصري من (2.24) دولار إلى (2.30) دولار للجنيه الواحد، مع توحيد سعر الصرف لجميع المعاملات عدا رسوم العبور في قناة السويس ورواتب المبعوثين من الطلبة للخارج، كما تضمن الاتفاق أيضاً رفع أسعار الفائدة المحلية وإتباع سياسة تشفوية²⁸.

على أن المرحلة الحاسمة في علاقة مصر بصندوق النقد الدولي بدأت مع منتصف السبعينيات، ففي أيار/مايو 1974، بدأ الصندوق دوره في تكييف الإقتصاد المصري الى حقبة "الإنفتاح"، وتزامن ذلك مع بدء تدشين سياسة "الإنفتاح الاقتصادي" بموجب القانون 43 لسنة 1974 واستمرت حتى نهاية الثمانينات²⁹. وقد أدت هذه السياسة الى جملة من المشكلات من بينها³⁰:

- اتساع العجز بميزان المدفوعات.
- زيادة الديون الخارجية وتفاقم أعبائها.
- زيادة العجز بالموازنة العامة للدولة.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- تدهور في سعر الصرف للجنيه المصري وتعاضم ظاهرة الدولار Dollarization.
- انخفاض معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي.
- زيادة معدل البطالة وتدني مستوى معيشة الاغلبية الساحقة من المواطنين.
- تفاوت حاد في توزيع الدخل والثروة الوطنية، وتوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ومن الضروري الإشارة هنا الى أن الاعتبارات والتوجهات السياسية في ذلك الوقت لعبت دورا بارزا في تغيير التوجهات الاقتصادية، حيث ارتبطت سياسة الانفتاح الاقتصادي بالتحول في السياسة الخارجية المصرية والعلاقات الجديدة مع الغرب وعلي الأخص الولايات المتحدة الأمريكية³¹. حيث شهدت تلك الفترة حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 وما تلاها من توجهات للرئيس المصري حينذاك، محمد أنور السادات، حول "التطبيع" مع اسرائيل والانفتاح على العالم الرأسمالي، وكان من الطبيعي ان تصدر

²⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: جوده عبد الخالق، "مصر وصندوق النقد الدولي - آليات التبعية في التطبيق"، "قضايا فكرية"، الكتاب الثاني، ط1 (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1986)، ص 152.

²⁹ لمزيد من التفاصيل حول الانفتاح الاقتصادي وما تركه من آثار قارن: د.فؤاد مرسي، "هذا الانفتاح الاقتصادي"، الطبعة الاولى (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1980)؛ كذلك لنفس الكاتب: "الانفتاح - الجذور و الحصاد و المستقبل"، (القاهرة: المكتب العربي للبحث و النشر، 1982)؛ كذلك: د. جوده عبد الخالق، "أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحويلات الهيكلية في الإقتصاد المصري 1971-1978"، المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1978.

³⁰ قارن: المصادر في الهامش اعلاه؛ كذلك: عباس كاظم جواد الفياض، "الخصخصة وتأثيرها على الإقتصاد العراقي"، اطروحة دكتوراة مقدمة الى الاكاديمية العربية، 2010، ص 204 ولاحقا؛ كذلك: عبد المجيد الراشد، "سياسة الانفتاح الاقتصادي ونتائجه". متاح على الانترنت على الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82061>

³¹ قارن: د.علي الدين هلال، "الإقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر" (القاهرة: الهيئة العربية للكتاب، 1993)، ص 9 ولاحقا.

مجموعة من القرارات والاجراءات، التي اشرنا إليها أعلاه، لوضع التوجهات هذه موضع التطبيق العملي.

وثمة مفارقة هنا لا بد من الإشارة إليها وهي ان السياسات "الانفتاحية" الجديدة قد تبلورت بشكل غير مباشر حتى يتسنى تطبيقها وتقبلها الجماهير دون معارضة؛ حيث كانت "المبادئ الاشتراكية" تسيطر على الفكر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لدى "النخبة" المصرية فضلا عن القاعدة الجماهيرية العريضة آنذاك³². فقد قُدمت سياسة الانفتاح على انها غير متناقضة مع "النظام الاشتراكي" وهي ليست سوى محاولة لترشيد الاقتصاد المصري !. وحين اصبح الجو مهيئا لقبول تلك السياسات الانفتاحية الجديدة أعلن **محمد أنور السادات** امام ممثلي غرف التجارة والصناعة في آب/أغسطس أن الرأسمالية لم تعد جريمة في مصر ودعاهم للعمل بحرية³³.

المطلب الأول: الحصاد المر لسياسات الانفتاح

- **نمو مشوه.** ما اثير من حدوث نمو اقتصادي صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادي يثير اسئلة جدية عن صدقية هذا التشخيص. فقد برهنت دراسات عديدة على ان هذا النمو كان في صالح القطاعات غير الانتاجية وعلى حساب القطاعات الانتاجية. إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي للقطاعات الخدمية والتوريدية 14.2% و 11% على التوالي خلال سنتي 1974 و 1975، مقابل 8% في القطاعات السلعية³⁴. وحتى النمو الذي شهدته القطاعات الخدمية كان ذا طبيعة خاصة وتميزة وتمثل في الاسكان الفاخر والنقل الخاص والسياحة الأغنياء. وهكذا يمكن الاتفاق مع الاستنتاج الذي بلوره الراحل الدكتور فؤاد مرسي حين اشار الى ان الانفتاح كان ذو طبيعة استهلاكية/خدمية وليس انتاجية³⁵. وحتى النمو الذي شهدته القطاعات السلعية خلال تلك الفترة كان ناجما في الواقع عن ثلاثة عوامل أخرى:

- * زيادة الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام نتيجة زيادة اسعاره في حينه؛
- * تنامي حصيلة إيرادات قناة السويس والسياحة؛
- * وكذلك زيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج وعلى وجه الخصوص في البلدان العربية النفطية التي تنامت مواردها بشكل سريع نتيجة "الفورة النفطية" في اواسط السبعينات وخصوصا بعد حرب تشرين الاول/اكتوبر 1973.

ومقارنة بفترات اخرى يلاحظ تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من متوسط سنوي 9.4% في الفترة 1975 - 1980 ، إلى 4.5% في الفترة 2000 - 2001 ، ثم إلى 3.6% في الفترة 2001 - 2004. وقد ارتبط هذا التراجع بالانخفاض الحاد في معدل الاستثمار المحلي الإجمالي، من 27% في الفترة 1974 - 1981 الى 19% في الفترة 1997/1998 - 2002/2001 ، ثم إلى حوالي 18% في الفترة 2003/2002 - 2006/2005³⁶.

- **تبعية الرأسمال المحلي الى الرأسمال الاجنبي.** ومن ناحية ثانية فان الرأسمال المحلي الذي شارك في تشكيل السياسات الاقتصادية الانفتاحية خلال الفترة موضوع حديثنا، كان تابعا لرأس المال الاجنبي فلم

³² قارن: عادل حسين، "الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية 1974-1975"، الجزء الاول (القاهرة: دار الكلمة للنشر)، ص 13.

³³ جريدة "الإهرام"، بتاريخ 19 أغسطس 1979.

³⁴ مرفت محمد عبدالوهاب، "التشغيل والأجور وتكاليف المعيشة في ظل سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي"، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، 2006، ص 30.

³⁵ د فؤاد مرسي، "مصدر القطاع العام في مصر"، (القاهرة، مركز البحوث العربية، 1989)، ص 37.

³⁶ لمزيد من التفاصيل قارن: د. إبراهيم العيسوي، "التحسن الاقتصادي محدود.. وتكلفته باهظة الثمن"، "الإصلاح الاقتصادي"، العدد 17، ص 14-12.

يقم بدوره الاستثماري بشكل مستقل معتمدا فيه على ذاته بل كان الرأسمال المصري مستندا على الرأسمال الاجنبي³⁷.

والأدهى من ذلك أن تلك الفترات الموصوفة بكونها فترات "انفتاح اقتصادي" قد اقترنت بالاستنزاف المستمر لموارد الدولة المصرية في صورة مدفوعات للدائنين الاجانب تسديدا للقروض ووفاء لفوائد هذه القروض أو في صورة تدهور كبير في معدل تبادل الصادرات واحيانا في الصورتين معا³⁸.

- **تخفيض الدعم وارتفاع الاسعار.** تبين التجربة ان تخفيض الدعم يؤدي الى نتائج انكماشية على العموم، مع تحمل الفقراء على وجه الخصوص للجزء الاكبر من العبء المترتب على الخسارة الناجمة في الدخل الحقيقي. ورغم ان العجز في الميزانية العامة سينخفض نتيجة لتخفيض الدعم، إلا ان الانخفاض في الدعم سيؤدي الى انخفاض الطلب الاجمالي وبالتالي الى حدوث انكماش اقتصادي عام مما ترك أثارا سلبية على مستويات المعيشة وعلى النمو والانتاجية بشكل عام.

- **كما اتجهت سياسة الانفتاح إلى تصفية الصناعات المصرية عن طريق محاصرة وتصفية القطاع العام،** مما كانت له آثار سلبية على الصناعات المحلية التي واجهت منافسة ضارية وغير عادلة من السلع الاجنبية التي تدفق الى السوق المصرية من دون أية عوائق وتحت رايات "الانفتاح الاقتصادي" وبذلك فقدت السلع المصرية سيادتها لتتوارى لآعبة دورا ثانويا غير مؤثر³⁹. ونتيجة لذلك زاد الاعتماد على العالم الخارجي لتأمين حاجة مصر من السلع الاستثمارية والوسيطه والاستهلاكية.

- **قاد فتح باب الاستيراد الخارجي على مصراعيه الى زيادة العجز الخارجي وزيادة الاعتماد على موارد التمويل الخارجي قصيرة الاجل، وعلى وجه الخصوص التسهيلات المصرفية ذات اسعار الفائدة المرتفعة التي تصل احيانا الى 20% مما يتطلب مبالغ ضخمة لخدمة اعبائها.** فمثلا تشير المعطيات الاحصائية المتوفرة الى ان قيمة المستحقات من هذه التسهيلات (فوائد + اقساط) قد بلغت نحو (2184) مليون دولار (2 مليار و 184 مليون دولار) في عام 1975، أي ما يعادل 78% من قيمة حصيله الصادرات المصرية في العام المذكور⁴⁰.

ونتيجة ذلك ازداد حجم المديونية الخارجية لمصر من (1.6) مليار دولار في عام 1971 الى (2.1) مليار في عام 1973 ثم الى (15) مليار دولار في عام 1979 ليصل الى (28.6) مليار دولار عام 1982⁴¹.

وعلى الرغم من ان إحدى ذرائع الانفتاح الاقتصادي هي تقليل الاعباء على القروض الاجنبية وإحلال الاستثمارات الاجنبية محلها إلا ان ما تدفق الى مصر من استثمارات اجنبية لم يزد في مجموعه عن (2) مليار دولار خلال الفترة 1974-1979 في الوقت الذي قفز حجم الدين الاجنبي الى الارقام المشار إليها اعلاه. وهكذا اعتبرت مصر في حينه من اكبر بلدان "العالم الثالث" استنادا واعتمادا على القروض الاجنبية، وكذلك اعتمادا على العالم الخارجي في مجمل اقتصادها⁴².

- **رغم ان السياسية الليبرالية على صعيد الاقتصاد يفترض ان يقابلها، نظريا، تحرير المجال السياسي ودمقرطته، إلا ان الوقائع الفعلية بينت ان لبرلة المجال الاقتصادي لم تقضي الى لبرلة المجال السياسي**

³⁷ تشير إحدى الدراسات الى أنه وخلال الفترة 1974-1977، شارك الرأسمال الاجنبي مع الرأسمال المصري في 22 مشروعا من مجموع 31 مشروعا استثماريا. لمزيد من التفاصيل قارن: د. جودة عبد الخالق، "الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر 1971-1977". في: "مصر في ربع قرن 1952 - 1977" (بيروت: معهد الانماء العربي)، ص 412 ولاحقا.

³⁸ Robert Mabro, *The Egyptian Economy 1952 - 1972*, Clarendon press Oxford, 1974, P. 14

³⁹ لمزيد من التفاصيل قارن: د. إبراهيم العيسوي، "في إصلاح ما أفسده الانفتاح"، كتاب الأهالي، العدد الثالث، سبتمبر/1984، ص 22.
⁴⁰ د. رمزي زكي، "تقييم الإصلاح الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي 1973"، مؤتمر الاقتصاديين المصريين في عقد الثمانينات، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء، ص 340.

⁴¹ مرفت محمد عبدالوهاب، "التشغيل والأجور وتكاليف المعيشة في ظل سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي"، مصدر سابق، ص 20.
⁴² د. جودة عبد الخالق، "أهم دلالات سياسية الانفتاح بالنسبة للتحولات الهيكلية، الاقتصاد المصري في ربع قرن"، مصدر سابق، ص 39.

نتيجة ان الفئات التي افرزها "الانفتاح" كانت عبارة عن تحالف بيروقراطي-طفيلي- كومبرادوري غير معني بقضايا ديمقراطية النظام السياسي لأن ذلك يتعارض مع مصالحه الطبقيّة الكبرى⁴³.

هذا بالإضافة إلي زيادة حجم العلاقات المباشرة بين رجال السلطة ورجال الثروة سواء عن طريق المصاهرة او الاشتراك في مشروعات اقتصادية معهم، مما ادى الى مزيد من الفساد الإداري والرأسمالية الطفيلية ، فضلاً عن سوء توزيع الدخل وتعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء⁴⁴. وهكذا ظهرت مراكز قوى جديدة اكتسبت نفوذاً سياسياً واقتصادياً استطاعت من خلاله توجيه السياسات والقرارات الاقتصادية لصالحها في ظل غياب الرقابة الفعالة ساعد علي انتشار المحسوبية والرشوة وغيرها من الجرائم كتجارة المخدرات والسوق السوداء.. الخ والتي ارتبطت بعملية "الانفتاح" الاقتصادي⁴⁵.

بعد هذا العرض المكثف لسياسات الانفتاح وآثارها نعود الى جذور وبدايات اختراق "طلّاح قوات" صندوق النقد الدولي للاقتصاد المصري.

من المعروف ان فترة الانفتاح الاقتصادي أدت الى جملة من النتائج في مقدمتها تصاعد حدّة الاختلالات الاقتصادية في مصر وكان لابد من إيجاد حلٍ للخروج من هذه الأزمة. وارتباطاً بالتحويلات السياسية التي رافقت تطبيق الانفتاح الاقتصادي راهنت السلطة الحاكمة في مصر آنذاك الى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتوقيع إتفاق بشأن عملية "الإصلاح الاقتصادي"⁴⁶.

وصلت الى مصر بعثتان من البنك الدولي، الأولى في مايس وحزيران 1976، والثانية في حزيران وتموز 1977. وبناء على نتائج هذه الزيارات اعد خبراء البنك دراسة عن الاقتصاد المصري في عام 1978.

وقد تضمنت خطة البنك الدولي عدّة محاور من بينها:

- إعادة الاهتمام بقطاع الزراعة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة ويكون ذلك من خلال رأس المال الأجنبي.
- الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية البلاد.
- الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.
- الاهتمام بالتنمية الأساسية.

وافقت الحكومة المصرية علي مقترحات البنك الدولي نظراً لتشابهها مع مفردات برنامج "الانفتاح". و بعدها وقعت الحكومة على اتفاقين مع صندوق النقد الدولي، الأول لمدة سنة والثاني لمدة ثلاث سنوات. وقد "أوصى" خلالها الصندوق الحكومة المصرية باتباع سياسة مالية انكماشية تقوم على تخفيض النفقات الحكومية وأهمها خفض الدعم، وكذلك تحرير أسعار منتجات القطاع العام والمشروعات المدعومة من

⁴³ لمزيد من التفاصيل قارن: د.محمد عبد الشفيق عيسى، "الرأسمالية الطفيلية في مصر"، "مجلة الطليعة المصرية"، عدد اكتوبر 1984، ص 112 ولاحقاً ؛ كذلك: د.فؤاد مرسى، "هذا الانفتاح الاقتصادي" (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1976)، ص 294 ولاحقاً ؛ كذلك: محمد حسنين هيكل، "خريف الغضب بداية ونهاية السادات" (بيروت: دار الشروق ، 1983)، ص 378 ولاحقاً.

⁴⁴ قارن: قارن: د.محمد عبد الشفيق عيسى، "الرأسمالية الطفيلية في مصر.."، مصدر سابق، ص 113؛ كذلك: د.جودة عبد الخالق، "الاقتصاد السياسي وتوزيع الدخل في مصر" (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1993).

⁴⁵ قارن: د. صلاح الدين منسي، "الانفتاح الاقتصادي والجريمة في مصر" (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989)، ص 171 ولاحقاً.

⁴⁶ لمزيد من التفاصيل قارن: د. إبراهيم العيسوي، "المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح- دراسات نقدية في الأزمة الاقتصادية"، (القاهرة: مركز البحوث العربية، القاهرة، 1989)، ص 9 ولاحقاً.

طرف الدولة ورفع أسعار الفائدة، و فرض سقوف ائتمانية، بالإضافة إلي تخفيض سعر صرف العملة المحلية (الجنيه المصري) ⁴⁷.

في البدء، تدخل الصندوق في الاقتصاد المصري من خلال مسلك الإقراض لعلاج عجز ميزان المدفوعات وسداد متأخرات القروض. فقد أشار تقرير البعثة التي زارت القاهرة وقتها إلى العجز في ميزان المدفوعات وتراكم المتأخرات، و "نصح" بأن الأمر يتطلب "اصلاحاً" جذرياً للقطاع الخارجي ليكون مدخلاً للإصلاح الاقتصادي. وبالتحديد طلبت البعثة أن يتسع نطاق السوق الموازية للنقد الأجنبي اتساعاً كبيراً كخطوة رئيسية نحو إنشاء سعر معدل وحيد للصرف عند مستوي واقعي، وإعادة هيكلة الأسعار في قطاعات التجارة الداخلية والخارجية.

كما تم في هذه المرحلة تكوين ما يسمى بـ "المجموعة الاستشارية لمصر" وهي تكتل من الدائنين، و "مقدمي المساعدات"، الغرض منه فرض سياسات وأولويات اقتصادية معينة مقابل تقديم الموارد المالية. وقد لعب صندوق النقد الدولي دوراً بارزاً في مداوات وإجتماعات "المجموعة الاستشارية لمصر"، علماً ان الصندوق طالب الحكومة المصرية بضرورة اتخاذ "خطوات جادة للإصلاح الاقتصادي". وتمثلت إستجابة الحكومة لهذه المطالب في خطابي النوايا اللذين قدمتهما للصندوق في مايو 1976 ويونيو 1978. كما اقتضى الأمر أيضاً استئناف المشاورات السنوية طبقاً للمادة الرابعة من إتفاقية الصندوق، وتعيين ممثل مقيم للصندوق في مصر ⁴⁸.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن السياسات الاقتصادية التي طبقت وفقاً لهذا البرنامج وطبقاً لما ورد في خطاب النوايا (1976) كانت السبب الرئيسي في انتفاضة الشعب المصري في 18 و 19 كانون الثاني/يناير 1977. فقد كانت بمثابة الاحتجاج العملي من جانب الجموع الغفيرة من الشعب على محاولة تحميلهم عبء "الإصلاحات الاقتصادية" المطلوبة في إطار وصفة صندوق النقد الدولي.

أما "خطاب النوايا" التالي فقد صدر في حزيران/يونيو 1978 وتضمن الحصول على تسهيل ممتد تبلغ قيمته 600 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتنفيذ برنامج للإصلاح الهيكلي مدته ثلاث سنوات تغطي الفترة من 1979 – 1981.

- وقام الإصلاح الهيكلي المتضمن في هذا الخطاب على دعائم أربع هي:
1. القضاء على الاختلال بين الأسعار والنفقات؛
 2. تخفيض الدعم؛
 3. تشجيع الزراعة؛
 4. وإطلاق حرية مشروعات القطاع الخاص في استئجار العمال.

وتميزت الفترة 1982 – 1988 بالركود فقد انخفض معدل النمو السنوي من 10% في بداية الفترة إلى 3% في نهايتها. بالمقابل انخفضت نسبة إجمالي الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 24% في عام 1982 إلى 18% في عام 1989.

⁴⁷ Gouda Abdel Khelek, *Stabilization and Adjustment in Egypt – Reform or Deindustrialization?* Edwond Elgar U.S.A. 1997.

⁴⁸ المصدر السابق؛ كذلك: عادل حسين، "صندوق النقد الدولي و الإنفتاح"، في: "الإنفتاح - الجذور و الحصاد و المستقبل"، مصدر سابق؛ كذلك: عبد الرحمن الراشد، "فخ التبعية - مصر و صندوق النقد الدولي- .. دراسة". "الحوار المتمدن"-العدد: 1718 – 2006/10/29. متاح على الانترنت على الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=79437>.

المطلب الثاني: التحقيب التاريخي لعمليات "الخصخصة الواسعة" في مصر

من ناحية التحقيب التاريخي لعمليات "الخصخصة الواسعة" في مصر، يمكن القول ان انطلاقة العملية رسمياً ارتبطت بطرح برنامج الخصخصة في الأول من أيار 1991 بإعلان جمهوري حيث ورد في خطاب رئيس الجمهورية آنذاك **محمد حسني مبارك** "بأن الحكومة سوف تتبنى الخصخصة كسياسة رسمية بهدف خلق اقتصاد أكثر حرية"⁴⁹.

جاء ذلك على خلفية توقيع الحكومة المصرية في العام المذكور اتفاقاً للتثبيت (الاستقرار) الاقتصادي Stabilization Program مع صندوق النقد الدولي واتفاقاً آخر للتكيف الهيكلي Structural Adjustment Program في تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام مع البنك الدولي. وكان هذان الاتفاقان هما البرنامج الذي عرف بـ "برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي" والشروع بما عرف ببرنامج الألف يوم⁵⁰.

تمحورت إجراءات "الإصلاح الاقتصادي" في مصر حول ثلاثة أبعاد أساسية:

الأول: تحرير النشاط الاقتصادي من القيود التي تفرضها الدولة وتدعيم آليات السوق.

الثاني: تشجيع القطاع الخاص ليقوم بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي.

الثالث: استبدال الاستراتيجيات ذات التوجه الداخلي باستراتيجيات ذات توجه خارجي غايتها إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.⁵¹

والجدير ذكره هنا أن البرنامج تضمن أيضاً شرطاً واجب التنفيذ قبل الوصول الى اتفاق مع البنك الدولي، وهو ما يعرف بـ "المشروطة المسبقة"، اذ كان لا بد من تنفيذ بعض الاجراءات قبل تقديم القرض لمجلس المديرين التنفيذيين للتصديق عليه ومن بينها:

- تقليل الفجوة بين الحد الأدنى والحد الأعلى على التعريفات الجمركية.
- إلغاء حصص النقد الاجنبي المقدمة لمؤسسات القطاع العام.
- تقديم جدول لتخفيض التفضيلات الجمركية.
- تحويل نظام سعر الصرف المتعدد الى نظام سعر الصرف المزدوج من خلال انشاء سوق للنقد أولية وثانوية⁵².

وكان الهدف من هذه الاتفاقات هو إعادة جدولة ديون مصر الخارجية في (نادي باريس)⁵³، وبعد الالتزام بها وبشروطها، ومراجعتها الدورية من قبل هاتين المؤسستين، يعد شرطاً أساسياً لأسقاط ما نسبته 50% من ديون مصر.

⁴⁹ جريدة الاهرام، القاهرة، عدد الأول من مايو، 1991

⁵⁰ Ahmed Galal , " Which Intuition Constrain Economic Growth in Egypt " , ECES working paper, No. 1 , April , 1996, P. 4

⁵¹ سمية أحمد عبدالمولي، "سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل - حالة مصر"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2002، ص 121.

⁵² Mohsin S. Khan, and Delana Villanueva, *Macro Economic Policies and Long Term Growth : A Conceptual and Empirical Review*. IMF working paper No. 91/92. (International Monetary Fund – Washington), USA, 1991, P. 14.

⁵³ نادي باريس (بالفرنسية: Club de Paris) هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين مموليين من 20 دولة تعد من أكبر الاقتصادات في العالم، وهي مجموعة تقدم خدمات مالية مثل إعادة جدولة الديون للدول المديونه بدلاً من اعلان افلاسها أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة عليها، والغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودانيتها. الدول المديونه غالباً ما يتم التوصية بها أو تسجيلها في النادي عن طريق صندوق النقد الدولي بعد أن تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول قد فشلت. ينعقد اجتماع النادي كل ستة اسابيع في باريس، في مقر وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية. ويرأسها أحد كبار المسؤولين في دائرة الخزانة الفرنسية (وزارة المالية). ومنذ عام 1956 وإلى حدود نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أبرمت الدول الدائنة ما يزيد على 430 اتفاقية تتعلق بتسعين دولة مدينة. ووصل حجم الديون الذي تم التعامل معه إلى 583 مليار دولار.

جاءت هذه الاتفاقيات على خلفية تردي الأوضاع الاقتصادية وصلت حدّ الأزمة. فقد تصاعدت الاختلالات البنوية والتي ادت الى تراجع ملحوظ للعديد من المؤشرات الاقتصادية ومن بينها:

- تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من 2.6% في عام 1987 الى 2.3% في عام 1990، وتراجع معدلات نمو الفرد الواحد من الناتج المذكور من 0.1% الى (- 1.10%) خلال السنوات ذاتها.
- عجز في الموازنة العامة بحدود 20% كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، يقابله معدل للتضخم بحدود الـ 20% أيضاً.
- عجز مرتفع في ميزان المدفوعات وصل الى حوالي (49) مليار دولار، هذا اضافة الى مديونية مرتفعة
- انخفاض قيمة العملة المحلية المصرية (الجنية) من 1.76 جنية للدولار الواحد الى 3.1 جنية لكل دولار.

اندلاع سجل فكري – سياسي

فور الاعلان عن الخصخصة اندلع سجل في اوساط المجتمع والنخب الثقافية بين معارض للنهج الجديد (الخصخصة) وبين مؤيد له، علما ان الصراع الفكري والسياسي العملي حول السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية في مصر قد اندلع مبكرا و قبل هذا التاريخ وشارك فيه اقتصاديون كبار من طراز فؤاد مرسى ومحمد دويدار و فوزي منصور ورمزي زكي وسمير أمين وعادل حسين وآخرين.

وجهة نظر القوى المعارضة للخصخصة

كان الإعلان عن هذه السياسة قد صاحبه قلق شديد ومعارضة كبيرة من غالبية طبقات وفئات وشرائح الشعب المصري وصلت لحد مقاطعة الحكومة ورئيس الجمهورية إستناداً على نصوص الدستور خاصة في المادة (30) منه والتي نصت على أن " الملكية العامة هي ملكية الشعب، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام، ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية؛" وكذلك في المادة (33) والتي تنص على أن " للملكية العامة حرمة، و حمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون، باعتبارها سند لقوة الوطن وأساساً للنظام الاشتراكي ومصدر لرفاهية الشعب " ⁵⁴.

وقد عبّر المفكر الاقتصادي المصري الراحل د.رمزي زكي عن هذا الموقف اشد تعبير عندما كتب قائلاً: " .. لست أعالي في القول، إذا ما زعمت أن هناك قلقاً شديداً يسيطر على نفوس المصريين، وحسرة كبيرة تدمي قلوبهم حينما ينظرون الآن إلى أصول مؤسسات القطاع العام المصري، وهي تعرض الآن بالمزاد للبيع ، في الوقت الذي يدرك فيه المصريون أن تلك المؤسسات قد تكونت في العقود الأربعة الماضية عبر معارك نضالية ضارية مع المستعمر الأجنبي، وعبر الموارد العامة التي ساهم فيها الشعب المصري وعبر القروض الخارجية التي أستخدمت في إنشاء هذه المؤسسات وما زال الشعب المصري يدفع أعباءها الآن مع ما يتحمله في ذلك من آلام وتضحيات. ومن هنا ، فالقطاع العام، ليس ملكاً للحكومة المصرية تتصرف فيه كما تشاء، وإنما هو بحق ملك لكل المصريين، ولا يجوز من ثم التصرف فيه إلا بالرجوع إلى إستفتاء شعبي " ⁵⁵.

⁵⁴ دستور جمهورية مصر العربية الصادر في 11 سبتمبر 1971، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
⁵⁵ انظر: د. رمزي زكي، "قضايا مزعجة"، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994)، ص 156.

وجهة النظر المؤيدة للخصخصة

استندت وجهة النظر المؤيدة للخصخصة على القول بأن أداء الصناعة المصرية كان سيئاً لأنها كانت في أغلبها، مملوكة للدولة وخاضعة لقيود إدارية ثقيلة ومتجهة بنظرها إلى الداخل، أما الحلول فتكمن في "الخصخصة"، أي تحويلها إلى القطاع الخاص وإلغاء سيطرة الدولة عليها⁵⁶ وأن تستبدل إستراتيجية الإحلال محل الواردات بإستراتيجية " الإتجاه نحو التصدير ". لم يكن الترويج لهذه الفكرة بعيداً عن رؤية المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية ومن يقف ورائها من البلدان المتطورة. ولعل ابلغ تعبير عن هؤلاء هو التقرير الذي أصدرته السفارة الأمريكية بالقاهرة في عام 1991 ودعت فيه مباشرة إلى التخلي عن الملكية العامة وذلك بإشارة التقرير المذكور الى " إن إنتشار نظام ملكية الدولة في القطاع الصناعي قد وضع عبئاً ثقيلاً على الإقتصاد القومي وعلى ميزانية الدولة، بما خلقه من مشروعات عديدة تتسم بقلّة الكفاءة، وتضخم العمالة بلا مبرر، ومن نظام الدعم والتحكم في تفاصيل النشاط الإقتصادي، بهدف حماية القطاع العام من المنافسة، الأمر الذي شجع على تبديد الموارد وشوه مسارها، وخنق الحافز على زيادة الإنتاج"⁵⁷.

ومن المهم ملاحظة أن الظهور المفاجئ والمكثف لعمليات بيع شركات القطاع العام والترويج لذلك إعلامياً بشكل لافت للنظر، كان يرتبط بمسألة توقيع الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي اعتبر في حينه شرطاً لإلغاء الشريحة الثانية من الديون الخارجية التي كانت مستحقة على مصر وهي تمثل 15% وتقدر بحوالي (3.7) مليار دولار أمريكي فقط. فقد إتضح أن إحدى قضايا الخلاف الأساسية التي دارت حولها المفاوضات مع هاتين المؤسستين تمثلت بضرورة أن تسرع مصر ببيع قطاعها العام. وأن التأخر في توقيع إتفاقية المرحلة الثانية يرجع إلى إتهام البنك الدولي للحكومة المصرية بالبطء في إجراءات بيع القطاع العام حسب البرنامج الزمني الذي إتلتزم به الحكومة. هذا وكان المكتب الفني لقطاع الأعمال العام بمجلس الوزراء قد أعد دليلاً يمثل خطة الحكومة المصرية للتخلص من شركات القطاع العام الخاضعة للقانون رقم 203 لسنة 1991 حتى عام 1997. ورغم تعديل هذا البرنامج أكثر من مرة، كان آخرها في أكتوبر 1996 إلا أن روح البرنامج ظلت كما هي، حيث أشار الدليل المذكور إلى أن الحكومة تعمد السير في إتجاهين من المفترض أنهما يكملان بعضهما الآخر:

الأول: طرح بعض الأصول العامة للبيع. ويغطي البرنامج مدة خمس سنوات، أي من 1993/92 إلى 1997/96، حيث يطرح للبيع كل عام أسهم أو أصول عامة بما لا يقل عن 25 شركة مع إمكانية تعديل هذا العدد حسب القدرة الإستيعابية للسوق، وتستخدم حصيلة البيع في سداد المديونيات للبنوك وإستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة، ودفع تعويضات نقدية لكل من يقرر ترك الخدمة إختيارياً بهدف علاج مشكلة العمالة الزائدة.

الثاني: "إعادة هيكلة" بعض الشركات العامة تمهيداً لجذب المستثمرين لشراء الوحدات بعد هيكلتها. فقد خططت الحكومة في إطار برنامجها لإعادة هيكلة بعض الشركات العامة المرشحة لنقل ملكيتها سواء من الناحية المالية أو البشرية أو في مجال النشاط تشجيعاً للمستثمرين المرتقبين على الشراء. وقد وضعت مجموعة من المعايير لإختيار الشركات المرشحة لإعادة الهيكلة أهمها:

- إنخفاض إنتاجية العامل؛
- وجود عمالة زائدة؛

⁵⁶ بعض مقاربات "الخصخصة" تهتم بالجوانب الشكلية للقضية فتزى أنها – أي الخصخصة عبارة عن نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص أي يتم هنا الاهتمام بالجانب الحقوقي – الشكلية للمشكلة، في حين ان القضية تحتاج الى مقارنة اقتصادية – سياسية ترى في الخصخصة باعتبارها عملية نزع الملكية العامة للدولة. لذلك تعتبر تصفية القطاع العام ركناً أساسياً من أركان برامج التكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية والنقدية الدولية على البلدان التي تضطرها ظروفها الاقتصادية للخضوع الى وصفات هذه المؤسسات. لمزيد من التفاصيل قارن: د. رمزي زكي، "في وداع القرن العشرين"، مصدر سبق ذكره، ص224

⁵⁷ Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States: Report for the Arab Republic of Egypt (Cairo: US Embassy, April 1991), p. 3

- وإرتفاع نسبة المديونية إلى حقوق الملكية.

وقد تضمن البرنامج ضرورة النظر في تصفية الشركة إذا ما أثبتت إعادة الهيكلة عدم إمكانية تصحيح مسارها إقتصادياً بتكلفة معقولة⁵⁸.

وبالملموس، تم البدء في تطبيق برنامج الخصخصة بمجموعة الشركات والوحدات الإقتصادية التي تعمل في مجالات الإنتاج السلعي والخدمات وتمتلكها الدولة (شركات صناعية - التشييد - الفنادق) وذلك عبر آليات البيع المختلفة، بالإضافة إلى السماح للقطاع الخاص بدخول بعض مجالات ما يمكن أن يطلق عليه المؤسسات الإقتصادية التي تقوم بأنشطة هامة لها طبيعة خاصة وعلاقتها بالمجتمع مؤثرة (مؤسسة توليد وتوزيع الكهرباء - مرافق المياه - شركات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي).

المفارقة/الغز

وما يثير الانتباه هنا أن المجموعة الأولى لبرنامج الخصخصة التي تم إختيارها كانت من الشركات الناجحة والتي تحقق أرباحاً أي أنها جيدة من الناحية المالية والفنية. وبزرت الحكومة المصرية موقفها هذا بأن إختيار مشروعات رابحة ذات جدوي إقتصادية لبدء عملية الخصخصة سوف يسهم في منح الثقة لدي المستثمرين ويحفزهم على الإقبال على عملية الشراء، كما أنه يمكن إستخدام جزء من حصيلة البيع في إصلاح الهياكل التمويلية للشركات المتعثرة مما يمهد الطريق لجعلها أكثر جاذبية للخصخصة⁵⁹ ! ومن المفيد التذكير بأن طرح الحكومة المصرية هذا يتعارض مع ما طُرح بشأن فكرة الخصخصة في بداياتها الأولى في مصر، حيث كان **المستهدف** بالخصخصة - وفقاً للمطروح آنذاك- هو "الشركات العامة الخاسرة" تحديداً، وبالتالي فإن بيعها للقطاع الخاص الساعي لتحقيق أقصى ربح سيحولها إلى شركات رابحة ! وكان هذا التصور وسيلة لحشد التأييد العام لفكرة الخصخصة، وقد مضت سنوات قبل أن يتم تحويل الفكرة إلى واقع عملي. ومن المؤسف أنه وعندما بدأ التطبيق العملي لفكرة الخصخصة، **لم يطرح للبيع سوى أفضل الشركات الربحية**، حيث ان الشركات تم طرحها للبيع خلال الفترة من 1992/91 وحتى 1994/92، قد ضمت (85) شركة كانت تمثل قلاعاً ضخمة في المجالات السياحية والصناعية والتجارية⁶⁰.

بالمقابل تشير دراسة أخرى الى انه في عام 1991 كان المطروح للبيع (314) شركة الربح منها - اي تلك التي كانت تحقق ارباحا ومع ذلك تم عرضها للبيع- هو 254 شركة أي (80.8%) من الاجمالي، بينما الخاسر منها لم يتجاوز الـ 60 شركة أي (19.2)⁶¹.

وقد ساهمت جملة من الظروف والملابسات المحلية والدولية (المناخ العالمي المواتي بعد موجة الخصخصة في بريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانهيار النظام الاشتراكي..الخ)، في سيادة **منطق ايديولوجي متعسف** في تناول القضية. وقد بدا الأمر أحياناً وكأن القطاع العام خطيئة أو كابوس ينبغي التخلص منه لتحقيق "الانطلاق الاقتصادي"، رغم أنه - أي القطاع الحكومي - تطور وتعاضم دوره في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة كآلية لمواجهة أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن العشرين عندما تدخلت الدولة لاستعادة التوازن الكلي في الاقتصاد ولرفع مستوى التشغيل من خلال الإنفاق العام.

⁵⁸ قارن: د. زينب عبد العظيم مجد، "صندوق النقد الدولي و الإصلاح الاقتصادي في البلاد النامية"، كتاب الاهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد 143 ، ديسمبر 1999 ، ط1 ؛ ص 150-151

⁵⁹ قارن: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، القاهرة، 1ع، المجلد 50، 1997، ص 19

⁶⁰ أحمد السيد النجار: "الاقتصاد المصري من تجربة يوليو الى نموذج المستقبل"، الطبعة الاولى (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و

الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002)، ص 147

⁶¹ قارن: بهيجة حسين، "الخصخصة وسياسات تدمير الاقتصاد القومي (التجربة المصرية)"، مجلة "أفاق اشتراكية"، العدد السادس/2006.

ويمكننا أن نلاحظ أن التنفيذ الفعلي للبرنامج كان محدوداً جداً حتى عام 1995، فقد تمت فعلاً خصخصة (23) شركة من الشركات المطلوب خصصتها في الخطة وأنه لم تكن هناك أي عروض للاكتتاب العام خلال السنوات الخمس الأولى واقتصر نشاط الخصخصة في السنوات الثلاث الأولى من البرنامج على قرارات بتصفية سبع شركات خاسرة. وعاد نشاط الخصخصة للسير ببطء مرة ثانية في 1995 وكان النشاط الوحيد هو إعلان قرار تصفية ثلاث شركات أخرى.

وبينما كانت بداية برنامج الخصخصة بطيئة، كان التقدم الذي حدث في 1996 كبيراً، ويمكن القول أن هذا العام كان يمثل نقطة تحول في نشاط الخصخصة المصري. ويلاحظ أنه بينما اقتصر معظم نشاط الخصخصة قبل عام 1996 على التصفيات والبيع لإتحاد العاملين المساهمين، فإن الصورة تغيرت في 1996 حيث تمت جميع عمليات الطرح العام، وكذلك فإن عدد الشركات التي تم بيعها فعلاً لمستثمرين رئيسيين في 1996 يعادل عدد الشركات التي تم بيعها في السنوات الخمسة السابقة⁶².

مقاربة ايدولوجية !

وبالمقابل فإنه وخلال الفترة من 1993/92 حتى 1999/98 إنخفض عدد الشركات الخاسرة من (108) شركة تبلغ قيمة خسائرها (2471) مليون جنيه سنوياً إلى (46) شركة تبلغ قيمة خسائرها (1641) مليوناً. لكن هذه الأرقام ليست بريئة فعلاً بل تعبر عن مقاربة ايدولوجية صارخة هدفها تأكيد "نجاح" عمليات الخصخصة. إنها لا تشير أبداً إلى حجم الديون التي تم سدادها أو إلى قيمة تكاليف التدريب الإحلالي والتدريب التأهيلي، ولا إلى قيمة تكاليف تطوير تكنولوجيا الإدارة والمعلومات التي تكبدتها الدولة في إصلاح أوضاع الشركات الخاسرة. وهذا كله يثير سؤالاً استراتيجياً في الواقع وهو: ما هي الغاية من بيع هذه الشركات "الخاسرة" بعد إصلاحها، أو السبب في إصلاح مسارها إذا كان المستهدف بيعها؟⁶³ فمن المفروض أن الخصخصة يجب أن لا تكون هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة وتحقيق أرباح تساهم في معالجة وتحسين وضع الميزانية.

هذا مع العلم أن ما تم بيعه منذ بداية برنامج الخصخصة عام 1991 وحتى عام 2002 بلغ (144) شركة بنسبة (42%) من إجمالي شركات قطاع الأعمال العام، منها (44) شركة بيعت نهائياً والباقي بقيت الحكومة تمتلك نسب من الحصص فيها، وبلغت حصيلة البيع (16) مليار جنيه، ذهب منها للخزينة العامة (7) مليار جنيه (44% فقط) والباقي، إما ذهب في صورة مكافآت نهاية الخدمة للعاملين، أو بنظام المعاش المبكر (3.6 مليار جنيه)، أو في صورة تعديل للهيكل المالية والتمويلية لتهيئة الشركات التي لم تبع بعد (وعددها نحو 175 شركة) تمهيداً لبيعها⁶⁴.

⁶² قارن: د. أمل صديق عفيفي، "الخصخصة في مصر، توصيف و تقييم"، ترجمة د. جمال عبد المقصود...، مصدر سابق، ص 136.

⁶³ لمزيد من التفاصيل قارن: عبد المجيد الراشد، الخصخصة الخائنة "نموذج مصر". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

arabrenewal.org

⁶⁴ قارن: جريدة الأهرام المصرية، عدد 2002/5/28

المطلب الثالث: الحصاد المر: الآثار والنتائج الاقتصادية - الاجتماعية

لسياسات "الإصلاح" و الخصخصة في مصر

في البداية لا بد من الإشارة الى ان اية محاولة لتقييم حزمة سياسات "الإصلاح الاقتصادي" في مصر (وكل البلدان التي طبقت فيها) لابد ان تنطلق من معايير موضوعية للحكم على كفاءتها النظرية، أي قدرتها التحليلية على فهم وتشخيص المشكلات والقضايا المتأزمة التي عاني منها المجتمع المصري ومن ثم الجدوى من اقتناع هذه السياسات كفسلفة لإدارة امور الاقتصاد وشؤون المجتمع.

ويمكن الاتفاق مع الملاحظة التي اشرنا اليها في الحلقة الاولى ونكررها هما و التي تقول ان هذه المعايير يجب ان تستند الى متطلبين رئيسيين هما⁶⁵:

الاول: هو النمو والكفاءة الاقتصادية؛

والثاني: هو العدالة والكفاءة الاجتماعية.

طبقا لأهدافها المعلنة، كان من المفترض أن تؤدي سياسات الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية إلى تحقيق أهداف متعددة من بينها تقليص الديون؛ وجذب الاستثمار الاجنبي والمحلي، ورفع معدلات التنمية، وتخفيض الواردات وزيادة الصادرات، وتثبيت الأسعار، وتقليل الغلاء... الخ.

فماذا كانت نتائج التطبيق فعلياً؟

بعيدا عن التوظيف الايديولوجي للنتائج المتحققة عبر قراءات "خبراء" المؤسسات المالية والنقدية الدولية و "منظريها" فان أية قراءة حصيفة لما تحقق من نتائج فعلية "وليس مفترضة" منذ عام 1991 - سنة تطبيق الخصخصة في مصر - تتيح فرز النتائج والآثار التالية:

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي من 6.2% عام 1999/98 إلى 5.1% في عام 2000/99 ثم إلى 3.2% في عام 2001/2000 ثم إلى 3.1% في عام 2002/2001. وواصل معدل النمو انخفاضه في العام المالي 2003/2002 حتى بلغ 2.5%. علما انه بلغ 4.7% في عام 2009⁶⁶. هذا وكان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفعلي قد انخفض من حوالي 10% في المتوسط خلال الفترة (1974 - 1979) الى حوالي 2.6% خلال عقد الثمانينات. غير ان الانخفاض كان أكبر نسبيا من ذلك خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات؛ إذ وصل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى 1.6% وهو اقل من معدل نمو السكان⁶⁷.

وفي (البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014/2015) الذي قدمه وزير المالية المصري هاني قدري دميان (حزيران/يونيو 2014) اشار فيه الى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي بحدود 2% وهو ما أدى الى زيادة معدلات البطالة لتسجل ما بين 13 - 14%، وترتفع هذه المعدلات عن 25% بين الشباب في الفئة العمرية من 16-25 سنة⁶⁸. هذا مع العلم ان بيانات النصف الأول من السنة المالية 2014/2013 تشير الى تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي قدره 1.2%، وهو معدل ينخفض بشكل كبير عن الطاقات المتاحة في الإقتصاد، وذلك تأثراً بتراجع معدل النمو في

⁶⁵ لمزيد من التفاصيل قارن: علي الدين عبد البديع القسبي، "تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على فقراء الحضر المصري"، مصدر سبق ذكره، ص 93.

⁶⁶ لمزيد من التفاصيل حول الفترة قارن: <https://ar.wikipedia.org/wiki> <https://ar.wikipedia.org/wiki> وزارة التخطيط، "وثيقة مرجعية عن اهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960/59 الى عام 2000/1999" (القاهرة: وزارة التخطيط، اغسطس 2000)، ص 101-102.

⁶⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: هاني قدري دميان، "البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014/2015"، القاهرة، يونيو 2014، ص 2.

معظم القطاعات وتحقيق قطاعي الصناعات الإستخراجية والسياحة لمعدلات نمو سالبة تأثراً بمراحل الانتقال السياسي وانعكاس ذلك على الأحوال الأمنية وتخوف أصحاب رؤوس الأموال من الوضع الاقتصادي على المدى المتوسط⁶⁹.

وقادت هذه النتائج الى تراجع نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي (مع كل الملاحظات عليه) من 3800 دولار عام 1993 الى 3635 دولار عام 2000 واستمر في الانخفاض ليبلغ 2789 دولار عام 2010 مما جعل مصر تحتل المركز الـ 100 عالمياً من بين 142 بلداً في ترتيب الدول حسب ترتيب الدخل الفردي لعام 2010⁷⁰.

- تراجع معدلات النمو على المستوى القطاعي، ولكن التراجع كان بمعدلات اعلى في القطاعات السلعية عنه في القطاعات الخدمية؛ فمثلاً بلغ معدل النمو السنوي للقطاعات السلعية خلال الثمانينات 1.9% اما في القطاعات الخدمية فقد بلغ 2.5% خلال نفس الفترة. وقاد هذا التطور متفاوت الى انخفاض حصة القطاعات السلعية ككل من 50.2% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1982/1981 الى 47.4% في عام 1990/1989، في حين انخفض نصيب قطاع الخدمات من 49.9% من الناتج المحلي الاجمالي الى 52.6% خلال نفس الفترة⁷¹.

ومن الجدير بالذكر ان نصيب الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي انخفض من 17.5% في 1976 إلى 13% في النصف الأول من الثمانينات. وبعدها ارتفع إلى 18% في التسعينات، عاد وانخفض إلى 17.5% في 2005 – 2006. وهو يقل عما كان متحققاً منذ نصف قرن تقريباً، حيث كان نصيب الصناعة التحويلية 19% خلال 1967-1968. أضف إلى ذلك ما أظهرته دراسات متعددة (جودة عبد الخالق و لبنى عبد اللطيف ضمن مشروع DEBRA) من حدوث تراجع أو تصفية للتصنيع تحت تأثير الفتح المتسرع لأبواب الاستيراد، وتعريض الصناعات المحلية لمنافسة غير متكافئة مع الصناعات الأجنبية⁷².

- تفاقم أزمة الدين العام المحلي وأعبائه. فقد ارتفعت الديون المحلية للحكومة من (114) مليار جنيه عام 1995/96 إلى (246) مليار جنيه في حزيران/يونيو عام 2003. واستمر في الارتفاع ليبلغ (478) مليار جنيه في عام 2006 و (663) مليار في نهاية 2010 وليقفز الى 2 تريليون جنيه (2000 مليار) في عام 2014 وهو ما يعادل (260) مليار دولار (باسعار تلك السنة). ان تحميل الموازنة العامة للدولة أعباء خدمة الدين العام المحلي المرتفع والذي تجاوز تريليوني جنيه، ستكون بحدود (240) مليار جنيه، على اعتبار أن سعر الفائدة على الدين يبلغ 12% في المتوسط، وهو ما يفوت على صانع السياسة المالية الفرصة البديلة، بتوظيف هذا المبلغ لصالح خدمات الصحة أو التعليم أو البنية الأساسية، أو تحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

وحسب نشرة البنك الاهلي المصري، فقد ارتفع نصيب الفرد الواحد من الدين العام المحلي ليبلغ (5005) جنيه في عام 2002 مقارنة بنحو (1817) جنيه خلال نفس الفترة وبزيادة 224%. أما أعباء خدمة الدين العام المحلي - كنسبة الى اجمالي الإيرادات العامة - فبلغت 27.5% في تموز/يوليو 2002 مقارنة بنحو 19% في تموز/يوليو 1990⁷³.

هذا وقد حذر الخبير الاقتصادي ورئيس المنتدى الاقتصادي المصري، الدكتور رشاد عبده، من ارتفاع الدين الداخلي لمصر عن تريليوني جنيه (2000 مليار جنيه أي ما يعادل 260 مليار دولار). ويعد

⁶⁹ المصدر السابق، ص 26.

⁷⁰ World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report 2011-2012", p 386

⁷¹ د. عبد الرحمن يسري، د محمد محروس اسماعيل، "قضايا اقتصادية معاصرة"، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1999، ص 49.

⁷² قارن: لمزيد من التفاصيل قارن: د. إبراهيم العيسوي، "التحسن الاقتصادي محدود..وتكلفته باهظة الثمن"، مصدر سابق، ص 12-14.

⁷³ قارن: البنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية العدد -1- لسنة 30 - 2004، ص 60

هذا الارتفاع – بحسب الخبراء- بمثابة كارثة اقتصادية، ودليلاً على فشل الحكومات المصرية المتعاقبة في ضبط معدلات الدين العام الداخلي والخارجي وهو ما أدى إلى ارتفاعه. ومن المؤكد أن استمرار تزايد الدين العام، سيعمل على زيادة العجز في الموازنة العامة، وسيشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني على المدى الطويل. هذا مع العلم أن الدين الداخلي تخطى الخطوط الحمراء بارتفاع **100%** من حجم الناتج المحلي، في ظل تراجع معدلات الإنتاج والصادرات المصرية، كما أن هذا الارتفاع وهذه المستويات المرتفعة يمثلان خلافاً في الهيكل المالي للاقتصاد القومي للبلاد، في ظل عدم وجود إجراءات مالية عاجلة للحد من تفاقم الدين ⁷⁴.

- أما بالنسبة للديون الخارجية فبلغت (49.2) مليار دولار عام 1991/90 ثم انخفضت إلى (31) مليار دولار في عام 1992، ثم واصلت الانخفاض في عام 2000 لتبلغ (25.8) مليار دولار، وعادت للزيادة مرة أخرى في عام 2010 حيث بلغت (30.7) مليار دولار (بعض التقارير تشير إلى أن المديونية الخارجية بلغت 34.8 مليار دولار في عام 2010) ⁷⁵، واستمرت الزيادة في قيمة الدين الخارجي لتصل إلى (36.1) مليار دولار في عام 2013، إلا أن الطفرة الكبيرة كانت مع نهاية عام 2014، حيث بلغ الدين الخارجي (46) مليار دولار ⁷⁶.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الفضل في الانخفاض الملحوظ المشار إليه أعلاه في بعض الفترات يعود إلى ما يلي:

- قيام العديد من الدول الدائنة لمصر بالغاء جزء كبير من ديونها (ما يقرب 24 مليار دولار)، نتيجة اذعان مصر، لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المتعلقة بسياسة التثبيت والتكليف الهيكلي وصولاً إلى الخصخصة.

- هذا إضافة إلى أن بعض الديون تم إسقاطها بعد حرب الخليج الأولى حيث شاركت مصر في "التحالف الدولي" الذي شكلته الولايات المتحدة لطرد قوات النظام الدكتاتوري في العراق حينذاك نتيجة احتلاله الكويت.

خلال الفترة 1993 – 3010 بلغ متوسط المديونية الخارجية لمصر حوالي (30) مليار دولار، علماً أنها – أي المديونية الخارجية في عام الانطلاق – 1993 بلغت (30.5) مليار دولار واستمرت في الارتفاع حتى بلغت (46) مليار دولار في عام 2014، كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل.

ومن المفيد الإشارة إلى أن نسبة الدين الداخلي والدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 73.8% في عام 2006 إلى 78.7% في نهاية عام 2013 ⁷⁷.

- أرتفع عجز الموازنة العامة للدولة. من المعروف أن عجز الموازنة العامة للدولة المصرية قد ارتفع باستمرار من حوالي (0.9) مليار جنيه عام 1974 إلى حوالي (2.7) مليار دولار في عام 1980، ولكنه انخفض إلى (900) مليون جنيه عام 1997/96 ليرتفع مجدداً إلى (5.8) مليار جنيه عام 2002/2001. هذا مع العلم أن العجز يقدر في العام المالي 2014/2013 بحوالي 234 مليار جنيه وهو ما يمثل 12%.

⁷⁴ قارن: "خبير يحذر من تجاوز الدين الداخلي لمصر الحدود الآمنة". متاح على الرابط التالي:

<http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/7/8>

⁷⁵ قارن: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، للسنوات: 2002، 2008، 2011؛ كذلك:

-The World Bank « Global Development Finance », Report 1999, op.cit, p204.

-The World Bank « Global Development Finance », Report 2006, op.cit, p193.

-The World Bank « Global Development Finance », Report 2012, op.cit, p132.

⁷⁶ لمزيد من التفاصيل قارن: عبد الحافظ الصاوي، "الدين العام المصري وتجاوز اعباء تجاوز الحدود الآمنة". متاح على الانترنت على الرابط

التالي: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/9/10>

⁷⁷ قارن: هاني قدرى دميان، "البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014"، مصدر سبق ذكره، ص 154.

من الناتج المحلي الاجمالي. و من المتوقع أن يرتفع العجز الهيكلي في الموازنة العامة إلى نحو 15.8% من الناتج المحلي الاجمالي في العام المالي 2015/2014.⁷⁸

وحسب وزير المالية المصري هاني قذري دميان، فإنه في حالة عدم القيام بإصلاحات مالية خلال العام المالي (2016/2015) فإن عجز الموازنة سيبلغ نحو (348.3) مليار جنيه او ما يعادل 14.5% من الناتج المحلي الاجمالي وبحيث يبلغ الدين الحكومي نحو 95% من الناتج المحلي.⁷⁹

- **انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار.** فبعد ما كان الجنيه يساوى 2.56 دولارا فى الفترة 1974 - 1981، انخفض إلى 1.42 دولارا فى الفترة 79 - 1988، ثم إلى 64 سنتا فى 1990، و 3.4 عام 1995 إلى 6.4 عام 2004، ثم إلى 17 سنتا فقط فى 2005. واستمر فى الانخفاض خلال السنوات التالية بسبب طبيعة الازمة البنوية التي يعاني منها الاقتصاد المصري. علما ان قيمة الجنيه المصري فى السوق الرسمية، مقابل الدولار الأمريكى، قد وصل فى اكتوبر 2015 لمستوى 7.88 جنية مقابل الدولار الواحد للشراء و7.93 للبيع.⁸⁰ علما انه يبلغ الان (15-3-2018) 17.59 جنية مقابل الدولار.⁸¹

- و من اهم الآثار السلبية للخصخصة هو استمرار اختلال الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بسبب عجز سياسات الخصخصة عن تصحيح اختلال هيكل الانتاج، والذي يعد العامل الاساسى فى اختلال الهيكل السلعي للتجارة الخارجية، والامر الذى يتفاقم معه العجز فى الميزان التجارى وبالتالي زيادة حدة مشكلة المديونية الخارجية. ومن المعروف انه فى ظل سياسات الخصخصة فإن الهيئات التنفيذية المسؤولة عن نشاط التجارة الخارجية لاتهتم إلا بمتابعة حالة العجز او الفائض فى الميزان التجارى. وتشير الارقام المتوفرة الى ارتفاع عجز الميزان التجارى من (8.2) مليار دولار عام 1996 إلى (15.1) مليار دولار عام 2007 ليصل العجز الى (20.1) مليار دولار فى 2010.⁸²

هذا وقد كشف جمال نجم نائب محافظ البنك المركزي المصري عن ارتفاع العجز فى الميزان التجارى فى السنة المالية 2015/2014، والذي بلغ نحو 34 مليار دولار مقارنة بـ 2014/2013، والذي بلغ فيها 33 مليار دولار.⁸³

- **حصول تغيرات عديدة فى الخريطة الطبقيه فى مصر،** فقد حدث تغيير فى هيكل توزيع الدخل بين أصحاب حقوق العمل (العمال والموظفون) وأصحاب حقوق التملك (الربح، الربيع، الفائدة). فحتى عام 1989 كان أصحاب حقوق العمل يحصلون علي 48.5% من الناتج المحلي الإجمالي والنسبة الباقية كانت تذهب للفئة الأخرى، أي حوالي 51.5%، أما فى منتصف التسعينيات فقد تغير هذا الهيكل وأصبح أصحاب حقوق العمل يحصلون علي 28.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 71.4% للشريحة

⁷⁸ قارن: هاني قذري دميان، المصدر السابق، ص 29.

⁷⁹ المصدر السابق، ص 63.

⁸⁰ "5 أسباب للاستمرار فى خفض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار". متاح على الانترنت:

<http://www.dotmsr.com/details/5-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1>

⁸¹ <https://www.currencyc.com/ar/usd-egp.html>

⁸² 5 أسباب للاستمرار... المصدر السابق.

⁸³ لمزيد من التفاصيل قارن: شيماء مصطفى، "34 مليار دولار حجم العجز فى الميزان التجارى خلال 2015"، متاح على الانترنت على الرابط التالي:

m.akhbarelyom.com/article/567bd7c614e2f9274ca3c6eb/341450956742-2015-

الأخرى (اصحاب حقوق التملك). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى انه و في أواخر المرحلة الناصرية بلغت نسبة الاجور في مصر حوالى 50% من الدخل⁸⁴.

وفى ظل سياسات الخصخصة واضطلاع القطاع الخاص بالدور الأكبر في النشاط الاقتصادي والذي يهدف أساسا إلى تعظيم دخول "اصحاب حقوق التملك" على حساب تحجيم الاجور، فان هذا الوضع يزيد من اختلال هيكل توزيع الدخل وبالتالي ظهور الفئات الطفيلية الجديدة واشاعة انماط الاستهلاك التي تستنزف قطاعات واسعة من المجتمع من الفقراء وذوي الدخل المحدود.

وهكذا فان سياسات "الانفتاح الاقتصادي" جرت لصالح الاغنياء لأنها أدت الى التضخم وتركز الثروة في أيدي قليلة وازدياد النفوذ الأجنبي على الاقتصاد المصري وتبلور "طبقة" رأسمالية طفيلية ونهابة لا تسهم في العملية الانتاجية بل يقتصر دورها على الاستيراد من الخارج وإغراق السوق المصرية بسلع استهلاكية، كما ان الاستهلاك التفاخري للأغنياء، في ظل هذا الاستقطاب، يمثل استفزازا اجتماعيا، مما أدى لاحقا إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي الاقتصادي⁸⁵، وتوج ذلك كله بانتفاضة كانون الثاني/يناير 2011.

واضافة لذلك فإن من ابرز النتائج والآثار المترتبة على الخصخصة هو تفاقم الاستقطاب الاجتماعي ومن بين معالمه، اضافة الى ما اشير اليه أعلاه، هو التدهور المريع في اعداد وحجم "الطبقة الوسطى" وأوضاعها⁸⁶ بما يتناقض مع التأكيدات الأيديولوجية للصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي ترى أن التحول سوف يحقق توسيع قواعد الطبقات الوسطى (باعتبارها قاطرة النمو) وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

- أدى الخلل القائم بين الاجور والأسعار الى تراجع معدل النمو في الاجور الحقيقية خلال السنوات الخمس عشر الأخيرة حينما بدء هذا المعدل في التراجع، فبعد أن كان 5.9% بالقطاع الحكومي في الفترة من 1986 وحتى 1991، ثم أصبح بالسالب (- 1 %) في الفترة من 1997 وحتى 1998، ثم (- 2.3 %) في 1999/98⁸⁷.

هذا اضافة الى تصاعد وتائر التضخم وأصبحت الأسعار ترتفع من يوم إلى آخر، علما ان التقديرات تفاوتت في هذا المجال. ففي الوقت الذي كانت الحكومة تعلن أن التضخم لا يتجاوز 6% فان صندوق النقد الدولي كان يقول أن التضخم بحدود 10%. علما ان تقديرات اخرى اشارت الى انه بلغ 11.8% في عام 2009 و 11.3% في عام 2010⁸⁸.

- شهدت مصر العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة التي تلت تطبيق "الاصلاحات الاقتصادية" والخصخصة. ويبرز من بين هذه التحديات حجم الاستثمارات الأجنبية التي عرف تراجعاً

⁸⁴ قارن: د. الفونس عزيز، "رؤية نظرية لسياسات الخصخصة وكيفية مواجهتها"، مصدر سبق ذكره.

⁸⁵ أهم الاضطرابات السياسية التي ارتبطت بتطبيق سياسة الانفتاح هي التظاهرات التي حدثت في يومي 18 و 19 كانون الثاني/يناير 1977. ففي هذين اليومين شهدت أغلب المدن المصرية تظاهرات صاخبة وعنيفة كرد فعل على قرارات الحكومة المصرية برفع أسعار عدد من السلع الأساسية، وقد أدت هذه الزيادات إلى مظاهرات عنيفة لم تشهد مصر مثلها. وإزاء رد الفعل العنيف هذا الغيت القرارات المذكورة واستدعي الجيش إلى المدن للحفاظ على الامن. لمزيد من التفاصيل قارن:

Middel East Economic Journal, Vol. 21. No. 3 January 21, 1977, P. 18

⁸⁶ لمزيد من التفاصيل قارن: د.احمد السيد النجار، "تحولات الخريطة الطبقة في مصر"، في: "المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية"، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى 2005؛ كذلك: د.احمد موسى بدوي، "تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)؛ كذلك: أحمد بعلبكي، "مفهوم الطبقة الوسطى وحركات الهويات في المجتمعات العربية المشرقية"، "المستقبل العربي"، العدد 403/السنة 35، ايلول/سبتمبر 2012؛ كذلك: د.علي عبد القادر، "الطبقة الوسطى في الدول العربية" (القاهرة: المعهد العربي للتخطيط، 2012)، سلسلة جسر التنمية، العدد 130.

⁸⁷ نقلا عن د. هبة نصار-مجلة المصور، عدد 23 يناير 2004.

⁸⁸ قارن: كريمة فرحي، "اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012/2013، ص 211، جدول رقم 34.

ملحوظاً خلال السنوات الماضية علماً إن حجم أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلتها مصر منذ عام 2003 حتى نهاية 2014، بلغ (88) مليار دولار. وهذا النمو البطيء والتراجع يتناقض مع التوقعات والوعود الحكومية في هذا الصدد. حيث كانت الحكومات تعتمد على جذب الاستثمارات الأجنبية على مدار أكثر من (12) عاماً كمحور أساسي في تحريك الاقتصاد وزيادة حجم المشاريع.

ومن المعروف ان عملية الخصخصة بطبيعتها تؤدي إلى قطع الطريق على تنفيذ استثمارات خاصة جديدة، حيث أن الأموال التي يدفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام، هي في النهاية، أموال كانت ستتحول كلياً أو جزئياً لبناء استثمارات جديدة، فتحوّلت إلى تمويل تداول أصول قائمة فعلياً، مما يعني دفع الاقتصاد إلى حالة من الجمود وربما الركود. وتشير البيانات الحكومية المصرية إلى أن الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق لمصر قد انهارت تقريباً لتصل إلى نحو (237.5) مليون دولار في عام 2003 وفقاً لبيانات البنك المركزي⁸⁹. علماً انها كانت قد بلغت نحو (1656.1) مليون دولار في العام المالي 2000/1999، ثم تراجعت إلى (509.4) مليون دولار في العام المالي 2001/2000، ثم إلى (428.2) مليون دولار في العام المالي 2002/2001، قبل أن ترتفع شكلياً إلى نحو (700.6) مليون دولار في العام المالي 2003/2002، وهو ارتفاع ناجم بالأساس عن بيع شركة "الأهرام للمشروبات" بقيمة (288.6) مليون دولار، وشركة "فاملي نيوتريش" بقيمة (61.4) مليون دولار. بما يعني أن الجانب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على مصر في العام المالي 2003، كانت عبارة عن شراء الأجانب لأصول مصرية قائمة فعلياً، وهذا هو الحال مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على مصر منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن⁹⁰.

هذا مع العلم ان بيانات البنك المركزي المصري عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام 2014 – 2015 تشير إلى أنها ارتفعت إلى (6.4) مليارات دولار. ورغم هذه الزيادة المحققة، غير إنها لم تصل بعد إلى طموحات المراقبين، خصوصاً أن هذا الرقم لا يزال أقل من الأهداف المعلنة في هذا الإطار بنسبة 20%. والمعالم المميز لهذه الاستثمارات هو تركزها في حقل التداول حيث يستحوذ القطاع العقاري على نصيب الأسد من الاستثمارات الأجنبية بواقع 32.4%، في حين يليه قطاع النفط والغاز بنسبة 30% ثم الصناعات الكيماوية بنحو 9.6%⁹¹.

ومن زاوية أخرى، فإن الدور الاقتصادي المباشر للدولة كمنتج ومالك لشركات القطاع العام خاصة في مصر، نشأ نتيجة لعجز القطاع الخاص عن تنفيذ الاستثمارات الضرورية لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة للمواطنين وسد فجوة التخلف عن الاقتصادات المتقدمة، (والتي تطورت نتيجة التراكم الرأسمالي الناشئ من استنزاف ثروات المستعمرات)، وبناء أسس اقتصاد قادر على التفاعل مع الاقتصاد الدولي من موقع قوي. ومن هنا يمكن الاتفاق مع الاقتصادي المصري أحمد السيد النجار عندما أكد على أن تخلي الدولة عن هذا القطاع العام، يمكن أن يعيد الاقتصاد المحلي إلى حالة الجمود إذا لم يقم القطاع الخاص باستخدام أرباح المشروعات التي تنتقل ملكيتها إليه في تمويل إقامة استثمارات إنتاجية جديدة في المجالات الأكثر تطوراً تكنولوجياً والتي من شأنها تطوير الاقتصاد بصفة عامة، وفي مجال إنتاج السلع الاستثمارية والوسيلة والاستهلاكية التي يحتاجها المجتمع والقادرة على اقتحام الأسواق الدولية بقدرة تنافسية عالية⁹².

⁸⁹ قارن: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل 2004، ص 53.

⁹⁰ أحمد السيد النجار، "الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل"، مصدر سابق، ص 7.

⁹¹ لمزيد من التفاصيل قارن: "الاستثمارات الأجنبية في مصر: التحديات تعيق النمو". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

www.alaraby.co.uk/supplementmoneyandpeople/2015/9/20

⁹² أحمد السيد النجار، "الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل"، مرجع سابق، ص 148.

ويرى بعض الباحثين أن برنامج الخصخصة كان أقرب ما يكون إلى إستهلاك رصيد الأصول الذي بنته الأجيال والحكومات السابقة لصالح تمويل الإنفاق الجاري للحكومة لتغطية عجزها عن توفير التمويل الضروري لهذا الإنفاق وبخاصة بسبب التهرب الضريبي لرجال الأعمال⁹³.

لن ندخل في تفاصيل كثيرة ولكن نشير هنا الى مثال واحد وهو (شركة الاهرام للمشروبات). فقد تمت عملية خصخصة هذه الشركة والتي بلغ ربحها الصافي (45) مليون جنيه في السنة المالية 1995/94 وتم بيعها بقيمة إجمالية (308) ملايين جنيه وقد كان يمكنها من خلال الأرباح الصافية فقط أن تحقق كل الثمن الذي قدرت به عند البيع خلال (6.66) سنة فقط. وقد ظهر واضحاً حجم الفساد الذي انطوت عليه صفقة بيع هذه الشركة عندما عرضت شركة "هاينيكن" العالمية للاستشارات في شهر أيلول/سبتمبر 2002 شراء كل أسهم شركة الأهرام للمشروبات وعددها (20.490) مليون سهم بسعر (14) دولار للسهم أي بقيمة إجمالية تبلغ (268.9) مليون دولار، أي ما يوازي (1325) مليون جنيه مصري⁹⁴. وإذا خصمنا من هذا السعر، قيمة شركة "الجونة" للمشروبات التي كانت شركة الأهرام للمشروبات قد اشترتها في شباط/فبراير 2001 بقيمة (200) مليون جنيه، فإن السعر المعروض من شركة "هاينيكن" العالمية لشراء شركة الأهرام للمشروبات الأصلية يصبح (1125) مليون جنيه تقريباً، أي ما يوازي (3.7) مرة من السعر الذي بيعت به !!!

هذا وبحسب المهندس يحيى حسن عبد الهادي الرئيس السابق لشركة "بنزايون" فان هناك (165) مليار جنيه مفقودة من حصيلة عمليات البيع والخصخصة التي جرت في البلاد... وأشار إلى أنه عند بداية برنامج الخصخصة كانت تقييمات أرباحه تتراوح ما بين (100) مليار جنيه إلى (500) مليار جنيه فيما أعلنت الأرقام الرسمية مؤخراً أن الحصيلة لم تتجاوز (35) مليار جنيه رغم الانتهاء من بيع ما يتعدى نصف شركات قطاع الأعمال⁹⁵.

- اضافة الى اثارها الاقتصادية، ادت الخصخصة في مصر الى آثار اجتماعية من بينها على سبيل المثال لا الحصر ارتفاع نسبة تعاطي وإنتاج المخدرات حيث بلغت (16.4) مليار دولار في عام 2000 ونحو (13) مليار في 2001، وارتفعت إلى (14.5) مليار جنيه في عام 2002 (وهذا الرقم كبير وكان يمكن ان يستخدم في بناء خمسة مستشفيات أو في بناء 15 مدرسة) حسب بعض الخبراء. وتوقعت الدراسة التي أعدها (معهد التخطيط القومي) في حينه أن يزداد حجم الإنفاق على المخدرات بمعدل مليار جنيه سنوياً حتى عام 2012. هذا مع العلم ان هذا الرقم لم يكن يتجاوز مائة أو مائتي مليون جنيه في فترة السبعينيات من القرن العشرين، وحتى عام 1980 حيث بلغت (254.5) مليون جنيه. كما أشارت الدراسة التي تمت حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق على المخدرات أن معدل الإنفاق على المخدرات أصبح يمثل 8% من الناتج المحلي الإجمالي⁹⁶.

وبالمقابل أظهر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) في مصر أن إجمالي الإنفاق على المخدرات خلال عام 2011 وحده بلغ حوالى (13.8) مليار جنيه⁹⁷.

⁹³ كان وزير المالية المصري قد أشار، في إبريل عام 2000 إلى ان الضرائب المستحقة للدولة والتي لم تسدد قد بلغت (في حينه) 17.6 مليار جنيه (وهو رقم أعلى من حصيلة الخصخصة)، هذا فضلاً عن الإعفاءات المبالغ فيها للمستثمرين والتي تصل إلى 5 سنوات في الوادي والدلتا وإلى 10 سنوات في المدن الصناعية الجديدة وإلى 20 سنة في مناطق المشروعات الكبيرة الجديدة في توشكي وغرب السويس وشرق التفريع. قارن: أحمد السيد النجار، "الاقتصاد المصري من تجربة يوليو الى نموذج المستقبل"، مرجع سابق، ص 163.

⁹⁴ راجع الاعلان المنشور في جريدة "العالم اليوم"، القاهرة، بتاريخ 14 سبتمبر 2002

⁹⁵ ورد النص عند: د.عادل عامر، "لماذا فسدت الخصخصة في مصر". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://hawassdroit.ibda3.org/t1578p15-topic>

⁹⁶ لزيد من التفاصيل قارن: "خبراء التخطيط القومي يحذرون". جريدة الأهرام، العدد 42600/السنة 127، 26 يوليو/2003.

⁹⁷ لمزيد من التفاصيل قارن: "الإحصاء: انفاق 13.8 مليار دولار على المخدرات". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.masress.com/shabab/28735>

في حين كشفت دراسة اعدھا أحد مراكز الدراسات البحثية في الولايات المتحدة، عن أن حجم الانفاق على المخدرات في مصر تجاوز الدخل الشهري لقناة السويس!! وأوضحت الدراسة أن نحو 20 مليون شخص يتعاطون مادة الحشيش بينما العدد الضخم الذي يقرب من أكثر من 40 مليون يتعاطون نبات البانجو. وذكرت الدراسة أن الانفاق اليومي على المخدرات بأنواعها في مصر بلغ رقما ضخما يقدر بـ (60) مليون جنيه⁹⁸.

وحاولت الدراسة معرفة أسباب ودوافع تعاطي المخدرات، والمشكلات الصحية والاجتماعية الناجمة عن هذا التعاطي والآثار السلبية للإنفاق على الاقتصاد المصري، خلال الفترة من 2002 إلى 2011 فأظهرت أن البطالة كانت من أهم العوامل المؤدية إلى الإدمان أو الاتجار غير المشروع في المخدرات. وتبيّن أيضا ان نسبة العاطلين عن العمل من المتهمين بقضايا المخدرات قدر بنحو 39.1% من إجمالي المتهمين بقضايا المخدرات خلال عام 2011.

- تعتبر الخصخصة رافداً جديداً للبطالة، حيث تؤكد البيانات أن عدد من جري تسريحه من شركات القطاع العام منذ عام 1991 حتى عام 2002، سواء بسبب بلوغ السن القانونية للتقاعد أو بسبب نظام المعاش المبكر قد بلغ حوالي 610 آلاف عامل وموظف⁹⁹. كما أن استخدام 19.3% من حصيلة الخصخصة (طبقاً لبيانات توظيف عائد الخصخصة حتى 19/8/1999) في تمويل المعاش (التقاعد) المبكر يعتبر خطيئة اقتصادية حقيقية، لأن هذا الأمر يعني بالضبط أنه تم بيع خمس الأصول (20%) التي تمت خصخصتها من أجل دفع عدد من العاملين إلى صفوف العاطلين. إن تلك الأعداد الغفيرة التي يتم تسريحها من الخدمة، وفقاً لنظام المعاش المبكر ورغم الأعباء المالية الكبيرة المترتبة على هذا النظام، فإن هؤلاء المسرحين سوف ينضمون إن عاجلاً أو آجلاً إلى مخزون البطالة المتفجر في الاقتصاد المصري.

هذا ويتراوح معدل البطالة المعلن بين 9.9% من قوة العمل بينما تصل في تقديرات أخرى إلى 29% من قوة العمل. كما تتراوح أعداد العاطلين ما بين (3) مليون عاطل في التقديرات المتحفظة في حين تصل إلى (7.3) مليون عاطل طبقاً لتقديرات أخرى¹⁰⁰. هذا مع العلم أن معدل البطالة في مصر سجل ما نسبته 11.98% من إجمالي قوة العمل، وذلك في الربع الثاني من عام 2017، أي نحو 3.496 ملايين فرد¹⁰¹.

ومن الضروري الإشارة الى أن للبطالة تأثير واضح في حجم الدخل وفي توزيعه ويتمثل التأثير في حجم الدخل من التغيير في الناتج المحلي، أما تأثيره في توزيع الدخل فيبرز في تغيير مستوى التشغيل الذي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير مستوى الاجور في الاتجاه نفسه. ويذكر أن (منظمة العمل العربية) تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سنويا تتجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي بمعدل 2.5%، أي نحو (115) مليار دولار، وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة إلى 1.5%، سيرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر (170) مليار دولار. وهذا المبلغ يمكن أن يوفر نحو (9) ملايين فرصة عمل، وبالتالي خفض معدلات البطالة في العالم العربي ككل إلى ربع حجمها الحالي¹⁰².

وكل هذا يجري في وقت تعاني مصر من اختلال كبير بين معدلات النمو السكاني العالي وبين محدودية الموارد المتوفرة مما يفسر عدم احساس المصريين بثمار التنمية. فمثلا خلال الفترة 1996 –

⁹⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: <http://onaeg.com/?p=2282681>

⁹⁹ قارن: عبد الخالق فاروق، "شباب على مقاهي المعاشات"، "جريدة العربي"، 11 يوليو 2004، ص 9.

¹⁰⁰ قارن: احمد السيد النجار - جريدة العربي - 8 فبراير 2004.

¹⁰¹ <http://www.thenewkhalij.org/ar/node/77904>

¹⁰² قارن: سحر أحمد حسن، "مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالي مصر وماليزيا) بين 1991 و 2013"، "بحوث اقتصادية عربية"، العددان 69 – 70 / شتاء – ربيع 2015، ص 45.

2006 ارتفع معدل النمو السكاني بحوالي 27.7% (من 61.5 في عام 1996 الى 76.7% في عام 2006) في حين بلغ (82.6) مليون نسمة في عام 2013.

هذا وقد وصل عدد سكان مصر الى (104.2) ملايين نسمة في عام 2017، من بينها 94 مليوناً و798 ألفاً و827 نسمة في الداخل، و9.4 مليون نسمة يعيشون خارجها، بزيادة قدرها 22 مليوناً في السنوات العشر الأخيرة". وبهذا تصبح مصر في المركز الثالث عشر عالمياً في تعداد السكان، حسبما أعلن ذلك الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة في مصر¹⁰³.

- قادت عمليات التسريح الجماعي للعاملين نتيجة اعتماد منهج الخصخصة الى تفاقم البطالة وبالتالي الى تفاقم معدلات الفقر حيث نسبة السكان في مصر من الذين ينزلون إلى ما دون خط الفقر تتفاقم باستمرار. ولا يمكن استيعاب الفقر وارقامه في مصر (كما في أي منطقة من عالمنا المعاصر) إلا في إطار فهم جدلية علاقته بالغنى (جدل الغنى/الفقر). فمن المعروف ان بعض المدارس الاقتصادية تنزع إلى تحديده باعتباره "ظاهرة طبيعية"، تراقف التطورات الحاصلة في الاقتصادات المعاصرة، نامية ومتطورة. وفي الواقع تعد هذه المقاربة بمثابة "مناورة ايديولوجية" حيث تحاول الهروب من مواجهة جوهر المشكلة، وتجنب طرح السؤال الاستراتيجي: ما هو السبب/او الاسباب الفعلية التي ادت الى الفقر، أي طرح اشكالية علاقات الانتاج وعلاقات الملكية كمنطلق للتفكير في هذه المشكلة. ومن المعلوم ان وجود الفقر يفترض نقيضه "الغنى" وهذا يطرح - بحسب المفكر المصري المعروف سمير امين - جملة أسئلة من بينها ما يلي¹⁰⁴:

- ما هي الآليات التي تنتج شكلاً معيناً من توزيع الدخل في مجتمع ما؟ أو بعبارة أخرى: ما هي آليات "إنتاج الفقر"؟ فهل يمكن - بالأساس- اعتبار ظاهرة "الفقر" نتاج شروط ظرفية، كأخطاء في رسم السياسات الاقتصادية يمكن إصلاحها في إطار استمرار نمط التشكيلية الاجتماعية المعينة؟ أم هي نتاج عوامل من خارج مجال الاقتصاد مثل زيادة السكان أو الكثافة السكانية أو نقص في الموارد الطبيعية... الخ؟ أم أن "الفقر" ظاهرة يجب تتبع مصدرها في آليات إعادة إنتاج المجتمع، أي نتيجة منطقية لاشتغال نمط إنتاج معين وعلاقات إنتاج محددة؟

- التساؤل الثاني يتعلق بمستوى التحليل، أي ما هو المجتمع الذي يجب اعتباره من أجل نقاش تلك الآليات الخاصة بنمط الإنتاج المعبر الذي ينتج شكلاً معيناً من توزيع الدخل؟ أي هل هو ظاهرة خاصة ببلد معين او ظاهرة عالمية ضمن ظروف تاريخية محددة ونتاج تشكيلة اقتصادية - اجتماعية عالمية البعد؟

والحقيقة ان الفقر مرتبط بسيرورات الاستقطاب الحاصل على صعيد النسق الرأسمالي العالمي الذي يعيد انتاج التفاوتات الاجتماعية محلياً وعالمياً مما يقود الى تعظيم الفقر من جهة وتعظيم الثروة من جهة اخرى. فقد انتج التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي - وعلى صعيد محلي ايضاً- استقطاباً هائلاً. والعودة الى التاريخ الفعلي للرأسمالية (وليس للاسطورة!) يشير الى انه وعند أوائل القرن التاسع عشر لم يتجاوز مدى التفاوت الأقصى في توزيع الثروة بين 80% من سكان الكرة الارضية نسبة الواحد الى اثنين (2:1). وبعد قرنين من التوسع الرأسمالي ارتفعت هذه النسبة إلى: واحد الى سبعة (1:70)، بينما انكشفت نسبة سكان "المراكز" إلى 20% فقط من سكان الكوكب الارضي¹⁰⁵.

¹⁰³ نقلا عن: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41453757>

¹⁰⁴ سمير أمين، الفجوة بين الفقراء والاعنياء. متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=155003>

¹⁰⁵ لمزيد من التفاصيل حول هذه التفاوتات راجع: توماس بيكيتي، رأس المال في القرن الحادي والعشرين. ترجمة: وائل جمال وسلمي حسين، الطبعة الاولى (القاهرة: دار التنوير، 2016).

وفي هذا الإطار، وبالعودة الى التجربة المصرية، لا بد من التوقف عند تقرير للأمم المتحدة حول الفقر في مصر والذي اشار الى المعطيات التالية¹⁰⁶:

- تضخم ثروات الطبقة الغنية في مصر التي يمثل أعضاؤها 20% فقط من المصريين، والذين يمتلكون 80% من الثروات، بينما يمتلك الـ 80% الباقون من مجموع الشعب المصري 20% فقط من الثروات.
- حتى في داخل الطبقة الغنية هناك استقطاب واضح. حيث أن 1% فقط من أعضاء الطبقة الغنية يمتلكون 50% من حجم ثروات هذه الطبقة، بينما يشترك الـ 99% الباقون في ملكية الـ 50% الباقية.
- بمقابل هذا الغنى الفاحش، يكتفي 58.8% من الفقراء بوجبتين فقط في اليوم، فيما يعتمد 61% من الفقراء في طعامهم علي البقوليات.

وتشير دراسة اخرى الى ان المشكلة الكبرى تظهر في حجم التفاوت بين الدخل، فحوالي 10% من السكان وهم أفقر شريحة اجتماعيا في مصر تحصل على 3.7% فقط من الدخل القومي، والـ 20% الأفقر يحصلون فقط على 8.6% من الدخل القومي، أما الـ 20% الاغنى في مصر فيحصلون على قرابة 44% من الدخل القومي، وشريحة الـ 10% الأغنى في المجتمع المصري تحصل على 29.5% من الدخل القومي، وهذا يوضح أن الطبقة الوسطى هي الأخرى طبقة مطحونة¹⁰⁷. وهو ما جرت الإشارة اليه سابقا.

من جانب اخر أظهر تقرير "بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك" الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء استمرار ارتفاع نسبة الفقر بمصر كل عام عن سابقه، حيث تمثل نسبة 26.3% في التقرير الأخير عام 2012 – 2013 زيادة 1.1% عن العام الذي سبقه، بينما بلغت نسبة "الفقر المدقع" 4.4% من السكان¹⁰⁸. هذا وكان تقرير صادر عن التنمية البشرية في العالم العربي لعام 2010 قد أظهر أن نسبة الفقر في مصر - التي بلغ عدد سكانها ثمانين مليوناً في العام المذكور - تبلغ 41%. ويتبين من خريطة الفقر التي تضمنها التقرير أن أكثر من مليون أسرة فقيرة تعيش في الألف قرية الأكثر فقراً، ويبلغ إجمالي عدد سكانها خمسة ملايين نسمة يمثلون 46% من إجمالي سكان هذه القرى. وأوضح أن نسبة الفقراء في هذه القرى نحو 54% من إجمالي سكان الريف الفقراء في مصر، ونحو 42% من إجمالي السكان في مصر¹⁰⁹.

وفقا للتقارير، فان هناك 14 مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر، بينهم أربعة ملايين لا يجدون قوت يومهم، لتبقي مصر في المركز 111 بين دول العالم الأكثر فقراً. كما أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر عند مستوي إنفاق دولار واحد في اليوم تبلغ 3.1%، بينما تبلغ نسبة مستوي إنفاق دولارين في اليوم 43.9%. وتعتبر أسيوط أفقر محافظات مصر، حيث يبلغ عدد الفقراء بها 58.1% من عدد السكان،

¹⁰⁶ نقلا عن: رانيا حفي، "الفقر في مصر"، متاح على الانترنت على الرابط التالي: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/346816.aspx>

¹⁰⁷ قارن: د.إبراهيم العيسوي، "التحسن الاقتصادي محدود..."، مصدر سابق.

¹⁰⁸ قارن: جلال البدري، "نسبة الفقر في مصر تتزايد.. والحكومة تتدعم الأغنياء فقط". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://elbadil.com/2015/02/08/%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%AF%D8%B9>

¹⁰⁹ لمزيد من التفاصيل قارن: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/10>

منهم 24.8% لا يجدون قوت يومهم، تليها محافظة بني سويف في المركز الثاني و محافظة سوهاج في المركز الثالث¹¹⁰.

ومن جهة اخرى أكد (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايية) المصري في أحد تقاريره السنوية الى أنه لا يمكن الحديث عن الفقر بدون الإشارة إلى نمط توزيع الفقر، وزيادة نسبة الفقراء في مناطق أكثر من مناطق أخرى، حيث يتركز الفقر بشدة في محافظات الصعيد. ويشير التقرير المذكور الى أن هناك (762) قرية من الألف قرية ونيف الأشد فقراً في مصر تقع بمحافظات المنيا وأسيوط وسوهاج. واطاف أن حوالي نصف سكان تلك القرى يعانون من فقر شديد، حيث أن 49% منهم لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية، مشيراً إلى وجود علاقة قوية بين المناطق الأكثر فقراً والمناطق الأكثر إنجاباً¹¹¹. علماً ان الفقر هو الدافع الرئيسي لارتكاب العديد من الجرائم ما بين السرقة و القتل و الانتحار و بيع الأطفال و التسول وغيرها.

ويزيد عدد الذين يعيشون في المقابر والأحياء العشوائية، كما تتنامى معدلات الإصابة بالأمراض ومعدلات الوفيات، وكذلك تزداد حالات الطلاق وانهيار الكثير من الاسر ويزداد عدد اطفال الشوارع وترتفع معدلات الامية والجريمة... الخ، الأمر الذي يؤدي الى فقدان الاستقرار الاجتماعي والسياسي. هذا وتوضح نشرات التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف UNICEF) تردي الاحوال الاجتماعية في غالبية البلدان النامية التي تبنت سياسات الخصخصة، وهذا هو حال مصر وهي تنن تحت هذه الوصفة الرديئة.

وبعد هذا كله، ثمة ملاحظة هامة طرحها أحد الباحثين وهو على صواب فقد اشار الى "انه من الصعب احصائياً - نتيجة للقصور ونقص البيانات الاحصائية - البرهنة على دلالة العلامة الفارقة بين سياسات الاصلاح الاقتصادي وتداعياتها الاجتماعية السلبية على الفقراء بسبب ارتباط هذه العلاقة بالعديد من المتغيرات الهامة والمتشابكة معا. لقد سارعت الحكومة المصرية الى ربط سياسات الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها منذ اوائل التسعينات ولحد الآن بمؤشرات اقتصادية ايجابية (...)، ولكنها كانت عازفة عن قبول مسؤولية التغيرات الهيكلية السلبية في المجتمع المصري، ونتائجها الوخيمة على المجموعات الضعيفة. لقد فشلت سياسات الاصلاح الاقتصادي في احداث تأثيرات مؤاتية، فعلى سبيل المثال: تدهورت الظروف المعيشية للفقراء، وتزايدت اعدادهم، وارتفعت مؤشرات البطالة، واشتدت حدة التفاوتات الاجتماعية في نوعية الحياة المعيشة"¹¹².

- أصبح الفساد مظهراً ملازماً لاقتصاد السوق الحرة وما رافقه من تطبيق لوصفات المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية في مصر. لا يكتفي الفاسدون في توظيف اموالهم التي نهبوا (بعد غسلها !!) عبر القنوات الرسمية "الشرعية" بل يذهبون الى ابعد من ذلك من خلال تهريبها الى الخارج لتوظيفها هناك. وتقدر بعض المصادر حجم الأموال المصرية المهربة للخارج بحوالي (200) مليار دولار. غير ان الحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان هي ان حجم الأموال المهربة والمنهوبة خارج مصر لايمكن تقديره بالتحديد وخاصة ان جزءاً من هذه الأموال في شكل عقارات وأصول وأراض في الدول التي تم تهريب تلك الأموال لها. هناك من يقدرها بـ 3 تريليون دولار (3000 مليار دولار) وفقاً لتقديرات "الجنة استرداد أموال مصر" المنهوبة من الخارج والتي شكلتها مجموعة من المحامين المصريين¹¹³.

¹¹⁰ نقل عن: <http://www.ahram.org/News/51393/59/346816/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AD%D8%B1%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1.aspx>

¹¹¹ www.youm7.com/story/2015/2/25

¹¹² انظر: علي الدين عبد البديع القصبي، "تداعيات سياسات الاصلاح الاقتصادي على فقراء الحضر المصري"، مصدر سابق، ص 96.

¹¹³ لمزيد من التفاصيل قارن: أماني سلامة، "كيف نسترد أموال مصر المنهوبة؟!". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.masress.com/alwafd/17912>

في حين قدرت منظمة Global Financial Integrity الأمريكية لمكافحة تهريب الأموال أن حجم الأموال المهربة من مصر بشكل غير شرعي تقدر بنحو (132) مليار دولار أي نحو (847.4) مليار جنيه مصري، ويقدر نصيب الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك وأسرته منها بنحو 70 مليار دولار وفقاً لما نشرته جريدة "الغارديان البريطانية" في حينه¹¹⁴.

الفساد.. "مؤسسة" وطيدة البنيان

آليات "شفط" الثروة الوطنية بطريقة "نظيفة وشفافة" !!

لقد انطوى برنامج الخصخصة المصري على درجة عالية من الفساد وإهدار المال العام، ومن بين تجلياته العديدة هو ما يظهر في **الفارق الكبير** بين أسعار بيع بعض الشركات العامة الى القطاع الخاص وبين أسعار هذه الشركات وأسهمها بعد ذلك. وثمة امثلة كثيرة تشير هنا الى بعضها فقط على سبيل المثال لا الحصر. فمثلاً بيعت (الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول)، الى مستثمر استراتيجي بقيمة (10) جنيهات للسهم الواحد، وخلال عامين فقط ارتفع السهم إلى (180) جنيهًا، قبل أن يتراجع ضمن حالة الاضطراب وعمليات التلاعب التي تشهدها البورصة المصرية والتي وقع الآلاف من صغار المستثمرين ضحية لها.

وجمع **أحمد عز**، أمين الحزب الحاكم في عهد الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك ومحتكر حديد التسليح، ثروة تقدر بـ (40) مليار جنيه في ست سنوات فقط!. كما أعلن عن ثروة إبراهيم نافع، رئيس تحرير جريدة الأهرام السابق، بأنها تستقر على رقم (4) مليارات جنيه. في وقت تعاني فيه الأغلبية من البطالة والفقر والمرض.

ولابد من الاشارة هنا الى انه كان هناك أثرياء، لكن هؤلاء حققوا ثرواتهم عبر فتح المصانع والبنوك ومؤسسات منتجة في عالم الصناعة والزراعة والتجارة وليس كما جرى للشرائح الجديدة من رأسمالية **المحاسب Crony capitalism**. ومثال **احمد عز** المشار إليه أعلاه وامثاله وسرعة ثرائهم بعد تطبيق برنامج الخصخصة يؤكد **جملة من الحقائق** من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- تبلورت في قمة المجتمع المصري فئات وشرائح عليا تشكل رأسمالية كبيرة ذات كيان طبقي مستقل عن الراسمالية المحلية وذات اتجاهات مختلفة وفي أحيان كثيرة متعارضة معها.
- صعود رأسمالية **طفيلية** شديدة الجشع لا تعيش من الارباح التي تحصل عليها من خلال حقل الانتاج بل من خلال حقل التداول عبر التعامل مع منتجات الراسمالية العالمية داخل الاقتصاد المصري.

وهناك مؤشر آخر يدل على حجم **إهدار المال العام** الذي انطوت عليه عملية الخصخصة، وهو يتعلق بالفارق بين التقديرات الخاصة بالقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام وبين القيمة الفعلية التي بيعت شركاتها بها. وقبل البدء في عملية بيع القطاع العام كانت التقديرات الخاصة بقيمته السوقية متفاوتة بدرجات عالية، فقد أشار رئيس تحرير جريدة الأهرام الرسمية في نيسان/أبريل 1990 إلى أن قيمة أصول القطاع العام تتراوح بين (84) و (100) مليار جنيه، أي تتراوح بين (42) و (50) مليار دولار (باسعار صرف تلك الفترة حيث بلغ سعر الدولار في المتوسط عام 1990 نحو 2 جنيه مصري حسب ما تشير إليه بيانات صندوق النقد الدولي). وفي نفس الوقت أشار الكاتب **عبد القادر شهاب** إلى أن القيمة السوقية لشركات

¹¹⁴ <http://www.albawabhnews.com/1333704>

القطاع العام تبلغ وفقاً للتقديرات الحكومية نحو (345) مليار جنيه¹¹⁵. ومن جهته أشار رئيس الوزراء الأسبق د. كمال الجنزوري، وكان وزيراً للتخطيط ونائباً لرئيس الوزراء في عام 1991، إلى أن قطاع الأعمال العام يحكم استثمارات قيمتها (124) مليار جنيه مصري، أي نحو (37) مليار دولار وفقاً لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار عام 1991، وهو يقصد غالباً القيمة النقدية لشركات قطاع الأعمال العام وليس القيمة السوقية لها¹¹⁶. هذا مع العلم أنه وفي عام 1993 أشار وكيل أول بنك الاستثمار القومي، إلى أن القيمة الفعلية لشركات القطاع العام تزيد على (500) مليار جنيه مصري، أي نحو (150) مليار دولار وفقاً لسعر صرف الجنيه في العام المذكور¹¹⁷.

ومع ان التقديرات متفاوتة لقيمة القطاع العام، فإنه عندما كانت الدولة قد باعت العشرات من شركات القطاع العام، فإن عائد البيع كان قد بلغ حسب تصريحات د. مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام نحو (14.8) مليار جنيه، كما أشار الوزير إلى أن قيمة الشركات التي مازالت مملوكة للدولة تبلغ (10) مليارات جنيه يضاف إليها (4) مليارات جنيه قيمة الأسهم المملوكة للدولة في الشركات التي تم خصصتها، وبذلك فإن كل قيمة القطاع العام أصبحت (28.8) مليار جنيه في عام 2000، أي ما يقابل (8.6) مليار دولار وفقاً لسعر صرف بلغ (3.35) جنيه مصري لكل دولار وهو رقم هزيل للغاية بالمقارنة بالتقديرات الخاصة بالقيمة السوقية والدفترية للقطاع العام قبل خصصته والتي أوردناها آنفاً. وهذا الرقم الذي ذكره وزير قطاع الأعمال العام (أكتوبر 2000) يقل عن ربع القيمة الدفترية لشركات القطاع العام، ويقل عن عشر القيمة السوقية لشركات القطاع العام¹¹⁸.

وبعد مرور 10 سنوات على بداية تطبيق برنامج الخصخصة وصلت الخسائر المالية للشركات التابعة لقطاع الأعمال إلى (3.1) مليار جنيه سنوياً، بنسبة 20% من قيمة بيع جميع الشركات التي تمت خصصتها حتى هذا التاريخ، كما أن هناك عمليات بيع شابهها عدم تقييم الأصول بصورة عادلة. فمثلاً يمكن ذكر ما حدث للشركة المصرية لتعبئة الزجاج (بيبيسي كولا) عام 1994 والتي تم بيعها بمبلغ (131) مليون جنيه، وبعد أقل من 4 سنوات باع أحد المشتريين 77% من أسهم الشركة بمبلغ (400) مليون دولار.

والمثال الأخير في قائمة التدمير والتبديد لأصول مصر الإنتاجية هو صفقة بيع (شركة غزل شبين الكوم)، بسعر ليس بخساً فقط وإنما شديد الرمزية يقرب من المجان، وهو (98) مليون جنيه، وهو سعر لا يساوي ثمن العمارات المملوكة للشركة، المكونة من ستة مصانع، و (842) ماكينة و (24) عمارة سكنية، بالإضافة إلى المخازن التحتية للشركة، والتي تقدر قيمتها جميعاً، طبقاً لأسعار السوق بنحو ثلاثة مليارات جنيه مصري!! يتم كل ذلك بغض النظر عن الإضافات المستمرة من آلاف العاطلين إلى صفوف "جيش العمال الاحتياطي الصناعي"، إلى البطالة المتفاقمة أصلاً باسم المعاش (التقاعد) المبكر!!

وفي تقييمه للتجربة المصرية يشير المستشار بمعهد التخطيط القومي والخبير الاقتصادي المصري المعروف د. إبراهيم العيسوي إلى الخلاصة التالية:

"إن ما تقدم لا يعنى أنه لم يحدث تحسن في أي شيء، فقد حدثت تطورات إيجابية في مؤشرات مثل توقع العمر عند الميلاد، والأمية، واستصلاح الأراضي والبنية الأساسية. ولكن المشكلة هي أن التحسن كان محدوداً، بينما تكلفته كانت باهظة (الدين العام وتكلفة الفساد)، وأن التحسن في فترة قد تلاشى بسبب التدهور في فترة لاحقه، أو أن التحسن في مجال معين قد قابله تراجع في المجال نفسه مما يجعل الأثر

¹¹⁵ قارن: عبد القادر شهاب، مجلة روز اليوسف، القاهرة، عدد 23 ابريل 1990.

¹¹⁶ ورد الحديث في جريدة الأهرام، القاهرة، عدد 23 ديسمبر 1991.

¹¹⁷ قارن: أحمد السيد النجار، "الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل"، مرجع سابق، ص 164.

¹¹⁸ قارن: المرجع السابق مباشرة، ص 165، وكذلك: جريدة الأهرام، "في تقرير لوزارة قطاع الأعمال الخصخصة 259 شركة و مصنعا بقيمة إجمالية 14,8 مليار جنيه"، جريدة الأهرام، عدد 6 اب/أغسطس 2000.

الصافي ضئيلاً أو سلبياً (مثل تآكل مساحة الأراضي القديمة في مقابل استصلاح أراضي جديدة، وإهمال مصانع القطاع العام مقابل ظهور بعض المصانع في القطاع الخاص، وتحسن إتاحة مياه الشرب والصرف الصحي مقابل ارتفاع نسب تلوث المياه والأراضي والهواء)¹¹⁹.

إن ابلغ ما نختم به هذه الفقرة هو ما كتبه المفكر الاقتصادي المصري الراحل د. رمزي زكي وهو يلخص تجارب الخصخصة قائلًا: "التطبيق الكاسح لهذه السياسات نجمت عنه نتائج بالغة الخطورة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد التي قبلت بهذا الوضع. فالآمال والاهداف المعلنة لتلك السياسات لم تتحقق. فلا الميل للاستدانة قد انخفض، ولا العجز في ميزان المدفوعات قد هبط، ولا التضخم في الداخل قد كُبح، ولا جبل الديون قد انكمش، ولا سعر الصرف قد استقر، ولا القطاع الخاص (المحلي والاجنبي) الذي اعطي له الكثير من الضمانات والمزايا وبيعت له بعض وحدات القطاع العام، قد استطاع ان ينعش الاقتصاد المحلي، بل استغل الازمة وراح يراكم ارباحه من خلال مشروعات خدمية وترفيهية مرتبطة بالتعامل الخارجي. واهملت الاحتياجات الاساسية للمواطنين، وتزايدت بطالتهم، وزادت حياتهم اليومية شقاء على شقاء"¹²⁰.

واخيرا لا بد من الإشارة الى ان المفكر الاقتصادي المصري المعروف سمير امين قد دفع التحليل الى ذرى جديدة عندما لخص الفترة (1970 – 2013) التي عاشتها مصر مشيرا الى انها أنتجت رأسمالية المحاسيب ونمط التنمية الرثة في مصر. وابرز معالمها – حسب أمين – ما يلي¹²¹.

1. قيام الرئيس المصري الاسبق محمد انور السادات بتفكيك المشروع الناصري الذي كان يسعى لإقامة دولة وطنية تنموية، وطلب السادات معونة الولايات المتحدة من أجل تحقيق هذا الهدف وكان له ذلك. وفي هذا الإطار تم "بيع" كثير من ممتلكات الدولة من مؤسسات صناعية ومالية وتجارية وأراض زراعية وصحراوية لصالح "رجال أعمال" قرييين من السلطة: مثل كبار الضباط، وكبار الموظفين، وتجار أغنياء – ولاسيما هؤلاء التجار المنحازين للإخوان المسلمين الذين فتح السادات باب عودتهم من المنفى في الخليج (وقد عاد هؤلاء حاملين ثروات هائلة). كما تم جزء من هذا "البيع" لصالح عرب الخليج وشركات أجنبية أوروبية وأمريكية. ويلاحظ أن الصفقات تمت بأسعار تافهة لا علاقة لها بالقيمة الحقيقية للأصول المعنية. وهكذا تكونت "طبقة" جديدة من "الأغنياء" المصريين والعرب. ويرى العديد من الباحثين، بما فيهم سمير أمين، أن هذا النوع من التكوين الاجتماعي يستحق تماما ان يُطلق عليه اسم "رأسمالية المحاسيب"¹²².

والجدير ذكره ان الدولة المصرية سعت الي تدعيم الوضع الاحتكاري لرأسمالية المحاسيب من خلال إمدادها بالقروض المصرفية السهلة، حتي صارت هذه القروض- ومنها تلك التي استُخدمت لتوفير أموال الشراء- تمتص معظم أموال البنوك، وذلك على حساب تمويل صغار ومتوسطي المنتجين الحقيقيين.

2. تشكلت الثروات المصرية والعربية والأجنبية المشار اليها اعلاه من خلال تملك موجودات قائمة دون إضافة تُذكر لقدرة الاقتصاد الانتاجية. فالعملية انتهت إلي تكريس وضع مؤسسات احتكارية خاصة أصبحت تسيطر علي الاقتصاد المصري بعيدا عن خطاب المنافسة الشفافة!

إن النصيب الأكبر من هذه الثروات يخص موجودات عقارية: (قري سياحية، مجمعات سكنية فاخرة محصنة وراء أسوار مغلقة علي نمط أمريكا اللاتينية، أراضٍ صحراوية مخصصة مبدئياً للتوسع الزراعي). بيد أن مُلاك هذه الأراضي ينتظرون أن تقوم الدولة بالاستثمارات الضخمة المطلوبة لجعلها

¹¹⁹ انظر: د. إبراهيم العيسوي، "التحسن الاقتصادي محدود.. وتكلفته باهظة الثمن"، مصدر سبق ذكره، ص 14.

¹²⁰ انظر: د.رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة؛ 118 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص 324. وقد ورد عند: علي الدين عبد البديع القسبي، "تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على فقراء...، مصدر سبق ذكره.

¹²¹ لمزيد من التفاصيل قارن: سمير أمين، "التنمية الرثة.. والتحدى الذي يواجه مصر...، مصدر سبق ذكره.

¹²² لمزيد من التفاصيل حول هذه الاشكالية قارن: محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب "دراسة في الاقتصاد الاجتماعي"، مصدر سبق ذكره.

صالحة للمزارعة كي يبيعونها؛ دون أن تُخصم تكاليف الاستثمار من أرباحهم الخيالية المقبلة. إنها عملية مضاربة سهلة ليس إلا.

4. بالمقابل عانت الأجور الحقيقية بالنسبة إلى أغلبية العمال والموظفين أصحاب الكفاءات المتوسطة من تدهور متواصل نتيجة حرية سوق العمل وقمع نشاط النقابات والعمل الجماعي، حتى أصبح مستوي هذه الأجور في مصر أدنى مما هو عليه في بلدان ذات متوسط مماثل في الدخل القومي للفرد. وبمعنى آخر فهناك تلازم بين ارتفاع الأرباح الاحتكارية من جانب وتواصل تفاقم الفقر من الجانب الآخر.

5. ومن جهته فقد أدى النظام الضرائبي إلى تكريس التفاوت الاجتماعي، وذلك من خلال رفض مبدأ الضريبة التصاعدية. وظل العبء الضرائبي خفيفاً بالنسبة إلى الاغنياء، حسبما يطالب البنك الدولي، دون اعتبار إلى أن التفاوت المعني تجلي في صعود الأرباح الاحتكارية لا غير.

6. وهكذا، لم تنتج مجموعة الممارسات الليبرالية المذكورة سوي معدل نمو معتدل- حوالي 3 بالمائة سنوياً، وصاحبه بالتالي صعود البطالة. وإذا كان معدل النمو قد ارتفع عن هذا الحد الأدنى في بعض السنوات، فإن ذلك لم ينتج إلا عن التوسع في بعض الصناعات الاستخراجية (النفط)، أو نتيجة ظروف أتاحت رفع أسعار منتجات هذه الصناعات، أو ارتفاع إيرادات قناة السويس، أو توسع أنشطة السياحة، أو زيادة تحويلات العاملين في الخارج. أي أن ارتفاع معدل النمو أحياناً لم يكن ناتجاً عن تقدم في القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

7. كذلك لم تتح هذه السياسات تخفيف عجز الموازنة العامة وخفض عجز ميزان التجارة الخارجية، بل أدت إلى تدهور متواصل لقيمة الجنيه المصري، وفرضت استئانة صاعدة؛ وهو الأمر الذي أتاح لصندوق النقد الدولي فرصة فرض شروط قاسية لتنفيذ "مبادئ" وصفته الشهيرة.

وهذا ما أكدته دراسة ثالثة توصلت إلى عدة نتائج من بينها بل وأهمها أن ما جرى في مصر هو إملاء اقتصادي تضمنته وصفاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأضافت الدراسة أن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي هو ذلك الإصلاح الذي يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الوطني، ويلبي استحقاقاته بإخراجه من أزمته بأقل الخسائر الممكنة¹²³.

¹²³ قارن: ناصر عبيد الناصر، "سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي (حالة مصر العربية)"، مصدر سابق.

المبحث الثالث: بعض "خصائص" التجربة الجزائرية في الفصحة

تعتبر "التجربة الديمقراطية" في الجزائر تجربة جديرة بالدراسة لطابعها المتناقض ولما تحمله من فرص من جهة، وتناقضات وتحولات معقدة من جهة أخرى¹²⁴.

وقبل الحديث عن تفاصيل هذه التجربة المتناقضة لآبد من وقفة عند طبيعة النظام السياسي في الجزائر. فقد اختلف الباحثون المهتمون بطبيعة هذا النظام وتوصيفه، فمنهم من اعتبره من "النمط البونابرتي" حيث يظهر رئيس الجمهورية كضامن للاستقرار بين الفئات والطبقات الاجتماعية وهي سمة تعكس عدم اكتمال بناء الدولة الجزائرية. في حين يراه آخرون انه نوع من البيروقراطية العسكرية حيث يركز رئيس الجمهورية تناوبا على هذه المجموعة أو تلك وهو الممثل لجماعة محددة هي جماعة المصالح العسكرية من كبار جنرالات الجيش¹²⁵. وهناك ايضا من يوظف مفهوم "الدولة السلطوية" التي "لا تسمح بوجود فضاء سياسي عام، ولا بأية استقلالية للمجتمع المدني عن المجتمع السياسي"¹²⁶، لوصف الحالة في جزائر ما بعد الاستقلال المتحقق في عام 1962 بعد (132) عاما من الاحتلال والهيمنة الفرنسية.

إجمالاً، يمكن إبراز أزمة النظام السياسي الجزائري، حتى لحظة انطلاق "الإصلاحات الديمقراطية"، والذي كان قائماً على التنظيم السياسي الواحد (حزب جبهة التحرير)، في النقاط التالية:

• احتكار السلطة من قبل أقلية مما يساعد على خلق وضع متفجر إن عاجلاً أو آجلاً بسبب إقصاء قوى اجتماعية ذات توجهات سياسية و فكرية مغايرة.

• قاد ذلك الى تفشي الفساد والرشوة في أوساط "الطبقة السياسية" الحاكمة ومؤسسات الدولة المستفيدة من النظام الريعي. فالأموال التي استولى عليها وزراء ووسطاء وقيادات حزبية كبيرة وخواص، عبر الصفقات التي عقدتها الدولة الجزائرية خلال ربع قرن مع الشركات والدول الأجنبية، تقدر بنحو (26) مليار دولار، حسب عبد الحميد الإبراهيمي رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق، مشيراً الى أنه مبلغ خيالي يساوي مديونية الجزائر الخارجية في حينه¹²⁷. أما عن الرشوة ففي عام 1996 صرح الاقتصادي المعروف مراد بن اشنهو، وكان وزيراً للصناعة آنذاك، ان حجمها يتراوح بين مليار وملياري دولار سنوياً مما أدى لاحقاً الى طرده من الحكومة¹²⁸.

• سيطرة بُنى قديمة تعتمد على علاقات القرابة و الجهوية و الزبونية و هو ما يضيف الطابع الانقسامى على المجتمع و يكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية و يؤدي إلى فراغ مؤسسى حول النظام تملؤه عناصر مرتشية تتلون بمختلف التلوينات السياسية مسايرة الظروف و المناسبات¹²⁹.

¹²⁴ قارن: حسينة شرون، عبد الحليم بن مشري، شبل بدر الدين، "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة". كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر 2005، ص 123 ولاحقاً؛ كذلك: أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004).

¹²⁵ قارن: عبد العالي دبله، "الدولة الجزائرية الحديثة" (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004)، ص 208.

¹²⁶ توفيق المديني، "فشل اشتراكية الدولة/الجزائر نموذجاً، "الطريق"، العدد 5، ايلول- تشرين الأول/1995، 81.

¹²⁷ http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Wasat_magazine/1999/3/15

¹²⁸ قارن: رئيس وزراء الجزائر الأسبق عبد الحميد الإبراهيمي كشف لـ "الوسط" أسرار الخلاف بين زروال والجنرالات. متاح على الانترنت

على الرابط التالي: http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Wasat_magazine/1999/3/15

¹²⁹ قارن: العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر" (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر و التوزيع، 1999)، ص 8؛ كذلك: فضيل دليو، "الزبونية السياسية و الاجتماعية في عصر الديمقراطية"، "المجلة العربية للعلوم السياسية"، عدد 17، 2007 ص 171 ولاحقاً.

- ترسخت أزمة الإيديولوجية الشعبوية - كما يسميها الباحث السوسيولوجي الجزائري المعروف **عدي الهواري**¹³⁰ - في الممارسات السياسية لنظام الحكم و "أصبحت التعبئة الجماهيرية الواسعة بمثابة مصدر للشرعية"، و في الوقت ذاته أداة لبلوغ الهيمنة من قبل الفئات المسيطرة اقتصاديا و اجتماعيا مستخدمة لذلك منظومة قيمية و معيارية تؤدي فيها الإيديولوجية الشعبوية دورا مركزيا من خلال استقطاب الجماهير باستغلال مشاعرها و طموحاتها.
- **الطبيعة العشائرية/المناطية للنظام الحاكم** و سيطرة المصالح الفئوية الضيقة التي تشكل مضمونه الاجتماعي و قاعدته الموضوعية و الاعتماد في استمراره على الربيع البترولي الذي يوزع على شكل هبات و إقطاعات تبعا لمعايير الولاء و الطاعة و التبعية للزعيم و جماعته¹³¹.

دخلت الجزائر مرحلة "الإصلاحات الديمقراطية" في وقت مبكر، وتحديدًا منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين، في عهد الرئيس السابق الراحل **الشاذلي بن جديد (1929 – 2012)** وتحديدًا بعد أحداث 1988 المعروفة¹³². ولم يكن الموقف من تلك "الإصلاحات" موحدًا بل تنوعت المقاربات والتفسيرات ولكن يمكن إدراج التفسيرات الثلاثة التالية¹³³:

- **التفسير الأول:** يرى أنصاره بأن الأحداث هي انفجار شعبي عفوي وعنيف سببه تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية التي طبعت البلاد خلال الفترة التي سبقت الأحداث. إن أحداث أكتوبر 1988 لم تكن تمثل أزمة سياسية بالمفهوم الضيق للكلمة، وإنما كانت أزمة نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي لم يستوعب معطيات الواقع الجديد لبلد أغلبية سكانه شباب، كما أن اعتماد النظام بصورة كبيرة على مداخل الربيع النفطي جعلته في مأزق بعد انهيار أسعار النفط في السوق الدولية.

- **التفسير الثاني،** وبموجبه ينظر أصحابه إلى الأحداث في إطار صراع مراكز قوى النظام، فقد أدى تطور الصراع بين "الانفتاحيين" و "المحافظين" إلى انتقاله - أي الصراع - إلى الشارع في محاولة من التيار "الانفتاحي" تمرير الإصلاحات العالقة.

- **التفسير الثالث،** يرى أنصاره بأن الأحداث من تدبير الجناح "المحافظ" في صراعه مع التيار "الإصلاحي" من أجل إضعاف شعبية الأخير. ولعل كلمات الرجل القوى حينذاك اللواء خالد نزار ذات دلالة حين أشار إلى "أن أكتوبر صنعه الجناح الارتودوكسي في النظام"¹³⁴. ورغم أن مبادرة "الإصلاح" جاءت من السلطة ليس بهدف الإصلاح وإنما محاولة لإعادة توزيع السلطة وقواها، إلا أن المحاولة فشلت، وبعدها دخلت البلاد في آتون حرب أهلية خلفت حوالي 200 ألف ضحية في التسعينات حتى سميت بـ "العشرية السوداء"¹³⁵. وقد اجتمعت عوامل مختلفة بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي وتسببت جميعها في هذا الفشل.

فعلى المستوى الداخلي، يمكن القول أن عملية "التحول الديمقراطي" ارتبطت بالأزمة التي أصابت الاقتصاد الوطني جراء تفهقر المداخل النفطية مع منتصف الثمانينات حيث كانت البلاد تعيش أوضاعا

¹³⁰ قارن: Lahouari, Addi, collectivité l'impasse du populisme: L'algerie politique et état en construction. Alger: ENAL, 1990.

¹³¹ قارن: العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الديمقراطية..."، مصدر سابق، ص 90.

¹³² قارن: عمر برمّة، "الجزائر في المرحلة الانتقالية - مواقف وأحداث" (الجزائر: دار الهدى، 2001)، ص 16 ولاحقًا.

¹³³ لمزيد من التفاصيل حول هذه التفسيرات قارن: مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988 - 2008)"، طروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010، ص 217.

¹³⁴ انظر: خالد نزار، "واجب وحقائق"، يومية الخبر، العدد (1669)/ 15 ماي 1969، ص 4. ومن المفيد الإشارة إلى أن خالد نزار كان وزيراً

للدفاع في الجزائر خلال الفترة 1990 - 1993.

¹³⁵ قارن: لويس مارتيناز، "الحرب الأهلية في الجزائر"، ترجمة محمد بحيان (الجزائر: منشورات مرسى، 1998)؛ كذلك: العياشي عنصر،

"سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، "المستقبل العربي"، عدد 191/ 1995، ص ص 83 - 94.

اقتصادية متأزمة خاصة بعد انخفاض أسعار النفط إلى أقل من النصف مما أفقدها دخلا ماليا كانت بحاجة ماسة إليه لمواصلة التنمية.

كما تفاقمت ايضا **المشكلات الاجتماعية** وفي مقدمتها تنامي معدلات البطالة وتفاقم أزمة السكن وتعاطم التهميش والاسقطاب الاجتماعي والفساد والرشوة وضعف كفاءة الجهاز الاداري.

إن الأحداث التي وقعت في عام **1988**، والتي تجسدت في الغليان الشعبي، قد انعكست بصورة جلية على المؤسسات العمومية الاقتصادية، وخير ما يفسر ذلك نسبة الإضرابات في الوسط العمالي التي ارتفعت بشكل كبير ووصلت الى 90.32% عام 1989. ويمكن تبرير ذلك بانتقال التذمر وسط الجماهير الشعبية من الشارع كتعبير عن انخفاض المستوى المعيشي وتدني القدرة الشرائية، والبطالة المتفشية، كل ذلك وجد له متنفسا لدى أكثرية العمال لممارسة حقهم في الإضراب، كشكل من أشكال الصراع، للضغط على الإدارة ومن خلالها السلطات المعنية بضرورة الاستجابة لمطالبهم نتيجة لأوضاعهم الصعبة داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية أو خارجها على مستوى المجتمع¹³⁶.

ومن جهة اخرى برزت الى السطح **أزمة الهوية** التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بأزمة شرعية النظام، حيث رأى البعض أنها مثلت عاملا مباشرا في الإسراع بانهيار شرعية النخبة الحاكمة خاصة مع تنامي نشاط قوى الاسلام السياسي، و تحرك دعاة الأمازيغية مطالبين بإحياء التراث الأمازيغي.

في ضوء الملاحظات اعلاه؛ وارتباطا مع هذه الأزمة، فإنه سرعان ما بدأ النظام السياسي القائم على الحزب الواحد يفقد توازناته، حيث ظهر انقسام في "الطبقة السياسية" الحاكمة بين من يُريد الإصلاح ويدعو إليه وبين من لا يريده ويحاربه خوفا على مصالحه وبين من يُريد توظيفه كأداة لاعادة توزيع القوى في السلطة الحاكمة. وأصبح الحديث وبالمكشوف يدور حول وجود تيارين: احدهما "اصلاحي" يضم رئاسة الجمهورية وبعض العسكريين الكبار وكبار البيروقراطية المدنية، والثاني "محافظ" ممثلا بحزب جبهة التحرير وعلى رأسه **محمد الشريف مساعدي** الامين العام للحزب آنذاك. وقد تطور صراع مراكز القوى بين التيارين، و اتضح ذلك جليا، كما أشرنا، في أحداث أكتوبر **1988** التي أدت إلى ما يطلق عليه "التحول الديمقراطي في الجزائر".

وخارجيا كانت المرحلة تتميز بأهم التغييرات التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الاشتراكي وسقوط جدار برلين في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1989. وكانت البلدان الغربية تتبنى خطابا حول الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير وحرية العقيدة وحقوق الإنسان وبناء دولة القانون، وكثيرا ما كانت (ولا تزال طبعا) تستعمل هذا الخطاب للضغط على "دول الجنوب".

ومن المفيد الإشارة الى انه في بداية الأمر، لم تكن "الإصلاحات" في الجزائر تحمل معناها العصري، أي أنها لم تكن تهدف إلى بناء نظام جديد يتميز بالتعددية السياسية والحزبية، والفصل بين السلطات، وحرية التعبير والصحافة، وحرية الرأي والعقيدة، واحترام حقوق الإنسان، و التداول على السلطة. بل كانت "الإصلاحات" تقتصر على مجرد محاولات لتكييف نظام الحزب الواحد مع التغييرات الكبرى التي كان يعيشها المجتمع الجزائري¹³⁷. فقد كانت البلاد قد تغيرت بصفة جذرية لكن المؤسسات وطريقة تسيير البلاد لم تتغير.

¹³⁶ لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: رفيق قروي، "علاقات العمل في المؤسسة الجزائرية - دراسة سوسيولوجية لأشكال الصراع في ظل الخصوصية. دراسة ميدانية بمؤسسة نقاوس للمصبرات - باتنة -". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة باجي مختار- عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2010/2009، ص 120 - 121.

¹³⁷ قارن: عابد شارف، "تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر تراوح مكانها". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324111427173780.html>

وبالمقابل كانت السلطة الجزائرية منقسمة حينذاك حول قضية "الإصلاح" وما سيطرتب عنه. وظهر هذا الانقسام بأشكال وتجليات مختلفة في كل فترة.

فقد تميزت **الفترة الأولى** (1985-1988) ببروز تيار للإصلاح يساند الرئيس الجزائري آنذاك **الشاذلي بن جديد**، وكان يحضّر للعملية في إطار مجموعات عمل برئاسة الجمهورية خارج إطار الحزب. أما **حزب جبهة التحرير الوطني** (او على الأقل قطاعات من القوى المتنفة فيه) والأجهزة الأمنية التي تحيط به، فكانت معادية للإصلاح.

وبعد أكتوبر/تشرين الأول 1988، وتعيين السيد **عبد الحميد مهري** (1926 – 2012) على رأس (جبهة التحرير الوطني) أصبحت الحكومة والحزب الحاكم يعملان بطريقة متكاملة، وفي هذه الفترة عرفت البلاد العديد من التحولات، مع المصادقة على دستور يكرس التعددية ثم قوانين للأحزاب والإعلام والجمعيات وغيرها.

وابتداء من صيف 1991، جاءت حكومة **سيد أحمد غزالي** التي تخلت عن مشروع الإصلاح في فترة حرجة، حيث كان وزن (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) قد بدأ يتراجع، وأصبح المواطنون يتظاهرون ضد طريقة تسيير "البلديات الإسلامية". كما ظهرت الانقسامات في صفوف هذه الجبهة بعد أن قرر بعض قادتها "التاريخيين" أن ينددوا بتصرف رئيس الجبهة **عباسي مدني**.

أما **الجيش** الذي يحتل مركزا أساسيا في تركيبة السلطة الجزائرية منذ الاستقلال في عام 1962، فإنه كان يمر بمراحل مختلفة، بدأت بمساندة عملية الإصلاح، قبل أن يتغير الموقف تدريجيا عندما اتسع نفوذ قوى الاسلام السياسي، ليؤدي في نهاية المطاف إلى المواجهة المباشرة بين الطرفين: الجيش وهذه القوى التي تواصلت من سنة 1992 إلى 1998.

هذا وكان الجيش قد رحب في بداية الأمر بعملية الإصلاح، لأنها أعطته فرصة لتجاوز أزمة أكتوبر/تشرين الأول 1988، فخلال المظاهرات الدامية التي وقعت في هذا التوقيت، وجد الجيش الجزائري نفسه، ولأول مرة منذ الاستقلال، في مواجهة مع الشارع الجزائري، وهي العملية التي لم يكن مؤهلا لها لا عسكريا ولا سياسيا. و أحدثت المواجهة شرخا كبيرا في صفوف الجيش، سواء على مستوى القيادة التي يأتي جزء كبير منها من صفوف الجيش الذي قاد حرب التحرير، أو على مستوى الجنود الذين ينتمون إلى الطبقات والفئات الشعبية في أغليبيتهم الساحقة.

وفي الوقت نفسه، كان الجيش يتابع الوضع السياسي بتخوف كبير، بسبب الخطاب الراديكالي الذي كانت تتبناه الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الفييس)، فإنه كان يخشى انهيار "الدولة الوطنية" بمعناها التقليدي، بسبب الخطاب السائد عند الإسلاميين حول إقامة "دولة إسلامية" جديدة. إضافة إلى ذلك، كانت (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) تقول تارة أنها ستحترم الدستور والقوانين إذا وصلت إلى السلطة، وتقول تارة أخرى أنها ستقيم الدولة الإسلامية على أرض الجزائر وتلغي كل القوانين التي لا تتماشى مع هذا المشروع. وبهذا أعطت (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) كثيرا من الإشارات والرسائل السلبية الخطيرة على مستوى الخطاب والممارسة جعلت كثيرا من القوى السياسية محليا ودوليا تخاف منها، وقدمت بذلك مبررات واسعة لضربها. بالإضافة إلى أن تيارا راديكاليا قويا كان بداخلها لم تتبرأ منه. وقد بدأ الانزلاق الأمني قبل إجراء الانتخابات التشريعية أصلا حيث نفذت مجموعة مسلحة بقيادة **عبد الحق أبو الخباب المكني** "الطيب الأفغاني" في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1991 عملية عسكرية ضد ثكنة عسكرية بالقرب من مدينة الوادي على الحدود الجزائرية- التونسية ذبحت فيها العديد من الجنود واستولت على أسلحة وذخيرة

138

و هكذا بدأ التفكير في صفوف قادة الجيش في كيفية منع "الإسلاميين" من الوصول إلى السلطة بطرق قانونية أو غير قانونية.

¹³⁸ للمزيد من التفاصيل قارن: خالد عمر بن قفة، "فصول من قصة الدم في الجزائر" (القاهرة: بيت الحكمة، 1997)؛ كذلك: عبد الحميد ابراهيمي، "في أصل الأزمة الجزائرية 1954-1999" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

في كانون الأول/ديسمبر 1991 فازت (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) بالانتخابات التشريعية. غير أن هذه المغامرة الانتخابية كانت آخر ظهور شرعي لهذه الجبهة، فبعد نحو شهرين قررت وزارة الداخلية الجزائرية حل الجبهة المذكورة. وهكذا تم القضاء على "التجربة الديمقراطية"¹³⁹.

في هذا الجو المشحون كانت الجزائر تعيش مرحلة اقتصادية صعبة، ساهمت بدورها في فشل "التحول الديمقراطي" أو على الأقل عدم اكتماله ونضوجه. فبسبب انخفاض الريوع النفطية نتيجة تدهور اسعار النفط لم تجد الحكومة الموارد المالية الكافية التي "تشتري" بها السلم الاجتماعي خلال مرحلة الاضطرابات. وبدأ تطبيق "الإصلاحات" تدريجياً، لكن من المعروف أن "الإصلاحات" تؤدي في بداية الأمر إلى الاضطرابات وتراجع في الإنتاج قبل أن تدخل البلاد العهد الجديد. وهذا ما حدث عموماً في كل البلدان التي عاشت مرحلة انتقال من الحزب الواحد إلى التعددية.

خلاصة القول، ان التجربة الديمقراطية في الجزائر انطلقت في أواخر الثمانينات من القرن الماضي على أساس خاطئ بفعل غياب تقويم جدي وموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر 1988، وكذلك الطموحات والآمال التي وقع التعبير عنها قبل وبعد ذلك. فقد تم اختزال الأزمة بعمقها، وتشعب عواملها، وتعدد جوانبها إلى مجرد فشل نمط التنظيم الاقتصادي السائد حتى ذلك الحين، وضرورة استبداله، إضافة إلى إدخال بعض الإجراءات الشكلانية على المستوى السياسي المتمثلة في (مراجعة نظام الانتخاب، مراجعة أسلوب الاقتراع، وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية... الخ). بينما تم تجاهل البعدين السياسي والاجتماعي للأزمة، بالرغم من أن الملاحظ الدقيق لا يمكنه إلا أن يسجل درجة التفكك التي وصل إليها النظام السياسي والمجتمع، وانقلاب سلم القيم والمعايير رأساً على عقب تحت ضغط التحولات السريعة التي مرت بها البلاد في مدة قياسية لا تتجاوز عشرية واحدة (1989-1997).

لقد أدى قرار التحول الديمقراطي الذي اتخذته النخبة الحاكمة في الجزائر إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي وعجز النظام السياسي المرتكز على الأحادية الحزبية منذ الاستقلال على استيعابها نتيجة عدم تجذر الثقافة الديمقراطية في المجتمع الجزائري من جهة، و نتيجة اختلاف رؤى النخب الحاكمة في كيفية إدارة عملية التحول الديمقراطي و فهمها بصورة عقلانية من جهة ثانية إلى تفاقم الأوضاع.

وبهدف إجلاء الغموض عن بعض جوانب التجربة التي عاشتها الجزائر، وأسباب تعثر محاولتها في تأسيس نظام ديمقراطي، وكيف تحولت إلى مواجهة دامية، وأزمة حادة تهدد كيان المجتمع، يمكن الإشارة **العوامل** التالية التي يمكن اعتبارها بمثابة فرضيات مفسرة للأوضاع وهي:

أولاً: ضغوط التحولات الاجتماعية العميقة التي لم تبلغ مستوى من النضج والتبلور.

ثانياً: توتر العلاقة بين الدولة والمجتمع والتي أدت إلى أزمة حادة اتسمت بغياب الثقة وفقدان الشرعية.

ثالثاً: التدهور المستمر في أوضاع طبقات وفئات وشرائح عريضة من المجتمع وبخاصة الفئات المتوسطة والفقيرة.

¹³⁹ قارن: العياشي عنصر، "التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات". ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول "تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي"- القاهرة، من 29 فيفري إلى 03 مارس 1996. تنظيم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومؤسسة الأهرام، ومنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية "مواطن".

المطلب الأول: الملامح الأساسية لعمليات الخصخصة في الجزائر

من المفيد في البداية أن نشير الى أن الجزائر انضمت إلى صندوق النقد الدولي في 26 أيلول/سبتمبر 1963 وكانت حصتها تقدر بما قيمته (623.1) مليون وحدة حقوق سحب خاصة لترتفع إلى (941.4) مليون وحدة في آب 1994. وقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في هذه الفترة للحصول على قروض خاصة مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986، و ذلك وفق شروط يضعها الصندوق في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي.

وابتداء من أوائل التسعينات من القرن العشرين خضعت الجزائر الى تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، ب "مساعدة" كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك "لإعادة بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة وإعادة التوازن المفقود بفعل السياسات التوسعية التي كانت متبعة قبل تبني برامج التصحيح الاقتصادي"¹⁴⁰. وتقتضي الضرورة هنا التوقف عند المقدمات التي دفعت الجزائر للقبول بهذا الرهان¹⁴¹، حيث كانت تمر بجملة من المظاهر يعكسها الجدول التالي:

جدول رقم (2)

تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1986 – 1993

1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	
1.5	1.5	1.6	0.8	0.9	0.9	1.7	1.7	احتياطيات الصرف/مليار دولار
82.2	76.5	79.9	64.4	66.8	76.3	53.4	56.3	خدمة المديونية/الصادرات %
8.7 -	1.2 -	1.7	3.6	1.8 -	13.7 -	8.7 -	1.34 -	الميزانية/الناتج المحلي الخام %
234.0	220.0	204.4	214.5	238.3	281.1	263.7	248.1	اجمالي المديونية/الصادرات %

المصدر: بن الطاهر حسين، "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث – دراسة حالة الجزائر.."، مصدر سابق، جدول رقم 35، ص 281.

خضعت الجزائر لوصفة الخصخصة، بحسب طبعة المؤسسات المالية والنقدية الدولية، في ظل أزمة اقتصادية عميقة غدتها أزمة انهيار اسعار النفط والغاز وتعاضم مستويات المديونية الخارجية وخدمتها المتنامية وامكانيات انفجارها في كل لحظة.

فقد تمثلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل 1994 في بلوغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 مامقداره (25) مليار دولار. أما خدمة الدين (مبلغ خدمة الدين / قيمة الصادرات) وصلت الى 82.2% حيث تطورت من (0.3) مليار دولار سنة 1970 إلى (5) مليار دولار سنة 1987 ثم إلى (7) مليار دولار سنة 1989 وإلى أكثر من (9) مليار دولار سنة 1992 وأكثر من (9.05) مليار دولار سنة 1993.¹⁴²

وكان لارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض قيمة الإيرادات من الصادرات (المحروقات) اثر مباشر على احتياطيات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية سنة 1993 بحوالي (1.5) مليار دولار فقط. وقد مر معدل التضخم سنة 1993 بـ 20.5%، أما عجز الميزانية فبلغ 8.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ومن الجانب الاجتماعي سجل معدل البطالة ما يقارب 25% من القوة العاملة (1.5 مليون عاطل)¹⁴³.

¹⁴⁰ قارن: فطيمة حفيظ، "الإصلاحات الاقتصادية واشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)"، مصدر سبق ذكره، ص 151.

¹⁴¹ لمزيد من التفاصيل قارن: د.احمد جميل، "تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر"، جامعة البويرة/الجزائر. متاح على الانترنت على الرابط التالي: <http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/1371>

¹⁴² صالح صالح، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟"، "دراسات اقتصادية"، العدد الأول، 1999، ص .
¹⁴³ نعيمة برودي، "الإقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي"، الملتقى الدولي الأول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة امجد بوقرة، يومرأس، 04 - 5 ديسمبر 2006، ص ص 8-9.

ولابد من الإشارة هنا الى أن أهم ما ميّز مرحلة ما قبل برنامج التصحيح الهيكلي، تدهور الحسابات الخارجية، وتآكل الاحتياطات الأجنبية وهي الضئيلة اصلا، بطئ النمو، وضعف معدلات الادخار و تصاعد معدلات التضخم¹⁴⁴. وابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر العديد من الاختلالات البنوية في الاقتصاد الجزائري. حيث زاد الاستهلاك الحكومي بحوالي 2% من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الاساسية التي شكلت 5% من هذا الناتج خلال الفترة 1992 – 1993، مما أدى بالحكومة الجزائرية الى اللجوء الى اصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية الحكومية ومنها تغيير مقدار التضخم مما أدى الى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2%. كما ان نسبة البطالة وصلت الى 23.2%. وازضافة لذلك فقد ساهم الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات (النفط والغاز) في احداث جملة من الآثار على ميزان المدفوعات، لأن الاقتصاد الجزائري كما هو معروف يعتمد على الصادرات من المحروقات الأمر الذي زاد من أعباء الديون الخارجية وخدمة الدين.

فمثلا عرفت نسبة المديونية الخارجية إلى الصادرات ارتفاعا خلال الفترة 1985 – 1995 حيث بلغت 304.9% في عام 1988 و 258% في عام 1995، متجاوزة في ذلك السقف المحدد من طرف صندوق النقد الدولي، وهو 275%، وبذلك تكون الجزائر قد دخلت خطر المديونية في السنتين المذكورتين أعلاه. هذا مع العلم أن نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج الداخلي شهدت ارتفاعا ملحوظا، فبعدما كانت بحدود 31.9% عام 1985 فإنها ارتفعت إلى 69.9% في عام 1994 متجاوزة بذلك النسبة المحددة كسقف من طرف صندوق النقد الدولي¹⁴⁵.

ولعل ثمة آثار يتركها ارتفاع نسبة المديونية الخارجية ومن بينها التأثير السلبي الذي نجم عن ارتفاع مبالغ خدمة الدين على تكوين معدل الادخار، الأمر الذي انعكس في تواضع معدل الاستثمار حيث بلغ 5.7% في عام 1990 و 1.5% في عام 1991¹⁴⁶ وهو ما انعكس بدوره على تزايد معدلات البطالة في الجزائر. وإذا أخذنا على سبيل المثال الفترة 1985 – 1993 فقد كان عدد السكان النشيطين يبلغ (1.980.000) شخص، في حين تم خلال نفس الفترة خلق 80.000 منصب عمل، وهذا يعني ببساطة زيادة في مخزون البطالة بحوالي 1.900.000 شخص¹⁴⁷.

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعباء تلك الديون جعلها تتجه إلى إعادة جدولتها. اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض. تم التوقيع على عدة برامج تخص "الإصلاح الاقتصادي" بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية¹⁴⁸.

كل المشاكل أعلاه ادت بالجزائر الى "الاستئجاب" بصندوق النقد الدولي والرضوخ لمطالبه، على ان تكون الاتفاقية ذات شرطين:

الأول: ومدته الزمنية غالبا سنة واحدة وهي تدخل في اطار الاتفاق لتنفيذ عناصر ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي او ما يسمى بـ "التثبيت الاقتصادي" وهي مهمة صندوق النقد الدولي.

الثاني: وتكون مدته اطول في اطار سياسة التكييف الهيكلي، وهي مهمة البنك الدولي.

¹⁴⁴ قارن: الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي" (الجزائر: دار هومة، 1996)، ص 34، 36.

¹⁴⁵ لمزيد من التفاصيل حول أزمة المديونية في الجزائر قارن: بن الطاهر حسين، "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث – دراسة حالة الجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة (الجزائر)، السنة الجامعية 2007/2006، ص 249 ولاحقا.

¹⁴⁶ قارن: الهاشمي بوجدار، "أزمة المديونية الخارجية للجزائر، أسبابها و آثارها"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري/ قسنطينة. العدد 12/1999، ص 105.

¹⁴⁷ قارن: بن الطاهر حسين، "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث – دراسة حالة الجزائر..."، مصدر سابق، ص 264.

¹⁴⁸ مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية" (عمان: دار الحامد، الطبعة الأولى، 2009)، ص 130.

اعتمدت الحكومة برنامجا موسعا للإصلاحات تدعم باتفاقيين احتياطييين وقعا مع صندوق النقد الدولي عام 1991 (الأول 1990/1989 والثاني في 1991/1990) إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام 1994 تلاه اتفاق آخر على المدى المتوسط سمي باتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة الممتدة بين 1995 إلى 1998

149

مهدت هذه الاتفاقيات لعقد اتفاقيات إعادة جدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك منذ 1994 إلى 1998 يصل إلى (3) مليار دولار فضلا عن إعادة جدولة أكثر من (16) مليار دولار من الديون العامة والخاصة، وهذا ما يعني إتاحة تمويل مشروط تتجاوز قيمته (19) مليار دولار خلال الفترة 1998/1994¹⁵⁰

في إطار سياسة التثبيت الاقتصادي، كان على الجزائر ان تضع استراتيجية تمثلت في العناصر التالية:

1. تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع معدل نمو الناتج المحلي الخام بنسبة 2-3% خلال الفترة 1994 – 1995، وأن يتم تحقيق ذلك من خلال:
2. إعادة توازن الأسعار ومراجعتها ورفع الدعم عنها؛
3. ترسيخ قواعد السوق عبر تشجيع الاستثمار الخاص الاجنبي والمحلي؛
4. تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني.
5. إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام.
6. اعطاء الأولوية لبعض القطاعات والاسراع في الإصلاحات.
7. تحرير (لبرلة) التجارة الخارجية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وفي الممارسة العملية تم توقيع اتفاقية ستاند باي (IMF) Stand - by agreement¹⁵¹ مع صندوق النقد الدولي (في 1994)¹⁵² والتي تضمنت طبقا لمسطرة الصندوق المعروفة: تحرير الاسعار من التحددات الادارية، والدعم المالي للخزينة العامة للدولة، وتخفيض سعر صرف العملة المحلية (الدينار) بنسبة 50% مع تحرير التجارة الخارجية. وكان هذا يعني تحريراً للمؤسسات العمومية، اي خصصتها، باخضاعها الى منطق اقتصاد السوق وآلياته المطلقة السراح. وهذا يعني انسحاب الدولة من جميع المعاملات الاقتصادية ذات الطابع التنافسي لفائدة القطاع الخاص كمالك وتبقى الدولة معنية بممارسة وظائف هامشية تتحدد بالتنظيم للقوانين وشروطها، وحماية المستهلك وتطبيق سياسات مالية ونقدية تدعم السوق¹⁵³ وكانها بذلك تمارس دور الدركي.

ومنذ إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي شرعت الجزائر في تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي من خلال رفع العوائق الإدارية والمالية على دخول وخروج السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي إعطاء قوى السوق دورا هاما في ضبط وتنظيم التجارة الخارجية وذلك وفقا للتوجهات الكبرى للسياسة الاقتصادية في الجزائر (الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي)¹⁵⁴

149 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، الجزائر، نوفمبر 2008، ص 12.

150 صالح صالح، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟..."، مصدر سابق، ص 127.

151 وتعني: اتفاقية اعتمادات الدعم.

152 من المفيد الإشارة هنا الى ان صندوق النقد الدولي عقد مع الحكومة الجزائرية عدة برامج للتثبيت الاقتصادي منذ بداية السبعينات من القرن العشرين منها على سبيل المثال: 1977، 1979، 1989، 1993. وقد صاحب تطبيق هذه البرامج العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية. لمزيد من التفاصيل قارن: د.احمد جميل، "تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر..."، مصدر سابق، ص 167 ولاحقا

153 لمزيد من التفاصيل قارن: عباس كاظم جواد الفياض، "الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي"، وخصوصا الفصل الرابع، مصدر سبق

ذكره.

154 قارن: فطيمة حفيظ، "الإصلاحات الاقتصادية واشكالها في دول المغرب العربي..."، مصدر سابق، ص 158 – 159.

وتنفيذاً لذلك قامت الجزائر بإلغاء الإجراءات على سعر الصرف؛ وتحرير التجارة الدولية، وخفضت قيمة العملة المحلية "الدينار"، وقُصت من سلة الدعم للإنفاقات الحكومية، ورفعت الدعم عن أسعار السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى خصخصة ممتلكات القطاع العام، وهذا هو الأهم.

وبالموس فان "الإصلاحات الهيكلية" التي فرضتها المؤسسات المالية والنقدية الدولية على الجزائر تضمنت ما يلي من الحقول الكبرى:

أولاً: تحقيق "الاستقرار الاقتصادي"، وذلك باعتماد سياسات مالية انكماشية تهدف إلى معالجة المديونية الخارجية، والركود الاقتصادي من خلال¹⁵⁵:

- التخلص من العجز الداخلي وذلك بتقليص الإنفاق العام وإلغاء الدعم على الأسعار مع تخفيض ميزانية التجهيز والتسيير للقطاع العمومي الاقتصادي والإداري.
- تخفيض النفقات الاستثمارية مع التأكيد على انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي.
- تجميد التوظيف مع التسريح الجزئي والجماعي في القطاع العمومي الاقتصادي والإداري.
- الضغط على الأجور الاسمية وتخفيض الأجور الحقيقية، وعدم التدخل في سوق العمل، وجعلها حرة تخضع لميكانيزمات العرض والطلب، مع العمل على التقليص من قوانين العمل التي تعرقل سير العمل.

ثانياً: "التحرير الاقتصادي": وتمثل في تحرير الأسعار وإطلاق قوى السوق مع إلغاء الدعم الحكومي على الأسعار وجعلها في نفس مستوى السوق العالمية مع إلغاء مختلف القيود على التصدير والاستيراد بدعوى "بث روح المنافسة"¹⁵⁶.

ثالثاً: الخصخصة: يؤكد برنامج الإصلاح الهيكلي على "تصحيح" أداء المؤسسات بترشيدها و عقلنتها، وزيادة حجم المنافسة في السوق. ومضمون هذا البرنامج هو استبدال المالك الذي ثبت أنه "غير رشيد" وهو الدولة بمالك "رشيد" هو (القطاع الخاص) ! وفصل ملكية الدولة للمؤسسات التي تبقى في حيازتها عن الإدارة، والمساواة بينها وبين المشروعات الخاصة¹⁵⁷.

المطلب الثاني: الحصاد المر... حسابات البيدر لا تطابق حسابات الحق!

الآثار الاقتصادية - الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي والخصخصة في الجزائر

ينبغي التذكير بأن الأهداف الرئيسية الإستراتيجية لـ "الإصلاح الاقتصادي" في الجزائر كانت تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار، وخفض معدلات البطالة والتضخم وتقليص مستويات الفقر. الخ. غير أن الجانب الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بتقليص حجم البطالة والفقر، لم يكن في مستوى الأهداف المرسومة. ولإعطاء صورة واضحة حول الانعكاسات الاقتصادية - الاجتماعية السلبية لبرامج التكيف الهيكلي التي طبقت في الجزائر، يمكن تسجيل الخلاصات التالية:

(1) **تقلص مؤشر الانتاج الصناعي بـ 11 نقطة من 1994 الى 1997**. ان قطاع الصناعة التحويلية الذي يعتبر نواة الصناعة في الجزائر قد انخفض انتاجه بنسبة 50% بين عامي 1989 و 1997 علماً أنها سجلت أكبر نسبة انخفاض بين عامي 1994 و 1997 حيث بلغت 30% الامر الذي

¹⁵⁵ قارن: "برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وانعكاساتها على مسائل العمل"، مجلة العمل العربية، العدد 1997/3، ص 45-60.

¹⁵⁶ لمزيد من التفاصيل قارن: منى قاسم، "الإصلاح الاقتصادي في مصر"، الدار المصرية الليبية، 1997.

¹⁵⁷ قارن: عاطف محمد عبيد، "التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 6/10 أكتوبر 1993، ص 10-12.

أدى الى تعطيل نسبة كبيرة من الآلات الانتاجية وتوقفها نهائيا بسبب عدم قدرة المؤسسات على اصلاح ما تعطل نتيجة تخلي الدولة عن تمويل هذه المؤسسات سواء عن طريق الدعم او الاقراض. هذا مع العلم انه وبعد تطبيق برنامج التكييف الهيكلي فان معدل نمو الانتاج الصناعي كان سلبيا بنسبة 1.4% في عام 1995 واستمر في التدهور حتى بلغ 8.7% في عام 1996، وهذا راجع الى عدم تأقلم المؤسسات الصناعية مع البرنامج المطبق.

(2)

وعلى مستوى التفاصيل فإن هذا الانخفاض في معدلات نمو الإنتاج الصناعي يعود أساسا إلى العوامل التالية¹⁵⁸:

- انكماش الطلب على السلع الاستهلاكية، والسلع الاستثمارية سواء في القطاع العمومي أو الخاص؛
- كما أنه ناتج كذلك من جهة عن التدهور الكبير للقدرة الشرائية للمواطنين إثر الارتفاع الكبير في الأسعار وتجميد الأجور؛
- ومن جهة أخرى فهو ناتج عن نقص تمويل المؤسسات بالمواد الأولية والوسيطه و مواد التجهيز، خاصة المستوردة منها، وهذا نظرا لارتفاع أسعار هذه المواد بعد التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار، ونظرا كذلك للصعوبات الكبيرة التي تتلقاها المؤسسات في الحصول على الموارد المالية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المصرفية، الأمر الذي لا يشجع على الاستثمار والمبادرة.

(2) **تفاقم العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية** والذي ارتفع من (90) مليار دينار جزائري عام 1995 الى (113) مليار في عام 1996 أي ما شكل 28% من رقم اعمال هذه المؤسسات. وقد دفع هذا الوضع المؤسسات المعنية الى اللجوء الى النظام المصرفي طلبا للاقتراض من اجل مواجهة المشاكل التي كانت تعيشها. إلا ان المصارف لم تعر أي اهتمام لذلك نظرا لالتزام الدولة الجزائرية بما نص عليه برنامج التكييف الهيكلي والفاضي بعدم زيادة القروض الداخلية للمؤسسات العمومية، الامر الذي دفع تلك المؤسسات الى اعلان افلاسها وتوقفها عن الانتاج.

(3) **تفاقم معدلات البطالة.** إذا كانت عمليات "التصحيح الهيكلي" قد مكّنت، بعد أربع سنوات من التطبيق، من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، فان الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام، ذلك أن غياب استثمارات جديدة ذات شان سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب التسريح المكثف للعاملين أثر على عمليات إعادة الهيكلة، و حل المؤسسات... كلها عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 12.6% سنة 1988 إلى 20.7% سنة 1991 و 24.3% في 1993 (أي ما يعادل 2,3 مليون عاطل عن العمل)، ثم إلى 28% في 1998، وإلى 28.6% في 2000¹⁵⁹. هذا مع العلم انه وخلال الفترة 1994 – 2002 تراوحت معدلات البطالة بين 24.36% و 29.5%¹⁶⁰. ومن المفيد الإشارة أيضا الى أن عدد العاطلين عن العمل في عام 2008 قد بلغ ثلاثة ملايين شخص. وعلاوة على ذلك، فإن الطبيعة المؤقتة للعمل تشكل مصدر قلق بالغ بالنظر لكون نسبة أكبر من العمالة تشكل وظائف مؤقتة (27%) مقارنة بالوظائف الدائمة (34%) وتشكل العمالة الحرة النسبة المتبقية¹⁶¹.

¹⁵⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: أحمين شفير، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل " حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2002، ص 200؛ كذلك: برباص الطاهر، "اثر تدخل المؤسسات المالية والنقدية الدولية في الاقتصاد - دراسة حالة الجزائر"، مصدر سبق ذكره، ص 174.

¹⁵⁹ مختار حميدة، "الاسواق المالية وخصخصة المؤسسات الاقتصادية..."، مصدر سابق، ص 94.

¹⁶⁰ قارن: عاشور فلة، "آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نفود و تمويل، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة/الجزائر، العام الدراسي 2004/2005، ص 113.

¹⁶¹ قارن: عباس كاظم جبار الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص 204-244.

هذا مع العلم أن البطالة مست بالاساس شريحة الشباب بحيث كان هناك 80% من العاطلين عن العمل هم من الذين لا تتجاوز اعمارهم الثلاثين سنة. وخلال الفترة 1994 – 1997 تراوح عدد خريجي الجمعات من العاطلين عن العمل بين 80000 و 100000 شخص.

أدت الاوضاع المشار إليها في الفقرة السابقة الى حل أكثر من 800 مؤسسة عمومية ابتداء من عام 1994 (عام تطبيق برنامج التكيف الهيكلي)، الأمر الذي ادى الى تسريح 212960 عامل، هذا اضافة الى شمول التسريح الاداري لـ 50700 عامل، ناهيك عن عدد الذين احيلوا الى البطالة التقنية ممن بلغ عددهم 100840 عامل. واذا اضعنا عدد العمال الذين شملهم التقاعد المبكر و عددهم 26400 عامل سنجد ان عدد العمال المسرحين، اجمالا، قد بلغ اكثر من 6% من اجمالي قوة العمل في الجزائر (البالغ عددها آنذاك 4.7 مليون عامل).

وبنتيجة عمليات "التكشف" وتسريح الآلاف من العمال والموظفين وغلق "المؤسسات الفاشلة" – بحسب توصيف خبراء صندوق النقد الدولي، و عدم وجود سياسة واضحة للتشغيل خلال هذه الفترة فقد تزايد العمل غير الرسمي في مجال النشاط التجاري وساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي (بين 400 ألف الى 600 ألف تلميذ يغادرون مدارسهم سنويا).

(4) خلال فترة تطبيق برنامج التكيف الهيكلي وما حمله من اشتراطات فقد توسعت ظاهرة الفقر خلال السنوات 1989 – 1998 حيث كان هناك 14% من مجموع السكان يعيشون تحت مستوى الفقر ومنهم 70% يعيشون في الارياف. كما ان نسبة البطالة كانت مرتفعة في اوساط الفقراء حيث قاربت الـ 44% في المناطق الحضرية و 35% في المناطق الريفية علما ان البطالة تعتبر من اهم مقاييس الفقر في الجزائر.

وقد ترتب على ذلك كله تدني مستوى المعيشة وزيادة الفقر حيث أضحي حوالي 40% من السكان أو ما يعادل 17 مليون نسمة في دائرة الفقر، ويعيش حوالي نصف هؤلاء في حالة فقر مدقع، مع انتشار ظاهرة التسول والإعاقة والتشرد، وعمالة الأطفال والأمراض الاجتماعية كالمخدرات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وهكذا فإن السياسات الانكماشية التي تتضمنها برامج التكيف الاقتصادي مثل تخفيض القيمة الحقيقية للأجور أو تثبيتها على الأقل وتخفيض أو إلغاء الدعم للسلع والخدمات الحكومية وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وفرض ضرائب غير مباشرة، أدت إلى زيادة نسبة الفقر وتشكيل هرم اجتماعي تتألف قاعدته من شريحة واسعة من الطبقات الفقيرة متزايدة العدد وتترعب على قمته مجموعة صغيرة تزداد غنى. وبالرغم من تبني برامج التكيف الاقتصادي لمجموعة من البرامج الموازية التي تطبق بهدف التخفيف من هذه الآثار إلا أن أثرها كان محدوداً جداً، كما أن فترة تطبيق هذه البرامج قصيرة وعملياً لا تعبر شيئاً يذكر في النتيجة السابقة.

وخلال هذه الفترة تواصل تدني مستويات معيشة غالبية السكان باستمرار، وعدم خلق مداخل جديدة. كل ذلك أدى إلى اتساع دائرة الفقر مما اتاح لبعض الكتاب بلورة استنتاج بوجود علاقة وثيقة بين اقتصاد السوق وتعاضم الفقر في البلدان التي طبقت وصفاً الصندوق والبنك الدوليين¹⁶². فقد أشار تقرير للأمم المتحدة عن التنمية الى أن ما يقارب 6 ملايين نسمة من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي لا يعادل حتى مستوى الدخل الوطني المضمون المحدد بـ : 6000 دينار جزائري.

¹⁶² لمزيد من التفاصيل حول هذه العلاقة قارن على سبيل المثال لا الحضر: دصابر بلول، "السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 – العدد الاول – 2009، ص 562 ولاحقاً؛ كذلك: د. ابراهيم العيسوي، "التحرير الاقتصادي وأثره في النمو والفقر والبطالة"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2006/5/23، ص 3؛ كذلك: د. ابراهيم العيسوي، "نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقه"، مصدر سبق ذكره، ص 246.

(5) انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وانعكس ذلك على مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان¹⁶³. فقد انخفض متوسط معدل نمو دخل الفرد من حوالي 2.2% لفترة ما قبل تطبيق "الإصلاحات الهيكلية" إلى حوالي (-1%) لفترة مابعد التطبيق.

(6) تعاضم الاستقطاب الاجتماعي، ويتجلى ذلك في عدة مؤشرات. إن عمليات الخصخصة التي تمت في الدول النامية، ومنها الجزائر، دون توفر البيئة القانونية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة وافتقار هذه الدول لاستراتيجية بعيدة المدى في هذا المجال، أفضت إلى بروز فئات وشرائح طبقية قليلة العدد تسيطر على الموارد الاقتصادية والقرار الاقتصادي للبلد إلى جانب إفقار الجزء الاعظم من السكان، وهذا ما بدا واضحاً خلال مسيرة الجزائر باتجاه اقتصاد السوق. ومن جهة أخرى فإن التضخم المرافق يعيد توزيع الدخل والثروة بطريقة عشوائية ضد مصلحة الطبقات الفقيرة والكادحة، وكذلك الأمر بالنسبة لسياسات إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات وتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور.

ومن معالم هذا الاستقطاب وربما أهمها هو اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بحيث أصبحت تتراوح ما بين 10 مرات إلى 35 مرة، بين مداخيل الأغنياء ومداخيل الفقراء. وبسبب التداير النقشفية التي فرضتها برامج الخصخصة والتكليف الهيكلي فقد تضاعفت الفوارق الاجتماعية، حيث يؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة لعام 1999 أن 20% من أغنى الفئات في الجزائر تستحوذ لوحدها على ما يقارب 50% من مجموع الدخل الوطني لنفس السنة. وهو ما يبين حدة الحرمان الاجتماعي واللاعادلة في التوزيع، كما يشير ذات المصدر إلى أن مكانة الجزائر قد تدرجت من المرتبة 82 إلى المرتبة 109 عالمياً حسب الترتيب العالمي للتنمية البشرية¹⁶⁴. وهو ما يمثل بمثابة دق ناقوس الخطر بشأن الأوضاع المتدنية للموارد البشرية ويتنافى مع توفير الحد الأدنى لدعم وتطوير وتنمية الموارد البشرية.

- كما أدى الاستقطاب الاجتماعي هذا إلى نتائج إضافية أخرى، من بينها:

* تضاعف أعداد "الطبقة الوسطى". وهذه الظاهرة لا تشمل الجزائر بل معظم ان لم نقل جميع البلدان التي طبقت فيها وصفة صندوق النقد الدولي¹⁶⁵. فقد كان من أبرز النتائج المترتبة على تحرير الاستثمار الخاص وتشجيعه في الجزائر أن حصل تدهور كبير في إعداد وحجم "الطبقة الوسطى" وأوضاعها، وهو ما يتناقض مع التأكيدات الإيديولوجية لصندوق النقد والبنك الدوليين، التي ترى أن التحول سوف يحقق توسيع قواعد هذه الطبقة وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. إلا أن هذه الإجراءات عسّرت تفعيل النمو وتوسيعه.

* ومن ناحية ثانية أدى انخفاض مخصصات التعليم إلى ان يعكس ذلك سلباً على منظومة التربية والتكوين على المستويين النوعي والكمي وزيادة درجة الإعاقة أمام الوافدين لسوق العمل وخاصة في مستوى الإناث حيث بلغت نسبة الأمية مستويات خطيرة، 62.5%، في وسطهن من إجمالي الأميين البالغة 30%.

* أما النفقات الصحية فقد عرفت تراجعاً، فقد انتشرت أمراض عديدة.. وهو ما يعكس تدني الوضع الصحي نتيجة للافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وحسب إحدى الدراسات¹⁶⁶ فإن برنامج التصحيح الهيكلي كان مرفوقاً بتدهور عام في ظروف حصول المواطنين على العلاج، وأن الزيادة المطردة في أسعار خدمات العلاج و الأدوية تتولد عنها منظومة علاج على صنفين:

¹⁶³ نفس المرجع السابق، ص 42
¹⁶⁴ لمزيد من التفاصيل قارن: عبدالحق بوعتروس، "الانعكسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية: حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية الجندول، السنة الرابعة، العدد 33.

¹⁶⁵ يبلغ عدد السكان الذين ينتمون إلى "الطبقة الوسطى" في العالم العربي، 146 مليون نسمة، ويمثلون نسبة 44.5 في المئة من جملة السكان. يعيش 80 مليون نسمة تقريباً في البلدان العربية غير النفطية، ويمثلون نسبة 38.3 في المئة من جملة السكان، في حين يعيش 66 مليون نسمة في البلدان العربية النفطية، ويمثلون نسبة 57.6 في المئة من جملة السكان. هذا مع العلم أنه يتركز 100 مليون نسمة ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى، في ست بلدان عربية، هي: مصر والمغرب والسودان والسعودية والجزائر والعراق، بنسبة 42.3 في المئة من جملة سكان هذه البلدان. لمزيد من التفاصيل قارن: احمد موسى بديوي، "تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي"، مصدر سبق ذكره.

¹⁶⁶ زكرياء دمدوم، "الإصلاحات الزاهنة في الاقتصاد الجزائري 1990 - 2000، دراسة تحليلية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 48.

- علاج لطبقة الأغنياء؛
- علاج للطبقات الفقيرة والكادحة.

وفي الوقت الذي يتباهى صقور الخصخصة بأن تجارب التنفيذ لهذا البرنامج تؤكد نتائج مرضية على المستوى الاقتصادي، إلا أنهم **يهملون** - عامدين طبعاً - الهموم التنموية الهامة مثل التعليم، الرعاية الصحية، وإشباع الحاجات الأساسية والأمن والمشاركة في صنع القرار عوض الاكتفاء بتنفيذه لم تؤخذ في التحليل باعتبار أن السياسات الاجتماعية تشكل حاجزا أساسيا، ليس أمام النمو الاقتصادي فقط بل والتنمية المستدامة!! ويرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة تخفيض الأجور الحقيقية والأعباء الاجتماعية التي تدفعها المؤسسات لأنها ترفع التكلفة وتجعل المؤسسات في وضع تنافسي صعب (مع حرية السوق العالمية والشركات الاقتصادية). فالمعيار "الرشيد" للحكم على السياسة هو تأثيرها على الكفاءة في تخصيص الموارد، ومن ثم النمو الاقتصادي¹⁶⁷.

لقد ترتب على سياسة الإصلاح الهيكلي تأثيرات سلبية على التنمية في المدى القصير، بل ومن الاحتمال على المدى البعيد من خلال حدوث تشوهات اقتصادية واجتماعية وسياسية، تعرقل التنمية في المستقبل.

(7) ساهمت الوضعية الاجتماعية طيلة فترة "الإصلاحات" وبعدها وإلى اليوم في تكريس الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، بسبب الحرمان الاجتماعي الذي بات ظاهرا للعيان والإحساس باليأس والذل من خلال أساليب التوزيع والمساعدة المقررة في إطار الشبكة الاجتماعية، فضلا عن سوء الأحوال والتوقع حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية في الجزائر. فنتيجة "إعادة الهيكلة" بات معظم العاملين خائفين على مناصب عملهم وساد نوع من عدم اليقين بشأنها وبشأن مداخيلهم، فأصبحت الفئة العظمى غير متيقنة من الاستمرار في مناصب عملها بين اليوم والغد، وكذا توقع انقطاع مداخيلهم وعدم انتظامها. وقد زاد من حدة هذا الوضع تحويل عقود العمل من عقود الاستخدام الدائم إلى عقود العمالة التعاقدية. و تجلى بوضوح عدم الاستقرار والاضطراب الاجتماعيين في الإضرابات والتظاهرات المناهضة للإصلاحات الاقتصادية والمناداة بضرورة عدم تحمل تكلفة الإصلاحات ودفع فاتورة المديونية، فمثلا في عام 1990 بلغ عدد الإضرابات 2023 إضرابا وتم تنظيم إضرابا عاما لمدة يومين سنة 1991¹⁶⁸.

ولعل ما يبرز حدة الانعكاسات الاجتماعية السلبية على المجتمع الجزائري هو الاعتراف الضمني لخبراء الصندوق والبنك الدوليين، من خلال إقرارهم لـ "شبكات الأمان الاجتماعي" ضمن برامج التكيف الهيكلي بغية التقليل من حدة هذه الآثار على الفقراء، وذلك بتشكيل شبكات الأمان الاجتماعي والعمل على إصلاحها باستمرار بما يخدم مصلحة الطبقات المتضررة وذلك من خلال إنشاء¹⁶⁹:

- برنامج الأشغال العامة ليحل محل الدعم العام؛
- نظام التأمين ضد البطالة لتسهيل إعادة هيكلة القطاع الصناعي.

(8) **تعاضم مديّات الفساد**. حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر والتي شملت 562 مؤسسة خاصة وطنية وأجنبية عاملة في الجزائر، أكد رؤساء المؤسسات الذين تم استجوابهم بان الفساد يعتبر من بين العوائق الأولى للاستثمار بالإضافة إلى العائق المالي (الوصول للقروض)

¹⁶⁷ قارن: ابراهيم العيسوي، ...، مصدر سابق، ص 25.
¹⁶⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: فطيمة حفيظ، "الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)"، مصدر سبق ذكره، ص 162.
¹⁶⁹ نفس المصدر السابق.

ومشكلة الحصول على العقار الصناعي وتفتشي الاقتصاد غير الرسمي، وقدر البنك الدولي أن المؤسسات تنفق حوالي 6% من رقم أعمالها على الفساد (الرشوة)¹⁷⁰.

واحتلت الجزائر المرتبة 111 من بين 180 دولة سنة 2009 وتحصلت حسب مؤشر مدركات الفساد على 2.8 نقطة من 10 وهو ما جعلها ضمن "مجموعة المربع الأسود" الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم حيث يضم هذا المربع البلدان التي تحصل على أقل من 10/3¹⁷¹.

(9) **التأثير على الاستيراد والانتاج والادخار والاستثمار والتشغيل وعلى الاحتياطات الدولية للجزائر.** فمثلا الضغط على الواردات من السلع الغذائية، من خلال زيادة اسعارها، هذا بالإضافة الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري، أدى الى تدهور في مستوى معيشة السكان خاصة أصحاب الدخول الضعيفة التي تشكل الاغلبية، على الرغم من الزيادات الوهمية في الاجور والمرتبات، حيث كانت معدلات التضخم تلتهم اية زيادات في الدخول النقدية.

(10) **تردي مؤشر الانفتاح الاقتصادي.** يعرف مؤشر الانفتاح الاقتصادي بأنه إجمالي الصادرات والواردات كنسب من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر الأداء متحسنا بالنسبة لهذا المؤشر إذا ما كان الفرق بين متوسطات الفترتين يتمتع بمعنوية إحصائية، وهذا باعتبار أن مثل هذا الارتفاع يعني تعمق انخراط البلد في الاقتصاد الدولي. وتشير المعطيات الإحصائية أن الجزائر سجلت تدهورا في أداء هذا المؤشر، حيث انخفض فيها متوسط مؤشر الانفتاح من حوالي 54.73% قبل فترة تطبيق "التكيفات الهيكلية الى 51.10% بعد فترة التطبيق"¹⁷².

(11) **تجلت بوضوح ملامح محدودية مضمون برنامج الإصلاح الهيكلي¹⁷³.** حيث تؤكد نتائج تنفيذ البرنامج المذكور في الجزائر مثلا تحقيق تحسن في الأداء على مستوى النمو و تقليص التضخم، والعجز الداخلي والخارجي وارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي. غير أن مستوى النمو المحقق وهو 3% كان نتيجة عوامل خارجية أكثر منها داخلية، حيث صاحب هذا التحسن في مستوى النمو تراجع محسوس في نسبة النمو في القطاعات الإنتاجية مما يدل على أن هناك صعوبات هيكلية حقيقية لا زال يعاني منها الاقتصاد الوطني الجزائري. ففي معرض تقييمه للفترة 1997 - 2000 (وهي الفترة التي نفذت فيها "الإصلاحات الهيكلية)، أكد محافظ البنك المركزي الجزائري، عبد الوهاب كرمان "ان الاقتصاد الوطني برمته يتنفس حسب صعود وهبوط الاسواق النفطية"¹⁷⁴، وهذا يعد دليلا آخر على ان تحسن اسعار المحروقات (النفط والغاز) في الاسواق الدولية، هو السبب المباشر وراء تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وارتفاع الاحتياطات الاجنبية، او حتى انخفاض المديونية الخارجية، الامر الذي يطرح سؤالا ملحا حول حول اداء وفعالية المؤسسات الانتاجية في ظل الانتقال الى الخصخصة وما ترتب عليها من رهانات.

ومن المفيد الإشارة الى أن سبب انخفاض معدلات النمو لفترة البرامج، مقارنة بالفترة السابقة، يعود إلى الاختلاف الحاصل في البيئة الاقتصادية، نتيجة للتغيرات الحاصلة في المستوى الاقتصادي الكلي، بسبب صدمة التحول الاقتصادي، وبالأخص في مرحلة التثبيت، وما رافقها من حزم في السياسات.

¹⁷⁰ ناجي بن حسين، "الفساد: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته"، إشارة لحالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب العربي الكبير: الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 2006، ص 28.

¹⁷¹ المصدر السابق، ص 27.

¹⁷² قارن: فطيمة حفيظ، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي...، مصدر سبق ذكره، ص 177.

¹⁷³ لمزيد من التفاصيل قارن: علي عبد الله، "موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي"، مجلة الباحث (جامعة الاغواط/الجزائر)، العدد 2002/2، ص 100-106.

¹⁷⁴ ورد الاقتباس عند ح.سليمان، "اسعار البترول انفتحت الجزائر من صدمة خطيرة"، يومية "الخبر" الجزائرية، العدد 3008، 2008/10/7، ص 3.

(12) لم يتحقق النجاح المطلوب في مجال الحد من التضخم والبطالة. فطبقا للاحصاءات المتوفرة فان متوسط معدل التضخم ارتفع في ابريل/نيسان 2009 الى 6.1% بعد ان كان قد بلغ 3.5% عام 2007، و 2.5% عام 2006¹⁷⁵. وهناك دراسة علمية اخرى اشارت الى ان متوسط معدل التضخم قد ارتفع من حوالي 8.6% سنويا خلال فترة ما قبل تطبيق الاصلاحات الهيكلية إلى حوالي 22.7% بعد فترة التطبيق

176

(13) إن سياسات تقييد الطلب الكلي سواء النقدية أو المالية، التي تشكل احد اعمدة التكيف الهيكلي، قد تؤدي إلى تقليل الإنفاق الكلي، مما يؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وتخفيض معدل التضخم. إلا أن العديد من هذه السياسات، وخاصة رفع أسعار الفائدة، واستخدام السقوف الائتمانية، وتخفيض الإنفاق الحكومي الرأسمالي، وزيادة الضرائب كانت لها آثار عكسية على العرض الكلي، حيث تؤدي هذه السياسات إلى تخفيض الاستثمار الكلي الذي بدوره يؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مستوى الأسعار في مرحلة موائية. ويعكس ذلك التناقض بين التكيف الاقتصادي، وأحد أهم أهدافه المتمثل في النمو الاقتصادي. فقد اثبت التجربة الجزائرية فشل سياسات الصندوق في رفع معدلات النمو في هذا البلد. فقد بينت نتائج التجربة بينت ان اجراءات صندوق النقد الدولي وبرامجه التي طبقت في الجزائر، كما في غيرها من العديد من البلدان، لم تكن في مستوى الاهداف المعلن عنها من طرف خبراء الصندوق.

(14) رغم أن تقارير البنك الدولي اشارت الى الجوانب المتحققة من فوائد مالية وتجارية التي مصدرها قطاع النفط والغاز، ولكنها اغفلت في الواقع آثار التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى القطاعات الصناعية التي تشير الدراسات الى انها شهدت حالة انكماش بدرجات مختلفة، حيث تم انخفاض الانتاج وطلب الاستخدام وتدهورت مالية المؤسسات وصفي العديد منها. كما اثرت هذه السياسة بسعر الصرف للدينار الجزائري. هذا بالاضافة الى الآثار التي نجمت عن تسويق المنتجات المحلية في السوق وعدم قدرتها على المنافسة الاجنبية، حيث بلغ المخزون منها 61 مليار دولار في عام واحد هو 1998. أما على مستوى القطاع الزراعي، فإن هذا القطاع يعتبر في الجزائر من القطاعات الاستراتيجية حيث يشغل 25% من الايدي العاملة، في حين يتميز بضعف مردوديته وتأخر في رأسمال المنتج بالاضافة الى النواقص والثغرات التي تتخلل هيكله الانتاجية.

ومن خلال سياسة الخصخصة وضع هذا القطاع بحالة تبعية للخارج. فالمعطيات الاحصائية تشير الى ان "الإصلاحات" التي قامت بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع لم تعطي ثمارها المرجوة و بقيت الجزائر على حالها فيما يخص وارداتها الغذائية. ورغم سياسة جدولة الديون الخارجية إلا أن الواردات من المواد الغذائية بلغت 30% سنة 1995 بعدما كانت تمثل 25.5% في عام 1985 و وصلت في سنة 1997 إلى 29.3% و خلال النصف الأول من سنة 1998 بلغت 28%. هذا مع العلم أن نسبة الواردات من الحليب و مشتقاته بلغت 60% من مجموع الواردات الغذائية مما يوحي بأن القطاع الفلاحي لا يلبي إلا 33% من الحبوب و 40% من الحليب و مشتقاته و 11% من الحبوب الجافة و 74% من اللحوم الحمراء و 65% من الفواكه¹⁷⁷.

و تشير إحدى الدراسات الى أن هناك تبعية غذائية تجاه الخارج بالغة الخطورة، فهناك 75% من السرعات الحرارية المستهلكة مستوردة من الخارج¹⁷⁸.

¹⁷⁵ قارن: التقرير السنوي للاحصائيات في الجزائر الصادر في 25 أبريل/نيسان 2009.

¹⁷⁶ قارن: فطيمة حفيظ، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي...، مصدر سبق ذكره، ص 173.

¹⁷⁷ انظر: كذلك: برباص الطاهر، "اثر تدخل المؤسسات المالية والنقدية الدولية في الاقتصاد - دراسة حالة الجزائر"، مصدر سبق ذكره، ص

175.

¹⁷⁸ قارن: بن الطاهر حسين، "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث - دراسة حالة الجزائر.."، مصدر سابق، ص 275.

بالمقابل تعرض قطاع النقد والمالية الى انكماش نتيجة لتقليص ميزانية الدولة والقيود المالية المتمثلة في تجميد الاجور والحد من التوظيف ونفقات التسير والاستثمار العمومي، والى نقص الدعم على الاسعار للمواد ذات الاستهلاك الواسع- كالمواد الغذائية وغيرها- وما بعد ذلك، من مخالفات قانونية تجاه تجميد الاجور وارتفاع الاسعار وما يؤثر على الفئات الفقيرة من السكان.

(14) وازضافة الى ذلك، تمخضت سياسات الخصخصة عن بروز ظاهرتين، وهما تقليص الميزانية التي ادت الى تقليص الانفاق العام من جهة، ومن جهة اخرى وقف التوظيف وبحجج محاسبية ومالية اعتبرت ضرورية لتقليص نفقات الميزانية العامة للتخفيض من اختلالات توازن الميزانية العامة، وهذا يتناقض مع مسعى الدولة في تأمين العمل لكل مواطن جزائري.

كما ادى تطبيق برامج الصندوق والنقد الدوليين الى ارتفاع الاسعار الى مديات تفوق سرعة مداخيل السكان مما ادى الى انخفاض القدرة الشرائية، وهذا بدوره ادى الى استفحال حالة البطالة التي تقدر بثلاث ملايين شخص، كما اشرنا سابقا، الامر الذي ادى الى زيادة حدة فقر الطبقات الكادحة وعمق التمايز الاجتماعي، وزيادة الهوة الاجتماعية بين طبقات وفئات وشرائح المجتمع الجزائري. هذا بالاضافة الى فصل العمال من خلال سياسة "ترشيق" المؤسسات بعد "اعادة هيكلتها".

أما في مجال التربية والصحة والسكن التي اشار لها تقرير البنك الدولي، فإن المعطيات التحليلية لبعض الدراسات اشارت الى انه ادت سياسة التخفيض من نفقات الخزينة، الى تقلص نفقات الدولة في مجال التربية والصحة، مقارنة بأجمالي الناتج المحلي، حيث قدرت في حقل التربية 6.4% سنة 1996 مقابل 7.7% سنة 1993. اما نفقات الصحة فقد بقيت كما هي تقريباً، حيث بلغت 1.5% في عام 1996 مقابل 1.7% في عام 1993. ومما يلاحظ أن هناك تراجعاً في نفقات التربية من 23% عام 1993 الى 17.8% عام 1997، مقابل تراجع اقل في مجال الصحة حيث انتقلت من 5.5% عام 1993 الى 4.7% في عام 1997.

واخيراً، تفاقم المديونية الخارجية للجزائر. حيث تشير المعطيات الاحصائية الى ان مجموع المديونية الخارجية للجزائر قبل الشروع في تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي قد بلغت (27.724) مليار دولار لكنه ازداد عند بداية التطبيق بنسبة 15.29% واستمرت هذه الزيادة ليبلغ مجموع الدين (33.651) مليار دولار في نهاية عام 1996. هذا مع العلم ان الجزائر دفعت خلال الفترة 1985 – 2005 ما قيمته (117.9) مليار دولار الى الدائنين الرسميين والبنوك الخاصة (منها 84 مليار لتسديد اصل الدين في حين كلفت الفوائد 34 مليار دولار)¹⁷⁹.

الخلاصة، انه واستنادا على المعطيات أعلاه يمكن القول أن هناك الكثير من الدلائل والنتائج الفعلية التي تشير الى أن السياسات الاقتصادية المطبقة في إطار برامج "الإصلاح الاقتصادي" لم يكن لها تأثير ذو دلالة جدية على معدل النمو طويل الأجل في الجزائر.

لقد كانت النتائج الاجتماعية بمثابة الفاتورة الباهظة الثمن لتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتركت آثارا سلبية بالغة تتمثل في تدهور كبير في مستويات المعيشة لغالبية المجتمع نتيجة ارتفاع معدل البطالة و الفقر، انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، و ارتفاع في الأسعار، وكذلك تزايد الهوة بين طبقات المجتمع إلى غير ذلك من الآثار الاجتماعية السلبية الأخرى.

ومن هنا اهمية التقييم الحقيقي وليس العشوائي للمؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام قبل الزج بها في معمعان اقتصاد السوق في اطار الخصخصة بحسب وصفة المؤسسات الدولية الرأسمالية، هذا التقييم الذي ينبغي ان يتم في اطار اعادة تفعيل هذه المؤسسات وبعث نشاطها بعيدا عن الكولسة الخفية

¹⁷⁹ قارن: د. احمد جميل، "تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي بالدول النامية...."، مصدر سابق، ص 278.

لمجموعات المصالح الساعية لابتلاع هذه المؤسسات والهادفة الى تكريس واقع اقتصادي جديد هو -
بحسب احدى الدراسات - " مزيج من الفوضوية في التسيير واقرب الى ليبرالية مشوهة" ¹⁸⁰.

¹⁸⁰ انظر: رفيق قروي، "علاقات العمل في المؤسسة الجزائرية - دراسة سوسيولوجية لأشكال الصراع في ظل الخصوصية..، مصدر سابق، ص 144.